جامعة العربي التبسي – تبسة-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

دور المنظمات الإقليمية في تحقيق الأمن الإقليمي

–دراسة حالة الإتحاد الإفريقي-

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص دراسات إستراتيجية

إعداد الطالبة:
فدوى كركود

إشراف الأستاذ:
سمير كيم

- لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الـــرتبة	الصـــفة
عبد المجيد سعدي	أستاذ مساعد –أ-	رئيسا
سمير كيم	أستاذ مساعد-أ-	مشرفا ومقررا
ليندة عكروم	أستاذ مساعد-أ-	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2015/2014

بسم الله الرحمن الرحيم

سورة العلق [الآية 01-05]

- صدق الله العظيم -

شكر و عرفان :

أشكر الله عز وجل الذي ألهمني الصبر و القوة لبلوغ هذه المرحلة

بعدها أتوجه بخالص الشكر والتقدير

للأستاذ **"كيم سمير"**

على قبوله الإشراف على هذه المذكرة و متابعته لإنجاز هذا العمل العلمي المتواضع

بعدها أتوجه بكامل الشكر و التقدير لأعضاء لجنة مناقشة المذكرة

ثم الشكر إلى كافة أساتذة قسم العلوم السياسية

وإلى كل من ساندني من قريب أو بعيد .

شكرا.

مقدمة

أفرزت فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة العديد من التحولات خاصة على مستوى هيكلة النظام الدولي، وذلك بتراجع دور الدولة وبروز الفواعل الغير دولاتية ومنها المنظمات الإقليمية؛ مما أّدى بدوره إلى التّحول في مفهوم الأمن من المفهوم التقليدي الذي يركز على أمن الدولة وانتقاله إلى البعد الإقليمي الذي يتعدى أمن الدولة؛ إلى أمن الأفراد و الأقاليم كالأمن الجماعي الذي يهدف إلى تحقيق الأمن والسلم الدوليين ، وبالتالي الأمن الإقليمي يهدف إلى تحقيق الأمن والسلم للدول في رقعة جغرافية معّينة.ومنه فإن الّقارة الإفريقية شهدت اتجاها متزايدا نحو إنشاء تجمعات إقليمية لمواجهة التحّديات الجديدة التي تفرضها حالة تهميش القاّرة من قبل القوى الكبرى ، وذلك بسبب التداعيات السلبية للتحّديات الإقتصادية والاجتماعية والسياسية وبالتالي علّقت على المنظمات الإقليمية العديد من الآمال في تقوية اقتصادياتالقّارة الإفريقية ومركزها في ظّل بروز نظام عالمي تتمحّور اقتصادياته حول التكتلات وصراعاتها، ومّنه برز دور الإتحاد الإفريقي كمنظمة إقليمية لتحقيق الأمن الإقليمي وهذا من خلال تدخله في أزمة دارفور وذلك بقيامه بالعديد من المفاوضات والاتفاقيات لحفظ وتحقيق السلام والأمن في منطقة دارفور و الحد من مخاطر عدم الاستقرار، وقد أحاطت بهذه المنظمة على تحقيق هدفها الرئيسي والذي هو تحقيق الأمن الإقليمي ، الذي يعد أبرز سّمات المنظمات الإقليمية.

أهمية الموضوع : والتي يمكن توضيحها من خلال:

الأهمية العلمية: والتي تمثلت في :

- معرفة المنظمات الإقليمية وأهم خصائصها وسماتها
- التعرف على الأمن الإقليمي وأهم المقاربات العلمية المفسرة للأمن الإقليمي .
- تسليط الضوء على آليات عمل الإتحاد الإفريقي كمنظمة لإقليمية في التعامل مع الأزمات.

- **الأهمية العملية :** احتلّ موضوع المنظمات الإقليمية أهّمية بالغة لدى العديد من الباحثين والدارسين في مختلف المجالات بالنظر لما تتمتع به من مكانة هائلة على المستوى الإقليمي ، وفي ظلّ بروز العديد من التهديدات الجديدة التي أضحت تهدد الأمن الإقليمي .

الكشف عن دوافع عمل المنظمات الإقليمية لتعزيز وتحقيق الأمن الإقليمي.

- التعرف على آليات عمل المنظمات الإقليمية.
- توضيح مدى الدور الذي يلعبه الإتحاد الإفريقي في تحقيق الأمن الإفريقي.
- **أهداف الموضوع :**
- تهدف دراسة موضوع المنظمات الإقليمية إلى تحقيق جملة من الأهداف العلمية والعملية ، وذلك على النحو التالي :
- **الأهداف العلمية :**
- الإحاطة بموضوع المنظمات الإقليمية ومحاولة توضيح دورها في تحقيق الأمن الإقليمي .
- التعرف على آلّيات عمل المنظمات الإقليمية .
- **الأهداف العملية :**
- تكمن في تسليط الضّوء على كيفية سعي المنظمات الإقليمية لتحقيق السلم والأمن الذي أضحى من أكثر التحدّيات التي تواجهها القارة الإفريقية .
- كون أنّ التهديدات الأمنية في إفريقيا أصبحت تتوسع إقليميا.
- تحديد أهّمية الإتحاد الإفريقي كمنظمة إقليمية لمواجهة التحديات الراهنة .

أسباب اختيار الموضوع :

تكمن أسباب اختيار الموضوع فيما يلي :

أسباب ذاتية: التي تتمثل في:

- الرغبة في دراسة موضوع المنظمات الإقليمية ودورها في تحقيق على الأمن الإقليمي (دراسة حالة الإتحاد الإفريقي) .

الاهتمام بالمنظمات الإقليمية وبالذات منظمات الإتحاد الأفريقي في ظل بروز العديد من التهديدات

أسباب موضوعية: والتي تتمثل في:

-ضرورة التطرق إلى الدور الأساسي النّي تلّعبه المنظمات الإقليميةفي ظّل بروز العديد من التهديدات لتحقيق الأمن الإقليمي.

-تحديد كيفية تأثير المنظمات الإقليمية ودورها في تعزيز الأمن الإقليمي.

-التعّرف على المكانة التي تحتلّها المنظمات الإقليمية .

الدراسات السابقة :

تّم تناول دراسات من عدّة باحثين بشكل جزئي ومن أهم هذه الدراسات ، دراسة الباحث سامي بخوش بعنوان: "دور المنظمات الإقليمية في إدارة النزاعات في غرب إفريقيا" وهي مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة باتنة،2012.حيث تّم التطرق في هذه الدراسة إلى أنموذج الإيكواس ونظامها الأمني الجماعي في غرب إفريقيا ،حيث تضمنت هذه الدراسة الإشكالية التالية:

_ما مدى فاعلية تدخلات منظمة الإيكواس و نظامها الأمني الجماعي الإقليمي في إدارة النزاع في كل من ليبيريا وساحل العاج بما يساهم في بناء السلام و الأمن في المنطقة ؟

حيث خصّص الفصل الأول إلى تحديد المفاهيم الأساسية للدراسة ، سواء تعلق الأمر بالمنظمة العالمية والإقليمية، والإطار القانوني لمنظّم للعلاقة بينها أو بمفهوم إدارة النزاعات و علاقته بالمفاهيم ذات الصّلة، أّما الفصل الثاني فكان تفصيلا للآليات المؤسساتية لإدارة النزاعات في إطار المنظمة القاّرية

والمنظمات الإقليمية الفرعية في إفريقيا وصولا إلي المقاربة الإقليمية لإدارة النزاعات في غرب إفريقيا أّما بخصوص الفصل الثالث فكان يتمثّل في الإطار الكرونولوجي و أسباب النزاع لكل من ليبيريا و كوت ديفوار و دور منظمة الإكواس في إدارة و تسوية النزاعات في هذه المنطقة و قد خلصت هذه الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها :

_إنّ منظمة الإكواس عند تأسيسها عام 1975 كانت أكثر اهتماما بجوانب التنمية و التكامل ثم بعد ذلك ركّزت على الجوانب الأمنية ،حيث برز الحديث فيها عن مفاهيم الحكم الجيد و الديمقراطية وحقوق الإنسان بما يكفل ذلك من تحقيق الأمن و السلم داخل الإقليم.

_إنّ المنظمة لم تنجح في احتواء النزاعات قبل حدوثها ، من خلال استخدام أساليب الدبلوماسية الوقائية و يرجع ذلك بالدرجة الأولى إلي عدم وجود نظام الإنذار المبكر في حالة النزاع الليبيري أو عدم تفعيل هذا النظام بسبب عدم توافر هياكله المؤسسية و كوادره البشرية في حالة النزاع في كوت ديفوار ،حيث قام الباحث بإهمال أهم المبادئ والأهداف ومنظمة الإكواس. كما قام بإهمال الإطار النظري المناسب لدراسة دور المنظمات الإقليمية لإدارة النزاع في غرب إفريقيا، بالإضافة إلى عدم وجود سيناريوهات مستقبلية للدراسة.

الإشكالية :

تعتبر المنظمات الإقليمية أداة فّعالة للحفاظ و تحقيق الأمن الإقليمي. وفي ظل بروز التهديدات الأمنية أّدى ذلك إلى تكثيف نشاطها، وذلك من أجل مواجهة التهديدات ومنه نطرح الإشكّال التالي :

- كّيف تساهم المنظّمات الإقليمية في تحقيق الأمن الإقليمي على ضوء الإتحاد الإفريقي؟

ولتبسيط هذه الإشكالية سيتّم التطرق إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية:

-ما هو الإطار المفاهيمي والنظري المناسب لدراسة المنظمات الإقليمية والأمن الإقليمي ؟

-فيما يتمثّل دور المنظمات الإقليمية في مكافحة التهديدات الأمنية ؟

-أين ظهر دور الإتحاد الإفريقي في حلّ أزّمة دارفور؟

الفرضيات:

و على غرار الإشكالية و التساؤلات الفرعية تّم تبني الفرضيات التالية:

-كلّما كانت آليات المنظمات الإقليمية فعّالة ساهم ذلك في تحقيق الأمن الإقليمي.

-كلّما توافقت الإرادات السياسية لدول منظمة الإتحاد الإفريقي أّدى ذلك إلى تفعيل أكبر لآليات تحقيق الأمن الإقليمي.

الإطار المنهجي:

لقد تّم في هذه الدراسة استخدام العديد من المناهج والتي تمثلت بدورها في:

المنهج التاريخي: وذلك من خلال الرجوع إلى مراحل نشوء و تطور كل من المنظمات الإقليمية و الأمن الإقليمي و تفسير مجموعة من الأحداث التاريخية والكشف عن العوامل التي أّدت إلى هذه الأحداث.

المنهج الوصفي: وذلك لأجل وصف المنظمات الإقليمية والأمن الإقليمي وتحليلهم والوقوف على أدنى جزيئاتهم وتفاصيلهم من خلال جمع المعلومات و البيانات الكافية لتحليلهم والوصول في الأخير إلى أهم النتائج والتعليمات عنهم .

منهج دراسة الحالة : من خلال دراسة حالة الإتحاد الإفريقي كقضّية إقليمية في حلّ و إبراز دوره في حلّ أزّمة دار فور .

تقسيم الدراسة:

تّم الاعتماد في هذه الدراسة على ثلاث فصول :

الفصل الأّول، سيتّم التطّرق فيه إلى تحديد الإطار المفاهيمي والنظري للمنظمات الإقليمية و الأمن الإقليمي، سيتّم من خلاله تحديد مفهوم المنظمات الإقليمية وخصائصها وأهدافها، كما سيتّم فيه التطرق إلى التطور التاريخي للأمن الإقليمي ومفهومه وأهم سّماته وأهم المقاربات النظرية المفسّرة له.

أما الفصل الثاني ، يتناول دور المنظمات الإقليمية في مواجهة التهديدات الأمنية بنوعيها التهديدات اللاتماثلية و التماثلية،وكما سيتمّ فيه الإشارة لأهم الآليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعمل من خلالها المنظمات الإقليمية لمواجهة التهديدات الأمنية، أما بخصوص الفصل الثالث فسيتّم فيه التطّرق إلى دراسة الحالة ؛الإتحاد الإفريقي كآلية لتحقيق الأمن الإقليمي أزّمة دار فور أنموذجا، سيتّم فيه التعّرض إلى نشأة وتطور الإتحاد الإفريقي وأهّم الأهداف والمبادئ التي يرتكز عليها لتحقيق الأمن الإقليمي كما سيتّم دراسة دور الإتحاد الإفريقي في أزّمة دارفور كقضّية إقليمية سيتّم فيها التعرض للتطور التاريخي لأزّمة دارفور وكّيفية تدخل الإتحاد الإفريقي لحلّ هذه الأزّمة وأهم التحدّيات التي واجهته وأخيرا سيتّم التعرض إلى تقّييم لعملية إدارة الأزّمة في دارفور من خلال التعرض لأهم السلبيات والإيجابيات.

الفصل الأول :

الإطار المفاهيمي والنظري للمنظمات الإقليمية والأمن الإقليمي

إن طبيعة الموضوع دور المنظمات الإقليمية في الحفاظ على الأمن الإقليمي تتطلب تعريفا شاملا للمنظمات الإقليمية والأمن الإقليمي ، فقد قسّم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث ،حيث قسم كل مبحث إلى ثلاث مطالب، ومنه سيتم التطرق في هذا الفصل إلى الإطار المفاهيمي و النظري للمنظمات الإقليمية والأمن الإقليمي. والذي قسّم بدوره إلى مباحث سيتّم من خلالها تبّيان أهم خصائصها وأهدافها، كما سيتّم التطرق في المبحث الثاني إلى دراسة مفاهيمية للأمن الإقليمي سيتيح فيها تحديد أهّم التعريفات والسّمات والمقاربات النظرية المفسّرة للأمن الإقليمي، وذلك مع التركيز على نظرية المركب الأمني والنظرية الإقليمية و هذا ما سيتم ذكره في هذا الفصل .

المبحث الأول : ماهية المنظمات الإقليمية

يخضع مفهوم المنظمات الإقليمية كأي مفهوم من المفاهيم لتعّدد التعاريف ، وهذا راجع إلى الإختلّاف بين الباحثين والمتخصّصين واختلّاف الرؤى من باحث إلى آخر ، ولذا لابد من التطّرق لأهّم التعريفات والوقوف على أهّم أسباب ظهور هذه المنظمات وذكر أهّم خصائصها .

المطلب الأول : التعريف بالمنظمات الإقليمية .

تعتبر المنظمات الإقليمية أداة فّعالة لتحقيق الأمن الإقليمي ،و قبل التعرف على المنظمات الإقليمية يجب الإحاطة بمفهوم الإقليم والإقليمية .

أولا : مفهوم الإقليم والإقليمية

في البداية لا بد من التعرف على معنى الإقليم والإقليمية قبل محاولة تحديد ما هو المقصود بالمنظمات الإقليمية ، وخاصة أنّ المفاهيم النظرية تستند إلى أكثر من معيار أو محدد لتحديد الإقليم .

1 – مفهوم الإقليم : نجد أّنه لغويا يعني رقعة الأرض التي يقطنها شعب الدولة ، ولكن في المقابل جرى العرف على استعماله بمعنى اصطلاحي أوسع من مدلوله اللّغوي، ولذا فقد تعددت معاني الإقليم وفقا لتطورها التاريخي من جانب ،ووفقا لطرق استخدام الإقليم من جانب ثان، ففي الأصل لم يكن الإقليم سوى

قطعة من اليابسة يستقر عليها شعب معين إلى جانب كونه مصدر للثروات وللقوة ، كما أنّ أهمية الإقليم لم تقتصر على العنصرين السابقين لقاعدة الاستقرار الشعب ومصدر للثروات ،إذ أننا نلاحظ اليوم أنّ الأقاليم الصحراوية الجرداء تتمتع بأهّمية كبرى على الرغم من أّنها غير مأهولة بالسكان نظرا لتعدد أشكال الاستفادة منها وخاصة من النّاحية الإستراتيجية[1]

ومنه فإن مفهوم الإقليم مقتصر على أنماط معينة من المبادلات والمعاملات النقدية والتجارية ،وبالتالي الإقليم يبدو وكأنه إطار جغرافي لممارسة اختصاصات يحددها القانون.

2 – مفهوم الإقليمية : لقد برزت عدة تعريفات لمفهوم الإقليمية ، ارتبطت بتعدد المعايير المحددةوهناك:

الإتجاه الأول : يربط الإقليمية بالمنظمة الإقليمية ويستند في ذلك إلى تعريف خاص للإقليمية ، مفاده أنه بجوار المنظمات الدولية العالمية يمكن إنشاء منظمات دولية إقليمية ،تضّم في عضويتها الدول التي ترتبط فيما بينها بروابط تاريخية وجغرافية وحضارية تهدف إلى العمل على حلّ ما قد ينشأ بينها من منازعات بالطرق السلمية .

الإتجاه الثاني : ينطلق في تعريفه للمنظمات الإقليمية من كونها ترمز إلى الحركات السياسية والاجتماعية، التي تسعى إلى إثارة الشعور بالشخصية المحلّية أو المطالبة بالحكم الذاتي أو الانفصال عن الكيان الأكبر ويعود السبب في ذلك إلى عوامل مختلفة منها ماوهو ثقافي أو اقتصادي أو سياسي .

الإتجاه الثالث : يحرص على تجريد مفهوم الإقليمية من أي محتوى معين ،وينظر إليها ككلمة غير كاملة المعنى يجب أن تضاف إليها خاصية أو كلمة أخرى، حتى تستطيع فهم معناها ولذا يتحدث أصحاب هذا الاتجاه على الإقليمية السياسية أو المذهبية والإقليمية الجغرافية والحضارية والمطلقة.

[1] - خليل حسين ، **"موسوعة المنظمات الإقليمية والقارية"** ، ج2، (لبنان : منشورات الحلبي الحقوقية ، 2013) ، ص89.

أ-الإقليمية السياسية : يفسّرها هذا الاتّجاه بكونها الإقليمية التي لا ترتبط بمكان بل برباط سياسي أو مذهبي ،بهدف تحقيق أهداف معينة سواء كانت عسكرية أو سياسية.

ب- الإقليمية الجغرافية: فهي تعني التجاور الإقليمي في رقعة جغرافية واحدة ، في حين تعتبر الإقليمية الحضارية أنّهاتتحدد بحدود توافر روابط ذات طابع حضاري من شأنها أن تقوي أيّ رباط سياسي بين الدول وتعمق ذاتيته .

ج- الإقليمية المطلقة: وتعني الإقليمية غير المنصفة بصفة عامة ،وتنطبق على كل منطقة دولية لا تتجه بطبيعتها نحو العالم ، حيث تقتصر أهدافها ونطاق عضويتها على عدد معين من الدول يجمعها رباط خاص بغضّ النظر إن كان جغرافيا أو سياسيا أو غيره[1]

وبالتالي يمكن القول بأنّ الإقليمية هي الهيئات الدائمة ، التي تضّم في منطقة جغرافية معينة عددا من الدول، تجمع بينهم مجموعة من الروابط والمصالح المشتركة بهدف التعاون من أجل حماية مصالحها وعلاقاتها.

ثانيا : تعريف المنظمات الإقليمية

لم تضع المواثيق الدولية تعريفا محددا للمنظمات الإقليمية فنجد البعض من الفقهاء ، يرى أنّه من الأفضل عدم وضع تعريف للمنظمات الإقليمية حتى يظلّ المفهوم عاما ،ويشمل كافة التكتلات الإقليمية وتتحدد ضمن المعيار الجغرافي ،والذي من خلاله تعتمد الدول على التجاور الجغرافي كأساس ومن ثّم هذه الدول تسعى جاهدة لحماية مصالحها وتنمية علاقاتها في المجالات المختلفة [2]

[1] - خليل حسين ، المرجع نفسه ، ص92.

[2] - سامي بخوش ، "**دور المنظمات الإقليمية في إدارة النزاع في غرب إفريقيا أنموذج منطقة الإكواس في ليبيريا والكوت ديفوار** " مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، (جامعة باتنة : كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2012) ، ص3.

وبناءا على التعريف السابق ، فإنّ المنظمات الإقليمية هي تكتلات وتجمعات تقوم بها الدول التي تربطها عدّة مقّومات سياسية أو مذهبية أو ثقافية بغرض تحقيق التعاون بين الدول والأعضاء لحماية وتنمية مصالحها من أيّ تهديد .

كما يعرّف "سهيل حسين الفتلاوي": المنظمات الإقليمية بأّنها تلك المنظمات التي تضم دولا يجمعها إقليم أو منطقة واحدة أو مصالح مشتركة ،و تعدّ المنظمات الإقليمية من أقدم أنواع المنظمات الدولية و لفظ المنظمات الإقليمية تطور تطورا كبيرا وذلك من خلال أنّ العامل الجغرافي يشكل أساسا فيه. [1]

كما عرّفها " عبد الله علي عبو ": بأنّ المنظمات الإقليمية تعتبر أداة فعّالة في حلّ المشاكل الدولية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ،وهي القادرة بفعل الروابط المتينة بين الدول الأعضاء فيها على مساعدة المنظمات العالمية ،ولا سيما منظمة الأمم المتحدة في تحقيق أهدافها، فهي تسعى جاهدة في خدمة السلم والأمن وتنمية التعاون وتحقيق الرفاهية في العالم بما يكفل ذلك من حلّ المنازعات بطرق سلمية، ومساعدة منظمة الأمم المتحدة على القيام بمهامها .[2]

ومنه فإنّ المنظمات الإقليمية هي تجمعات وتكتلات تقوم بها الدول المتجاورة إقليميا ،تسعى لتحقيق وتنمية وحماية مصالحها ومواجهة أيّ تهديد يزعزع كيانها وأمن إقليمها .

كما عرّفها " إيدابير أحمد " بالتركيز في تعريفه على موضوع السيادة للدول الأعضاء في المنظمة الإقليمية ، بأّنها كل شخص قانوني دولي يخلق عن طريق اتفاقية دولية جماعية ، أطرافها دول تجمع بينها مقومات التضامن الاجتماعي أو الجوار الجغرافي بغية تحقيق أهداف مشتركة للدول الأعضاء فيه ،والتي لا تنتقص سيادتها بالرغم من انضمامها إلى هذا التجمع التنسيقي الذي يتمتع بإرادة ذاتية مستقلة،

---

[1] سهيل حسين الفتلاوي ،"**مبادئ المنظمات الدولية والعالمية والإقليمية**" ، (عمان : دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2010) ، ص66.

[2] - عبد الله علي عبو ،"**المنظمات الدولية ، الأحكام العامة وأهم المنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة**" ، (عمان : المملكة الأردنية الهاشمية ، 2011) ، ص358.

يتم التعبير عنها من خلال أجهزة دائمة تمكنها من الاضطلاع بالمهام المنوط بها.و بالتالي عامل أو مقوم التضامن يلعب دورا أساسيا، فهو العامل الذي تكتلت من خلاله بهدف التنسيق والتعاون ضد ما يهدد أمنها، وفي المقابل نجد تعريف يركز على أنها هيئة دائمة تتمتع بالإرادة الذاتية وبالشخصية القانونية ،وبالتالي لا بد أن تتوفر فيها مجموعة من العناصر هي :

1- ارتكاز المنظمة الإقليمية إلى معاهدة جماعية ، أطرافها الدول.

2- توافر مقوما التضامن الاجتماعي والجوار الجغرافي بين تلك الدول.

3- تتمتع المنظمة الإقليمية بصفة الاستمرارية.

4- تتمتع المنظمة الإقليمية بالشخصية القانونية الدولية. [1]

و بناءا على التعريف السابق يمكن القول بأنّ المنظمات الإقليمية هيئات تشمل كافة التكتلات، وذلك بضّم مجموعة من الدول ذات مقومات تشمل التعاون، والتضامن المشترك كالجوار الجغرافي مع الحفاظ على سيادة كل دولة، وذلك من أجل التصدي إلى أيّ تهديد يهدد أمن إقليمها، وذلك عن طريق التعاون بين الدول،وبالتالي عنصر التجاور أو الجوار الجغرافي يعد عاملا أساسيا في المنظمات الإقليمية بالإضافة إلى معيار العضوية في المنظمات الإقليمية ، حيث أن الدول الأعضاء يجب أن تكون متجاورة إقليميا أي داخل إقليم واحد.

ثالثا: أسباب نشأة المنظمات الإقليمية

في إطار محاولات تنظيم العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية والبحث عن أشكال وتنظيمات دولية ، تستطيع أن تحد من مخاطر عدم الاستقرار ، جاءت مثل هذه المنظمات ، "المنظمات الإقليمية" و قد أحاطت بهذه النشأة الكثير من المخاوف والشكوك في قدرة هذه المنظمات على تحقيق هدفها الرئيسي بحيث يمكن الحديث عن تيارين رئيسيين :

[1] - أحمد إيدابير، **"التعددية الأمنية والأمن المجتمعي –دراسة حالة مالي –"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،(جامعة الجزائر: كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات أمنية وإستراتيجية ، 2011) ، ص157.

أ- **التيّار العالمي :** دعا إلى بناء تنظيم دولي قائم على أساس عالمي وليس إقليمي، ويستند في ذلك إلى مخاطر إيجاد مجالس إقليمية ،تقوم على ميزان القوى الذي كان يهدد السلم والأمن الدوليين. **ب- التيّار الإقليمي**: تبنى فكرة الإقليمية ، فرغم نجاح أصحاب التّيار العالمي في فرض آرائهم في مؤتمر موسكو الذي عقد عام 1943م ، إلا أن أصحاب التّيار الإقليمي ما لبثوا أن حصلوا على الاعتراف بحق إقامة تنظيم الإقليم في خريف 1944م ، وقد ضلت حالة التنافس سائدة بين هذين التيارين إلى أن تم حسمها في ميثاق الأمم المتحدة ، إلى حد كبير إذ تضمن تأكيدا على أهمية دور المنظمات في حفظ الأمن الإقليمي وحلّ المنازعات بالطرق السلمية .[1]

ومنه فإنّ تاريخ ظهور المنظمات الإقليمية يعود إلى العهد اليوناني ،كما عرفتها الدول الأوروبية منذ نهاية العصور الوسطى وقامت في وقت لاحق تكتلات إقليمية مثل لجنة الدانوب الأوروبية عام 1956م ، غير أن هذا النوع من المنظمات ظهر أوّل مرة في القارّة الأمريكية ،حيث وحدت المستعمرات البريطانية الثلاث عشر لمواجهة خطر التاج البريطاني بعد أن أعلنت استقلالها عنه، فتّم إنشاء منظمة الدول الأمريكية، وبعد الحرب العالمية الثانية اتجهت إليها الدول العربية باعتباره وسيلة لتوحيد جهودها في مواجه الأخطار التي تهددها في أعقاب نيلها الاستقلال ،فتّم إنشاء جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي ومجلس التعاون العربي الذي مات صيحة الميلاد واتحاد المغرب العربي ، أما على مستوى قارة إفريقيا تم إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية ثم الإتحاد الإفريقي .[2]

ومنه فإن المنظمات الدولية الإقليمية قامت بقصد تحقيق وحدة بين الدول الأعضاء ،وتحقيق أغراض نوعية وفنية مختلفة فهي تخدم بشكل أو بآخر الوحدة، كما تهدف إلى تنمية التعاون والتضامن بين الدول الأعضاء ضد أيّ تهديد خارجي بما يكفل لها تحقيق على أمنها الإقليمي .

---

[1] - سامي بخوش ، مرجع سابق ، ص8.

[2] - جمال عبد الناصر مانع ، "**التنظيم الدولي ، النظرية العامة والمنظمات العالمية الإقليمية والمتخصصة** "، (عنابة : دار العلوم والنشر والتوزيع ، 2006) ، ص ص232-233.

رابعا: أسس المنظمات الإقليمية

وللمنظمة الإقليمية أسس تقوم عليها :

1- **الأساس المادي للمنظمة:** بمعنى أن المنظمة الإقليمية تهدف إلى تحقيق التعاون بين أعضائها في شتى المجالات، بما يضمن تحقيق التعاون و التضامن اللذان هما أساس هذا التكتل.

أ- **التقارب الاجتماعي والنفسي :** بحيث يعد التضامن الذي يقوم على التقارب الاجتماعي والنفسي لشعوب الإقليم شرطا ضروريا لنجاح الوفاق الإقليمي، كالتضامن في إفريقيا ضد العنصرية.

ب- **التلاصق الجغرافي :** يعتبر تأثير العامل الجغرافي على السياسة الخارجية للدول كبيرا وذلك من خلال الدور الذي تلعبه الدولة في العلاقات الدولية،فهو يتأثر كثيرا بالموقع الذي تشغله على خريطة العالم.

ج- التجانس العقائدي : برز دور العامل العقائدي في السياسة الخارجية لدول العصر الحديث ،وذلك بانتهاء الصراع بين المعسكرين ويعد التقارب العقائدي عاملا أساسيا لنجاح المنظمة ونموها وذلك لسببين أساسيين :

- تهدف المنظمة الإقليمية إلى الوصول إلى تعاون أوثق بكثير بين الدول الأعضاء في المنظمة الإقليمية منه بين الدول الأعضاء في المنظمة الدولية الغير الإقليمية.

- يشمل نشاط المنظمة الإقليمية الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وبالتالي الخلاف العقائدي بين أعضاء المنظمة يهدد جهودها ،وهذا ما يؤدي إلى ضعفها مما يعرقل نموها وتقدمها.

1- **الأساس القانوني للمنظمة الإقليمية** : تبنى ميثاق الأمم المتحدة تعريفا واسعا للإقليمية بحيث تعد الاتفاقيات العسكرية والسياسية المتعلقة بإقليم معين نوعا من الوفاق ، فقد نظمت الأمم المتحدة المادة "53" للاتفاقات الخاصة بالدفاع المشروع التي لا تتعارض

مع أهدافه ومبادئه ،ومنه لا يمكن تصور اتفاقات الدفاع المشترك بمعزل عن الفصل الثامن من الميثاق المخصص للمنظمات الإقليمية[1]

خامسا: معيار و فائدة التميز بين الوفاق الإقليمي والمعاهدات العسكرية

ويثير التميز بين المعاهدات والوفاق الإقليمي والمعاهدات العسكرية مسألتين أولها تتعلق بمعيار التميز بينهما ، أّما الثانية فتتعلق بفائدة مثل هذا التميز.

يتمثل معيار التميز بين المنظمات الإقليمية والمعاهدات العسكرية بتحديد العناصر التي تجمع بين أعضائه من حيث التلاصق الجغرافي، وثبات الوفاق الإقليمي واستمراره وبالتالي يكمن التميز في واقع أن عمل الخطر الخارجي يلعب دورا أساسيا في إبرام المعاهدات العسكرية، ولذا فإنّ هذه المعاهدات تنتهي بمجرد زوال هذا العامل فهي تكتسب طابعا مؤقتا وغير ثابت وفترة زمنية محددة ، بينما نجد العوامل الأخرى كالتقارب السياسي والعقائدي وغيرها ، تلعب دورا كبيرا في المنظمات الإقليمية فهدفها هو تحقيق وتنمية التعاون بين دول الأعضاء فهدف المعاهدة هو تنظيم الدفاع المشترك للأعضاء بالدرجة الأولى بينما تحقيق التعاون بين الميادين الأخرى غاية ثانوية .

أ- **فائدة التميز بين الوفاق الإقليمي والمعاهدات العسكرية :** تكمن فائدة التميز بين الوفاق الإقليمي والمعاهدات العسكرية في كون أن المعاهدات العسكرية لا تستطيع اللجوء إلى القوة سوى في حالة واحدة هي حالة الدفاع المشروع ، بينما تستطيع المنظمات الإقليمية اللجوء إلى القوة في الحالات الثلاث :

-حالة الدفاع المشروع وفقا لما جاء في المادة "51" من الميثاق .

[1] - محمود مرشحة ، "**الوجيز في المنظمات الدولية**"، (حلب : منشورات الحلبي ، 2009)، ص176.

-حالة استخدام مجلس الأمن للمنظمات الإقليمية لتنفيذ إجراءات تأسيسية يتخذها مجلس الأمن ضد دولة عضو في المنظمات الإقليمية أو غير عضو فيها حسب المادة "53" من الميثاق .

حالة اتخاذ المنظمة الإقليمية الإجراءات التأديبية ضد أحد أعضائها بعد الحصول على موافقة مجلس الأمن ، طبقا للمادتين "53" و "54" من الميثاق [1]

وبالتالي المنظمات الإقليمية هيئات تشمل كافة التكتلات ، وذلك بضم مجموعة من الدول ذات مقومات تشمل التعاون والتضامن المشترك ، كالجوار الجغرافي ، مع الحفاظ على سيادة كل دولة وذلك من أجل التصدي إلى أي تهديد يهدد أمن إقليمها وذلك عن طريق التعاون بين الدول.

المطلب الثاني: خصائص المنظمات الإقليمية

تتميز المنظمات الإقليمية بالعديد من الخصائص وكونها كمنظمة إقليمية وكغيرها من المنظمات الدولية الأخرى تستند في إنشائها إلى معاهدة دولية أطرافها الدول حيث تتفق الدول بإرادتها على إنشاء هذه المنظمات، والالتزام بها و الإنضمام إليها ، كما نجد بأنّ العضوية في المنظمات الإقليمية محددة على مجموعة الدول المتجاورة جغرافيا والتي تشترك في عوامل التضامن الإجتماعي المختلفة كاللغة والتاريخ المشترك وغيرها ، حيث لا تكون هذه العضوية متاحة ومفتوحة للدول الأخرى لا تنطبق عليها هذه الأوصاف [2]

وبالتالي لقد أتاح ميثاق الأمم المتحدة للدول التي ترتبط ببعضها البعض الآخر برابطة إقليمية من أي نوع أن تنشئ فيما بينها تنظيما إقليميا تقوم بمعالجة كافة الأمور المتعلقة بحفظ الأمن والسلم، حيث أن المادة (33) من الميثاق أوردت تعداد الوسائل التي يجوز لمجلس الأمن أن يوصي بها الدول

[1] - محمود مرشحة ، المرجع نفسه ، ص ص179-190.

[2] - عبد الله علي عبو ، مرجع سابق ، ص- ص355،356.

الأعضاء لحل المنازعات التي تقوم بينهم بالطرق السلمية، و من بينها اللجوء إلى المنظمات الإقليمية. [1] ومنه فإن ميثاق الأمم المتحدة ينص على ضرورة أن تقوم المنظمات الإقليمية بدور هام في عمليات حفظ الأمن والسلم في الإقليم الذي تمثله .

أيضا سواء كانت المنظمات الإقليمية خاصة أو عامة فإنّ نشاطها يقتصر في نطاق محدد من الدول التي يربط بينها رباط مشترك سواء كان جغرافيا أو حضاريا أو مذهبيا، فعضويتها تقتصر على الدول معينة لاعتبارات محددة قد تكون جغرافية أو سياسية أو تاريخية، تتميز بالعديد من الخصائص سواءا من حيث العضوية أو من حيث سلطاتها أومن حيث نظام التصويت فيها :

أولا : من حيث العضوية : فالعضوية في هذه المنظمات محدودة ويتمّ تحديدها عادة بمعيار معين كالموقع الجغرافي وعلى ذلك لا يمكن أن تجمع المنظمة الإقليمية في عضويتها كل أو غالبية دول العالم لأّنها في هذه الحالة ستفقد وصف الإقليمية لتكتسب صفة العالمية .

ثانيا : من حيث السلطات : سلطات المنظمات الدولية بصفة عامة سلطات ضعيفة ولكن منح الدول سلطات واسعة أو قوية إلى منطقة دولية معنية يعني تفضيل للمنظمة الإقليمية على المنظمة العالمية[2].

ثالثا : من حيث نظام التصويت : إذا كان نظام التصويت بالإجماع انتهى أو يصعب تحقيقه في المنظمات العالمية إلا أّنه سهل التحقيق في إطار المنظمات الإقليمية لذلك نجد أنّ بعض المنظمات الإقليمية مازالت تعمل بقاعدة الإجماع[3].

---

[1] - أمين ساعاتي ، "**مجلس التعاون الخليجي ومستقبله**" ، (القاهرة : دار الفكر العربي ، 1998) ، ص -ص 24،25.

[2] - أحمد إيدابير ، مرجع سابق ، ص152.

[3] - جمال عبد الناصر مانع ، مرجع سابق ، ص238.

و بناءا على ما سبق يمكن القول، بأنّ المنظمات الإقليمية تقسم من حيث الإختصاص الذي تمارسه والأهداف المرسومة لها، فبغض النظر عن كون المنظمة عالمية أو إقليمية فهي متخصصة في نشاط واحد ومحدود.

ومنه فالمنظمات الإقليمية كغيرها من المنظمات تتميز بعدّة خصائص، تشمل نظام التصويت والعضوية والسلطات حيث نجدها تنشئ من خلال معاهدة بين مجموعة من الدول، حيث يكون التصويت فيها بالإجماع وتكون سلطتها ضعيفة بالنسبة للمنظمات العالمية، كما أنّ عضويتها محدودة وفقا للموقع الجغرافي فلو ضمت كل دول العالم ستفقد بذلك خاصية كونها منظمة إقليمية وعموما فهي تسعى للحفاظ على الأمن الإقليمي.

المطلب الثالث : أهداف المنظمات الإقليمية

تهدف المنظمات الإقليمية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف السياسية والأمنية والاقتصادية .

1/الأهداف السياسية: وتكمن فيما يلي :

_ توثيق الروابط والصلات بين دول متجاورة جغرافيا أو بين دول متجانسة ومتشابهة حضاريا أو قوميا أو إتفاقيا أو إقتصاديا .

_ تنمية العلاقات الودية بين الدول وذلك لأنّ المنظمات الإقليمية تسعى من خلاله إلى إحترام مبدأ المساواة في الحقوق بين الشعوب إذ أنّ لكل منها حق تقرير مصيرها ، وذلك من خلال احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا والتشجيع على ذلك بدون تميز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين[1].

_ ضرورة اتخاذ الخطوات الضرورية لنقل السلطات إلى شعوب الأقاليم غير المتمعة بالحكم الذاتي[2].

[1] - سهيل حسين الفتلاوي ، مرجع سابق ، ص164.

[2] - المرجع نفسه ، ص167.

- ضمان سيادة واستقلال جميع الدول والتخلص من الهيمنة الاستعمارية و التسلط الأجنبي[1].

2/ الأهداف الاقتصادية: تكمن الأهداف الاقتصادية في:

- مدّ جسور التعاون الدولي بين الدول الأعضاء وذلك بتقوية الروابط بين الشعوب والمؤسسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ،مما يقلل من حالات نشوب الحروب، فعندما تجد أية دولة بأن الحرب على الطرف الآخر يكلفها ضياع العديد من مصالحها الحيوية وقطع الروابط الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، فإنها من المؤكد لا تقدم على الإضرار بمصالحها، ممّا يجعل أنّ التوازن ما بين الهدف من الحرب وما ستفقده من مصالح أخرى بسبب هذه الحرب. ومن هذا المنطلق فإن تنمية العلاقات الاقتصادية بين الدول تسهم بشكل كبير في تجنب الحروب أو التقليل منها[2].

- تيسير الحلول للمشاكل الدولية، الاقتصادية، الاجتماعية و الصحية وما يتصل بها من تعزيز التعاون الدولي في شؤون الثقافة والتعليم.

- تطوير الاقتصاد الدولي والتعاون المثمر بين الدول داخل الإقليم، مما يساهم بدوره في تقوية المصالح بين الدول ومنع الحروب فيها.

3/ **الأهداف الأمنية**: إن تحقيق الأمن الإقليمي هو الغاية الكبرى لتجمع الدول في تكتلات وتجمعات الإقليمية ويتضح ذلك من خلال:

_ هدف المنظمات الإقليمية إلى حفظ الأمن والسلم الإقليميين ،مع بذل العديد من الجهود لتدبير الحل السلمي للمنازعات الإقليمية وتسويتها.

[1] - محمود مرشحة، المرجع السابق، ص 81.

[2] - سهيل حسين الفتلاوي، مرجع سابق، ص 168.

_ تطوير مشاريع من أجل مواجهة كافة التهديدات والتحديات الجديدة كإنشاء وتدريب المراقبين العسكريين والمدنيين ووحدات لحفظ السلم الإقليمي.[1]

_التنسيق بين الدول الأعضاء من خلال دعم القضايا والاهتمامات المشتركة للدول الأعضاء، وذلك من خلال تفعيل العمل الجماعي من خلال الإطار المؤسسي الإقليمي وتقديم الدعم للعمل المشترك في المحيط الدولي، إلى جانب حلّ النزاعات والخلافات بين أعضائها الذين ينتمون إلى منطقة جغرافية أو حضارية.[2]

_ تغليب الالتزامات الإقليمية على حساب الالتزامات التي تلتزم بها بموجب مواثيق المنظمات العالمية.

_ تهدف إلى الحد من الحروب وأسباب اندلاعها، وحلّ المشاكل ذات الصبغة الإقليمية فهي تحتاج إلى التعاون بين الدول الأعضاء في حلها وتحقيق الأمن والسلم الإقليميين والقضاء على الأزمات والتحديات الراهنة كالإرهاب مثلا.[3]

المبحث الثاني: الأمن الإقليمي – دراسة مفاهيمية –

يخضع مفهوم الأمن الإقليمي كغيره من المصطلحات لنشأة ومفهوم وخصائص وهذا ما ركزت عليه المنظمات الإقليمية، فهي نشأت أساسا من أجل الحفاظ على الأمن الإقليمي ، وبالتالي نجد أن تعاريف الأمن الإقليمي تعددت كما نجده ارتبط بالعديد من المفاهيم اللصيقة وهذا ما سيتّم التطرق إليه في هذا المبحث.

[1] - أحمد إيدابير، مرجع سابق، ص 158.

[2] - سهيل حسين الفتلاوي، المرجع نفسه، ص 169.

[3] - عبد الله علي عبو، مرجع سابق، ص 355.

المطلب الأول: تطور مفهوم الأمن الإقليمي

مع الإختلاف الواسع في المفاهيم المتعلقة بمفهوم الأمن، نجد أن جميع الباحثين متفقين على أّنه مع التقدم العلمي و التكنولوجي الذي ساد عالم اليوم والتطور الها ئل الذي حدث قد تغيرت كثيرا من المفاهيم التي كانت سائدة في الماضي، ولذا لم يعد الأمن يستند على القوة العسكرية فقط باعتبار أّنها كل ما يلزم لتحقيقه و حمايته بل تّعداها إلى مجالات أخرى متعددة ،و أصبح الأمن حاليا يشمل الأمن العسكري والأمن السياسي والأمن الإقتصادي و الأمن الإقليمي،حيث تعددت الحلقات و تداخلت وتشابكت لتفرز في النهاية الأمن الإقليمي ،الذي يعني في مفهومه العام هو ضمان سلامة الإقليم وأمن مواطنيه،لأّنه بات من الضروري إعادة النظر في صياغة مفهوم الأمن بمختلف مستوياته الدولية، البشرية،الإقليمية مع الحرص على وثاقة إرتباطه بالمسائل الإقتصادية ،البيئية والمجتمعية وليس هذا فحسب بل إعتبرت الدولة ماهي إلاّ وسيلة أو أداة لضمان بقائه وتحقيق رفاهية أفرادها من خلال تطور إقتصادها والسعي إلى تغطية مطالبها المتنوعة ،فالأهمية القصوى للأمن الإقليمي ظهرت في أعقاب الحرب العالمية الأولى، ليعبر عن سياسة تنتهجها مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد ، وتسعى للتنسيق التام لكافة قدراتها وقواها لتحقيق أمنها في المحيط الإقليمي ضدّ التهديدات الأجنبية من خارج هذا الإقليم ، ومنه فإّن فكرة الإقليمية في أدبيات العلاقات الدولية أدت إلى نشوء تيار في مواجهة العالمية التي دعت إلى بناء نظام دولي جديد يحفظ السلم والاستقرار، كما اعتبر دعاة الإقليمية أن بناء التجمعات الإقليمية هو الوسيلة الأفضل والأكثر عملية للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، وكان من أبرز دعاة هذا الاتجاه أواخر الحرب

العالمية الثانية رئيس وزراء بريطانيا "ونستون تشرشل" وبالتالي هناك من يرجع فكرة الإقليمية إلى دراسات التكامل لكافة فروعها خاصة منها التكامل الاقتصادي[1].

فالأمن الإقليمي ظهر خلال الحرب الباردة التي عرفت التنافس الشديد بين المعسكرين الشرقي والغربي، حيث كانت وحدات سياسية ضمن المعسكرين الشرقي لضمان مصالح معينة تحت مظلة الإتحاد السوفييتي ووحدات أخرى ضمن المعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية وتسعى هي الأخرى لتحقيق مصالح معينة.[2]

ومنه يمكن القول بأنّ فكرة الأمن الإقليمي ظهرت كرد فعل على التهديدات والتحدّيات التي تواجه العديد من الأقاليم، وبالتالي بدأ الحديث عن المستوى الإقليمي للأمن في إطاره التفاعلي ،لإفتراض وجود إنسجام الأمن الوطني للدولة مع أمن دول المنطقة المحيطة بها، وهذا يدفع بالدول إلى الدخول في إتفاقيات إقليمية تضمن أمنها كجزء من الأمن الإقليمي ،و من الملاحظ أن أمن الدولة الإقليمي يعتبر جزءا هاما من سياستها الأمنية ،حيث تتوافر السياسة الأمنية في مستواها الإقليمي مع المعنى العام للأمن أي رده لأية محاولة لإختراق المحيط الإقليمي للدولة، خاصة إذا كان مجالا للنفوذ حيث أن الإختراق في حالة وقوعه يعتبر تهديدا للأمن الإقليمي،لذا قررت الدول القيام بإنشاء تكتلات ومنظمات إقليمية تسعى من خلالها إلى الارتقاء بالأمن الإقليمي، الذي بدوره يؤدي إلى حماية الدول الأعضاء وتحقيق التعاون والتضامن فيما بينها وهذا بدوره ما يقوم بتنمية وخدمة المصالح.

---

[1] - ليندة عكروم، "**تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات الدولية بين دول الشمال والجنوب**" ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، (جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010)، ص 16.

[2] - وهيبة تباني ، ا"**لأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي – دراسة حالة : - ظاهرة الارهاب –** "، مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،(جامعة تيزي وزو : كلية الحقوق والعلوم السياسية ،مدرسة دكتوراه في القانون والعلوم السياسية، 2014)، ص41.

المطلب الثاني: تعريف الأمن الإقليمي

قبل التطرق إلى تعريف الأمن الإقليمي نقوم أولا بالإحاطة بتعريف الأمن لغة و اصطلاحا.

الأمن لغة: من المفاهيم اللغوية ذات الثراء في المعنى و يأتي في مقدمتها: زوال الخوف، الطمأنينة، الحفظ، عدم الخيانة، الثقة، التصديق و غيرها من المعاني التي عددها علماء اللغة للأمن.

وبالتالي أهم المراجع التي يمكن الاعتماد عليها من تحديد مفهوم الامن هو القرآن الكريم وما تضمن من آيات تحمل من المعنى الحقيقي.

قوله تعالى: " وضرب الله مثلا قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغدا من كل مكان فكفرت بأنعام الله فأذاقها الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون "[1].

وقوله عز وجل: " الذين آمنوا ولم يلبسوا ايمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون"[2].

وقوله عز وجل: " وليبدلهن من بعد خوفهم أمنا "[3].

اصطلاحا: يعرفه "باري بوزان" barry bozen" بأنّه : " العمل على التحرر من التهديد، و في سياق النظام الدولي فهو قدرة الدول المجتمعة على الحفاظ على كيانها المستقل، وتماسكها ضد قوى التغيير التي يعتبرها معادية في سعيها للأمن.[4]

و منه فإنّ أساس الأمن هو البقاء، فهو جوهر الحياة لذلك يجب أن يكون الاهتمام به جوهريا و مكثف.

[1] - القرآن الكريم، سورة النحل، الآية. 112.
[2] - القرآن الكريم، سورة الأنعام، الآية، 82.
[3] - القرآن الكريم، سورة النور، الآية، 55.
[4] - وهيبة تباني ، مرجع سابق، ص 19.

كما يعرّفه "كينيث والتز" kinith waltez" بأّنه: الهدف الأسمى لكن فقط عندما يكون بقاء و استمرارية الدول مضمونا، ستبحث هذه الاخيرة عن أهداف أخرى، مثل الهدوء الربح والقوة.[1]

كما يعرّفه "عبد الوهاب الكيالي" الأمن بمنظوره التقليدي هو تأمين سلامة الدولة من أخطار داخلية وخارجية ،قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي.[2]

كما نجد أيضا أنّ "عبد الرحمان ابن خلدون" في كتابه المقدمة عرف الأمن بأّنه سر وجود الدولة وأّنه يتحقق من خلال مضاعفة الحذر والقوة والاقتدار والتحشد، الدفاع والحماية[3].

ومنه شعور الفرد بالاطمئنان والاستقرار بعيدا عن كافة التوترات، والخوف وهذا ما يسعى المجتمع الدولي لتحقيقه والارتقاء به في كل المستويات، ومن هنا نتطرق إلى تعريف الأمن الإقليمي.

1/تعريف الأمن الإقليمي: هو مفهوم سياسي يطلق على السياسة الأمنية المشتركة التي تبلورها الوحدات السياسية المشكلة للنظام الإقليمي، لمواجهة مخاطر التهديدات الخارجية المشتركة للإقليم.[4]

وبالتالي المقصود بالأمن الإقليمي كل ماله تأثير على مجريات الأمور في الدولة إيجابا أو سلبا جراء ما يحدث في اقليم الدولة الذي يحيط بها. إنّ أية دولة حتى وانّ كانت قادرة على حماية أمنها الداخلي فإّنها لا تستطيع تحقيق ذلك في المجالين الإقليمي والعالمي، دون التعاون مع دول الجوار الجغرافي أو الاستعانة بقوة أخرى، لدعمها في ذلك المجال ومن الطبيعي أن تتأثر الدولة بما يحدث في نطاقها

---

[1] - المرجع نفسه، ص 29.

[2] - عبد الوهاب الكيالي وآخرون، "**الموسوعة السياسية** "،(بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979)، ص131.

[3] - عبد الرحمان ابن خلدون، "**المقدمة**"، (بيروت: دار الفكر، 2004) ص -ص 121- 144.

[4] - ناظم عبد الواحد الجاسور، "**المصطلحات السياسية والفلسفية الدولية** "، (لبنان: دار النهضة العربية، 2008)، ص 123.

الجغرافي من توترات مما يحدث بذلك زعزعة في كيانها الأمني [1] وبالتالي فهي تتعاون لمحاربة أي شيء يزعزع أمنها.

كما عرّفه" قسوم سليم " أنّ الأمن الإقليمي يتمحور حول أمن مجموعة من الدول المرتبطة ببعضها البعض والذي يتعذر تحقيق أمن أي عضو فيه خارج النظام الإقليمي ولتسهيل التحليل الأمني في نطاق الإقليم فقد استخدم مصطلح الأمن الإقليمي للدلالة على ذلك وهو بذلك يحقق التعاون والتضامن المشترك في إقليم معين[2].

ولقد تعددت تعاريف الأمن الإقليمي حيث نجد أنّ "سليمان عبد الله الحربي" عرّف الأمن الإقليمي بأنّه يعمل على تأمين مجموعة من الدول داخليا ودفع التهديد الخارجي عنها، بما يكفل لها الأمن إذا ما توافقت مصالح وغايات وأهداف هذه المجموعة أو تماثلت التحديات التي تواجهها عبر نطاق إقليمي حيث يمكن تحديده من خلال ثلاث معايير:

أ- **المعيار الجغرافي:** يتضمن عنصر الجوار وما يتضمن من صلات طبيعية وبشرية وتفاعلات ومصالح سواءا كانت اقتصادية أو أمنية.

ب- **المعيار السياسي والأيديولوجي:** الذي يتعلق بالعقيدة السياسية للدولة وما تصبوا إليه من أهداف ونوع الأفكار السائدة فيها وبما توجد من ارتباطات وانتماءات.

[1] - أحمد طالب أبصير ، "**المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية، 2010) ، ص ص 8-9.

[2] سليم قسوم ، "**الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية، دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية**" ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية و الإعلام ،تخصص الإستراتيجية والمستقبليات ،2010)، ص 116.

ج- **معيار قوة الدولة:** بمعنى أنّه كلّما زادت قوة الدولة كلّما تنوعت مصالحها وبالتالي الدولة تلجأ إلى اتخاذ تدابير أمنية كمحاولة للحفاظ على استقرارها في محيطها الإقليمي[1].

فالأمن الإقليمي يرتبط بنظام الأقاليم أو النظم الفرعية، توفر مجموعة من الشروط وفي مقدمتها؛ الجوار الجغرافي، وجود دولة إقليمية ومركزية، وجود هوية مشتركة، وجود إجماع قوي على الأهداف العليا، وجود تفاعلات سياسية كثيفة.

كما يعرّفه "خليل حسين" الأمن الإقليمي على أنّه عبارة عن سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى الإقليم لمنع أيّة قوة أجنبية من التدخل في الإقليم ، فهو بذلك مختلف العلاقات التبادلية بين الدول أو بين دول ومنظمات دولية في شتى المجالات الإقتصادية أو الإجتماعية أو الثقافية أو غيرها ،لأجل تحقيق ما يمكن أن يؤثر على استقرار المجال الإقليمي وأمنه، وبالتالي على جميع الأطراف العمل على تحقيق الأمن الإقليمي [2] .

ومنه نجد الدول تسعى للتعاون و التضامن المشترك من أجل القضاء على التهديدات و التحدّيات الراهنة ،فالأمن الإقليمي يتحقق بواسطة التكتلات و المنظمات الإقليمية و المنظمات الدولية و ذلك من خلال تجسيد سياسة تعاونية ، كما تعرّف الموسوعة السياسية الأمن الإقليمي بأنّه نظام يعمل به بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بموجب من ميثاقها بهدف الحرص على الأمن والسلام الدوليين وفضّ النزاعات بالطرق السلمية على أساس إعتبار أنّ أمن كل دولة وسلامتها الإقليمية من الأمور التي تضمنها كل الدول.[3]

---

[1] - ليندة عكروم ، مرجع سابق ،ص17.

[2] - خليل حسين ،" **نظام الأمن الإقليمي في القانون الدولي العام** "، تّم تصفح الموقع يوم: 2015/03/30 .الرابط: www:http//www.dr.khalilhussein .blogsport.com/01/blog-post-1982,html.

[3] - ليندة عكروم ، مرجع سابق، ص18.

فالأمن الإقليمي لا يعدو أن يكون مستوى من مستويات الأمن المتعددة ،فلقد تعددت تفسيرات أبعاد هذا المفهوم بالتركيز على عملية التنسيق العسكري لردع أيّ تهديد فهناك من اعتبر أنّ الأمن الإقليمي هو إتخاذ خطوات متدرجة تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية لمواجهة التهديدات الخارجية ، وذلك عبر صياغة تدابير محددة بين مجموعة من الدول ضمن نطاق إقليمي واحد حيث يتّم فيه الحفاظ على الأمن الإقليمي.

بعد الإطلاع على مجموعة التعاريف السابقة نخلص إلى أنّ الأمن الإقليمي هو سياسة تتبناها الدول من أجل الحفاظ على إقليمها وذلك من خلال مختلف العلاقات التبادلية بين الدول أو بين دول ومنظمات دولية في شتى المجالات الإقتصادية و الإجتماعية والأمنية والثقافية ، وبالتالي هي تتعاون وتتحد من أجل مكافحة أي تهديد خارجي يهددها ويهدد أمن إقليمها .

2/المفاهيم اللصيقة بالأمن الإقليمي : نتيجة لاختلاف الكتاب والأكاديميين تعددت تسميات الأمن ، ومع تفاقم المشكلات والتهديدات التي تؤثر على سلامة الفرد وسلامة دولته ومن بين هذه التسميات نجد الأمن الوطني القومي ، الأمن الجهوي ،والأمن العالمي، والأمن الجماعي وهذا ماستتّم دراسته كل على حدى :

***الأمن الوطني أو "الأمن القومي":** تّم إعتماد مصطلح وطني كمقابل لكلمة "national" بالإنجليزية والفرنسية**.**

فالأمن الوطني يشمل الإجراءات المتخذة من الدولة في مواجهة ما يهددها على مستوى حدودها ، بدءا من الإجراءات الوقائية لكي يتحقق بذلك الإستقرار السياسي للدولة بما يضمن في ذلك سلامة أراضيها[1].

وبالتالي الأمن الوطني هو النتاج المباشر للمؤسسة المتطورة للدولة ذات السيادة فهو جاء لحماية السيادة الوطنية حيث قامت بتعريفه "بينيلوب هرتلند ثينبرغ "penelope hartland thunberg " الأمن الوطني "هو قدرة أّمة ما على متابعة مصالحها الوطنية بنجاح ،مهما كانت السبل وفي أيّ مكان من العالم "

بينما ذهب "جياكو مولوسياني "Giaco molocibiani" في تعريفه إلى القول بأنّ: "الأمن الوطني هو القدرة على مقاومة أي عدوان خارجي "

كما قام بتعّريفه "فرانك تراجر franc trager" "وفرانك سيموني franc simonie "بأنه ذاك الجزء من السياسة الحكومية الذي يهدف خلق الشروط الملائمة و طنيا و دوليا لحماية و توسيع القيم الحيوية في مواجهة أعدائها الحقيقيين أو المحتملين[2]

ومن خلال التعريفات السابقة للأمن الوطني يمكن للدارس أن يلاحظ أن الحديث عن الأمن الوطني اليوم من قبل المسؤولين في كثير من الدول يركز على برامج تعبر عن اهتمامات جزئية تتصل بأمن الدولة كمحاربة الإرهاب مثلا وغيرها من التحديات الراهنة .

[1] - معمر بوزنادة ، "**المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي**،" (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1992)، ص16.

[2] - محمد شلبي ، "**الأمن الوطني في ظل التحولات الدولية الراهنة** "، (أعمال ملتقى دولي حول: ا"لدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة"، جامعة الجزائر ، 2004) ، ص158.

***الأمن الجهوي** : ويقصد به تأسيس جماعات تربطها عوامل الجوار أو التشابه في النظام السياسي أو الإجتماعي وهذا يفترض أن هناك اتفاق أو تقارب أوسع بين هذه الدول سواء في إدراكها مصادر التهديد أو في قدرتها على التعبئة المشتركة للقوات فضلا عن إمكانية القيام بمناورات عسكرية جماعية بتدريب القوات وإعدادها كما عرّفته الموسوعة السياسية بأنّه " نظام يعمل به بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بموجب من ميثاقها بهدف الحرص على الأمن والسلام الدوليين وفضّ النزاعات بالطرق السلمية على أساس اعتبار أن أمن كل دولة وسلامتها الإقليمية من الأمور التي تضمنها كل الدول [1].

وبالتالي فالأمن الجهوي هو دخول الدول ذات صلة من حيث نوعية النظام الذي يحكمها أو من حيث التشارك في مجموعة من المقومات التي يقوم عليها التضامن المشترك كالجوار وغيرها فهي تقوم بتدعيم وتزويد وسائل الدفاع ضد أيّ تهديد خارجي بما يكفل حماية أراضيها وأمنها.

***الأمن الجماعي** : يعرّفه "اسماعيل صبري مقلد" : بأنّه يهدف أولا وقبل كل شيء إلى الحيلولة دون تغيير الواقع الدولي أو الإخلال بأوضاعه وعلاقاته أو تبديلها في الإتجاه الذي يخدم مصلحة إحدى الدول على حساب وغيرها [2]

ومنه مفهوم الأمن الجماعي محافظ إلى حد كبير و هو مكرس للحفاظ على وضع الأراضي القائم ، و يعرف " الإعتداء بأنه أسوء جريمة في العلاقات الدولية و يفترض وجود آليات سلمية لحصول تغيرات إقليمية ما يجعل الحرب غير ضرورية ، و في القرن الحادي و العشرين و في الوقت الذي أصبحت فيه

[1] - سليمان عبد الله الحربي ، "**مفهوم الأمن ومستوياته وصيغته وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأوضاع)** " ،المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 19 ، 2008، ص21.

[2] - إسماعيل صبري مقلد، "**العلاقات السياسية الدولية ، دراسة في الأصول والنظريات** "، ط3، (الكويت : مطبوعات جامعة الكويت ، 1984) ، ص293.

الحروب داخل البلدان هي القاعدة بدلا من أن تكون بينها من غير المرجع أن يكون الأمن الجماعي حلا وإن أّمنت القوى العظمى مجتمعة بفرضياته الأساسية [1]

كما عرّفه "قولد سين "gold sin "بأّنه تشكيل تحالف موسع يضّم أغلب الفاعلين الأساسيين في النظام الدولي بقصد مواجهة أي فاعل آخر[2].

كما عرّف" سامي بخوش" الأمن الجماعي على أّنه ذلك الإطار الذي يهدّف إلى تحقيق السلم والأمن الدولّيين عن طريق تكلف جهود الدول العاملة في هذا الإطار على المستوى العالمي أو الإقليمي أو الإقليمي الفرعي وذلك للوقوف في وجه أيّ دولة تلجأ إلى إنتهاك هذا السلم أو تعمل على تهديده وذلك من خلال إتخاذ تدابير جماعية وفق بنود هذا الإطار الذي يحد من هذه الإنتهاكات[3].

وبالتالي يمكن القول بأّن الأمن الجماعي هو نظام يمكن تحقيقه من خلال إنشاء منظمات ومؤسسات دولية وإقليمية تلعب دورا مساعدا في تحقيق الأمن والإستقرار بطريقة تعاونية وتبادلية بلين الدول.

***الأمن العالمي :** "عّرفه باري بوزان" barey bouzen" ؛الأمن العالمي وأمن الأفراد وجهان لعملة واحدة[4].

حيث يمكن النظر إلى مفهوم الأمن العالمي من زوايا أربع هي :

_ **من حيث جوهر الأمن :** بمعنى أن الأمن لا يقبل التجزئة وبالتالي الخوف هو ما **يؤدي** إلى زعزعة الأمن والطمأنينة والإستقرار.

---

[1] - مارتن غريفيش وتيري أوكالاهن ، "**المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية** "، (دبي : مركز الخليج للأبحاث ، 2008)، ص73.

[2] - تاكايوكي يا مامورا ،" **مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية**" ، تر: عادل زقاغ،بتاريخ:2015/04/12.أنظر الرابط: .httpm//www.geoctities.com/adelzeggah

[3] - سامي بخوش مرجع سابق ، ص60.

[4] - محمد الأمين البشري ، "**الأمن العربي المقومات** "،(الرياض : أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2000) ، ص20.

_**من حيث المكان** : بفضل العولمة أصبح العالم قرية كونية صغيرة وهذا ماساهم في ترابط الأفراد وسهولة التواصل بينهم وهذا مافرض وجود التعاون للتصدي للمخاطر في المجتمعات.

_ **من حيث الزمان :** نظرا لارتباط الأمن بالحاجة الإنسانية فهو دائم ومستمر وغير مقّيد بالزمن.

_**من حيث آلية تحقيق الأمن :** إنّ الأمن يتحقق بواسطة التكتلات والمنظمات الإقليمية والمنظمات الدولية وذلك من خلال تجسيد سياسة تعاونية[1]

و منه يمكن القول بأن الأمن العالمي يتحقق من خلال اللجوء إلى تسوية النزاعات بالطرق السلمية بدلا من الحل العسكري لتسوية المسائل الأمنية وبالتالي الدول ستتعاون مع بعضها البعض ضد أية تهديد أو طارئ ما لتحقيق الإستقرار بطريقة تعاونية وتبادلية بين **الدول.**

المطلب الثالث : سمّات الأمن الإقليمي

إنّ الحصول على تعاون أمني إقليمي يشترط بدوره وجود سمات معنية تؤدي إلى إقامة منظومة أمنية مؤسسية وللوصول إلى ذلك إشترط بعض الباحثين توافر ثلاثة شروط لكي يكتمل هذا التعاون وهي :

_ و جود نخب سياسية تلتزم بهذا التعاون والأمني تكون مؤمنة بعوائد هذا الإتفاق.

_ و جود رأي عام ضاغط لتحقيق هذا التعاون.

_ و جود تدخلات خارجية إيجابية ذات مصلحة في قيام واستمرار هذا التعاون الأمني .

وهناك سمات نظامية تشكل ملامح الإقليم القائم في تلك المنطقة و هي :

_ إ تخاذ إجراءات حاسمة للسيطرة على التسلح ونزع التسليح .

[1] -إبراهيم سعد شاكر فراني ، "**العلاقة بين الإتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي في مجال الأمن والدفاع**" ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، (جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية و الإعلام ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2000) ، ص28.

_ سيادة الإدراك المتبادل للأمن الإقليمي بين الدول بوصفها جماعة إقليمية منظمة لتحقيق عملية الموازنة المؤسسية بدلا من الإعتماد على الموازنة غير المنظمة التي تجري في ظل الفوضى الإقليمية[1].

_ و ضع حلول علمية وحاسمة للصراعات والنزاعات في الإقليم وعدم إثارة القضايا الخلافية وحلها بالطرق السلمية والتفاهم المشترك لضمان الاستقرار الداخلي للدول الإقليم منعا للتدخل الخارجي الذي يشكل تهديد الأمن وسيادة الإقليم.[2]

المبحث الثالث : المقاربات النظرية المفسّرة للأمن الإقليمي

في ظل بروز العديد من التداعيات والتهديدات الجديدة التي باتت تهدد أمن الدول خاصة وأمن إقليمها عامة ، أصبحت بذلك الدول تسعى جاهدة للحفاظ على أمنها وأمن إقليمها وذلك عن طريق الدخول في تكتلات وتجمعات إقليمية وهذا ما سيتّم التركيز عليه في النظريتين المهمتين "الإقليمية الجديدة والمركبات الأمنية ".

المطلب الأول : الإقلّيمية الجديدة:

لقد ظهرت التوجهات المبكرة للإقليمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ،وبداية الحرب الباردة والتي قامت أساسا على فكرة التكتل وتقسيم العالم إلى كتلتين ،فلقد خرجت الإقليمية من رحم هذا التقسيم وتزامنه مع عصر ثورات التحرير التي إجتاحت مختلف دول العالم، وبداية تنامي النزعات الوطنية ثم اتساع نطاقها لتتحول إلى إنتماءات قومية إقليمية رأت الدول النامية فيها سبيلا فّعالا لتحقيق مصالحها الذاتية، حيث نجد أنّ الإقليمية الجديدة تختلف عن مفهوم الإقليمية الذي شاع في الستيّنات

[1] - سليمان عبد الله الحربي ، مرجع سابق ، ص22.

[2] - سليمان عبد الله الحربي ، مرجع سابق ، ص23.

بغلبة الطابع الإقتصادي كما يطلق بعض الإقتصاديين على الإقليمية الجديدة مصطلح تكتلات التجارة القارّية وهي تلك التركيبات التي تتسم بثلاث سمات :

أولها ؛ أن أغلب دول العالم تنتمي إلى أحد التكتلات الإقليمية على الأقل .

ثانيها؛ أن أغلب التكتلات الإقليمية يتم بشكل سريع ومتزامن في مختلف أجزاء العالم.

ثالثها ؛ أن أغلب التكتلات الإقليمية تتم بين دول الجوار [1]

و بناءا على ما سبق يمكن القول بأنّ الإقليمية نشأت لمواجهة فكرة العالمية حيث دعا أنصار الإقليمية إلى بناء تجمعات تكون بمثابة الوسيلة الأكثر فعالية للحفاظ على الأمن والسلم الإقليمي وبالتالي فأهم إفتراضات الإقليمية الجديدة تقوم على التركيز على التكامل الإقليمي بين الدول المنسجمة والمتقاربة في الظروف السياسية الإقتصادية والإجتماعية وذلك نظرا لصعوبة تحقيق مثل هذا الإنسجام على المستوى العالمي.

ومنه فإنّ الإقليمية هي عملية يمكن من خلالها تكثيف التعاون السياسي والإقتصادي بين دول أو أطراف تنتمي إلى منطقة جغرافية واحدة ، وغالبا مايكون هذا التعاون في مجال التبادل التجاري مما يخلق بدوره نوعا من التضامن بين الدول فلقد ظهرت بسبب تراجع مكانة الدولة وأصبحت لا تستطيع اتخاذ قراراتها كما أنّ الدول تسعى للتخلص من التبعية الأجنبية وذلك من خلال الحفاظ على أمنها وأمن إقليمها وبالتالي تبنت الإقليمية الجديدة.

فالإقليمية الجديدة تعمل على التغلب على عدم قدرة الدولة على مواجهة التهديدات الإقليمية بإعتبار أن العديد من التهديدات الأمنية المعاصرة تشتق من فشل الدول، وبما أن العالم المابعد حداثي تميز

[1] - علاوي محمد لحسن ، "**الإقليمية الجديدة : المنهج المعاصر للتكامل الإقتصادي الإقليمي**" ، مجلة الباحث ، العدد79 ، (2009، 2010) ، ص109.

بالتعقيد والتجزؤ فهو يتطلب استراتيجيات مشتركة للتعامل مع التهديدات الجديدة ،مما إستدعى بدوره إلى خلق مؤسسات متعددة الأطراف لمساعدة الدول، على إدارة المشاكل المشتركة وذلك عبر تقاسم المعلومات وتخفيض كلفة الصفقات ومن خلال وسائل أخرى ، لذا فالإقليمية الأمنية والتنسيق الجهوي هي المقاربة الأفضل للإستجابة لكل هذا بمعنى التحديات الأمنية وغيرها ، وذلك تحت مبادئ وأهداف مشتركة في سبيل تعزيز الأمن وحفظ الإستقرار الإقليمي .

ومنه فالإقليمية الجديدة تسعى لحشد الوسائل والآليات الضرورية للعمل الجماعي على مواجهة التهديدات المشتركة بين الأعضاء بفاعلية أكبر وتخطيط مشترك [1] .

وقد برّزت أهمّية النظرية الإقليمية في توسيع مفهوم الأمن بأبعاده العسكرية والغير العسكرية، وبالمقابل أصبحت التهديدات مشتركة وعابرة للدول والحدود ، وعليه نجد أن "باري بوزان "و"أول وايفر" يركزان على الإقليمية الجديدة ،كونهاتأخذ مكانا أكثر أهمية في الميدان الأمني بإعتبار أن الحدودالوطنية فقدت وظيفتها كفاصل لمختلف التهديدات الأمنية، وهو ما يستدعي التجمع على مستوى إقليمي في وقت يصعب فيه معالجة المشاكل بمقاربة أحادية والعمل على إيجاد تصور أمني متجانس لتجاوز هذه التحديات وهذا مايمكن معالجته في المطلب التالي .

المطلب الثاني : نظرية المركبات الأمنية

_ **تعريف المركب الأمني :** "يُعرّفه باري بوزان" bary bouzen"" بأنه " مجموعة من الدول تكون مواجهتها وتصوراتها الرئيسية للأمن مترابطة إلى درجة أن مشاكل أمنها الوطني لا يمكن أن تحلل عقلانيا أو تحلّ بطريقة منفصلة[1].

[1] - حمزاوي جويدة ، **"التصور الأمني الأوروبي ، نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط "**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، (جامعة باتنة : كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2011) ، ص-ص82-84.

ومنه يمكن القول بأنّ المركبات الأمنية طرح طرحه "باري بوزان" نتيجة لوجود عدو مشترك بين الدول ويقسم "باري بوزان" وزميله "أول وايفيير" المركب الأمني إلى ثلاث أنواع :

***المركب الأمني المعياري :** ويقوم على ضرورة وجود قطبين ايديولوجيين متنافسين داخل هذا الحيز الأإقليمي مثل (فرنسا ، ألمانيا ،) ، داخل الحيز الأوروبي .

***المركب الأمني القطبي أو المركزي** : والذي يتميز بوجود قوة عالمية تهيمن على النشاطات الإقليمية، بحيث تصبح القوى الأخرى والمجاورة لها تابعة لهذه القوة العالمية كإقليم شمال أمريكا (النافتا).

***المركب الأمني الإقليمي المؤسساتي** : وتكون فيه الهيمنة للمؤسسة الفوق القومية (كالإتحاد الإفريقي)[2].

وبالتالي تلعب نظرية المركب الأمني التي جاء بها "باري بوزان" و"أول وايفير" دورا مهما في تحليل الظاهرة الأمنية إقليميا، ومنه أن هدف "باري بوزان "يتخلص في دراسة البنية الأمنية للإقليم التي تشهد تفاعل واسع النطاق ما بين القوى العالمية، في ظلّ احتلال الولايات المتحدة الأمريكية لمركز القوة العالمية وما بين الأطراف الإقليمية، لذلك فأمن كل دولة مرتبط بأمن الدولة المجاورة لها في الإقليم [3].

لذلك قام "باري بوزان" بتطوير مفهوم مركب الأمن لتحليل مسألة الأمن الإقليمي ،ويوضح أنّ أول خاصية للإقليمية أّنها ذات بناء إجتماعي إذ أنّ البناء الإقليمي ينشأ عن إدراك مشترك من قبل الفاعلين للتهديدات والمخاطر، وبذلك يصبح التنسيق الإقليمي كهوية مشتركة.

---

[1] - المرجع نفسه ، ص85.

[2] - إدريس عطية ، "**محاضرات المقاربات الجديدةللدراسات الأمنية**" ، (الجزائر:جامعة تبسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2015.).

[3] - وهيبة تباني ، مرجع سابق ، ص43.

وبالتالي أي تهديد يهدد أمن دولة واحدة فهو يهدد بقية الإقليم ،ومنه التناسق في الوظائف وكذا الاعتماد المتبادل بين الدول. كما أضاف "بوزان" للأمن المركب بأنه أصبح مرتبطا ارتباطا وثيقا بالأبعاد الخارجية للإقليم حيث من الصعب فهم وتصور الأمن في دولة ما بمعزل عن أمن الدولة المجاورة لها ، خاصة بعد ظهور مايسمى بالتهديدات والمشاكل الأمنية الجديدة (كالإرهاب والجريمة المنظمة) ، ومنه يمكن القول بأنّ هذا المقترب يمكن أن يكون إطارا مناسبا لمناقشة القضايا العالقة في أّية منطقة من الإقليم بمعنى أنّ المركب الأمني يشتمل على مجموعة من الدول التي لها نفس الهواجس والمخاوف والتهديدات الأمنية، ممّا يجعل من التعاون ضدّ أي عدّو خارجي مسؤولية كافة الدول في هذا الإقلّيم، بحيث يكون التعاون والتضامن المشترك هو السّمة الرئيسية في هذا المركب.

خلاصة الفصل الأول :

تّم التطرق في هذا الفصل إلى التعريف بالمنظمات الإقليمية، وذكرأهم خصائصها، أهدافها كما تّم فيها أيضا دراسة الأمن الإقليمي دراسة مفاهيمية، تّم من خلالها الإحاطة بمفهوم الأمن الإقليمي و ذكر أهم السّمات التي يتميز بها وأهم المقاربات النظرية المفسّرة له. و في الأخير يمكن القول بأنّ المنظمات الإقليمية إحدى الأدوات الفعالة التي تّم من خلالها تجمع الدول ضمن كيان واحد، تجتمع فيه الدول التي تحتوي على نفس المقومات وعوامل التقارب الجغرافي.

_ وتتمثل أهّم النتائج التي تّم التوصل إليها فيما يلي:

* تسعى هذه المنظمات الإقليمية لتحقيق ما يسمى بالأمن الإقليمي، الذي يعني قدرة هاته الدول على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضدّ ما يهدّد أمنها.

* أيضا وجود مقاربات نظرية كالإقلّيمية الجديدة والمركب الأمني الإقليمي ،تسعى جاهدة لدراسة الأمن وتوسيع إطاره بما يتعلق بالبعد العسكري والغير العسكري.

* وفي الأخير يمكن القول بأن الأمن الإقليمي يسعى لتحقيق التعاون والتضامن المشترك ضد أي عدو مشترك تحت لواء وجود علاقات تبادلية بين هاته الدول، خاصة في ظلّ بروز مثل هذه التهديدات الأمنية (كالإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير شرعية ، وغيرها.

وبالتالي المنظمات الإقليّمية ،هي إحدى الأدوات الفّعالة التي تّم من خلالها تجمع الدول ضمن كيان واحد، شرط أن تمتلك نفس المقومات وعوامل التقارب الجغرافي كأساس لتحقيق الأمن الإقليمي.

الفصل الثاني :

دور المنظمات الإقليمية في مواجهة التهديدات الأمنية

لقد ساهم بروز التهديدت التماثلية و اللاتماثلية في التأثير على أمن الدول عامة و الأمن الإقليمي خاصة ، مما أدى بدوره إلى وجود و بروز منظمات إقليمية تسعى من خلال آلياتها إلى تحقيق الأمن الإقليمي و مواجهة التهديدات الأمنية ، سواء كانت تماثلية كالأزمات الداخلية ، الأزمات البينية الأزمات المنتشرة أو لاتماثلية كالإرهاب ، الجريمة المنظمة ، الهجرة غير الشرعية ، كون هذه التهديدات أصبحت عالمية خاصة في ظلّ بروز ظاهرة العولمة ، ممّا أدى بذلك إلى تكاثف نشاط التهديدات الأمنية بحيث أصبحت هذه التهديدات تنشط خاصة على المستوى الإقليمي ، مما ساهم بدوره في ظهور الكثير من التداعيات كالإتجار بالسلاح و القيام بالأعمال الإجرامية كالقتل و غيرها و نقل الأمراض هذا ما ساهم بدوره في إثارة مشاكل أمنية و قلق بالنسبة إلى الدول ،و هذا ما دفع بالعديد من المنظمات الإقليمية لتعزيز آلياتها لمواجهة مثل هذه التهديدات . و هذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث .

المبحث الأول : التهديدات التماثلية

تعتبر التهديدات التماثلية نوع من التهديدات الأمنية التقليدية ، والتي تتمثل في الأزمات الداخلية والأزمات البينية والأزمات المنتشرة ، وبالتالي هذه التهديدات ساهمت في زعزعة الكيان الأمني والاستقرار السياسي وهذا ما سيتم التعرف عليه فيما يلي :

المطلب الأول : الأزمات الداخلية

تتميز منطقة الساحل الإفريقي بتركيبة إثنية متنوعة ، و هذا ما أدى بدوره إلى وجود مشاكل أمنية أدّت إلى احتمالية تزايد الصراعات الإثنية ساهمت في تأجيج مشكلة التكامل الوطني داخل دول القارة الإفريقية خاصة منطقة الساحل الإفريقي ، فهذه المناطق لا تزال حبيسة الحسابات الإثنية .

و بالتالي نجد أن الاستعمار لعب دورا كبيرا من خلال التغيرات التي تركها بعد خروجه من الحدود الجغرافية ، و هذا ما نتج عنه التفريط في الحقوق السيادية و التاريخية للكثير من القبائل، و الإثنيات و كذلك بعض الدول ، و منه فإنّ الإثنيات في منطقة الساحل الإفريقي تخضع لمجموعة من المعايير

كالتسمية ، فيجب أن يكون لها إسم يجسد هويتها ، و الاعتقاد الموحد بين أفراد الجماعة على وحدوية الأصل (الجينات) و كذلك الاشتراك في ثقافة واحدة (كالدين ، اللغة ، التقاليد، القوانين) ، أيضا الإحساس بالانتماء إلى إقليم معين لا غير[1].

بحيث نجد أن هذه الإثنيات تخضع لتوزيع حسب صورة جغرافية معينة وفق شكل جغرافي معين كالتالي:

1/الأعراق في دولة مالي :

نجد "البارمبا" و التي تعني "البان-مان" : "Les Bon mana.de Ban" أي "السادة "و يعني ذلك رفض الخضوع للغير وهذه التسمية تعود للمستعمر الأوروبي ، و بالنظر إلى اللغات المتداولة في دولة مالي و مقارنتها مع "البارمبا" يتّم إدراك قوة التواجد الإثني لتلك الجماعات ، و كأّنهم يسيطرون على دولة مالي فهم يتواجدون من الوسط الشرقي لدولة مالي إمتداد نحو الغرب، ليشملوا مناطق (كيطا ، دييلا ، بانمبا ، بوغوني ، سيكاسو ، نيغوليلا) وبالتالي إنّ "البارمبا" يشكلون نسبة 31،9% من إجمالي السكان في مالي فهم يتوزعون على "باماكو" و "سيكاسو" و "سيغو" و اللغة المستعملة بينهم هي لغة "البارمبا" خاصة في ضواحي العاصمة "باماكو" و هذا يرجع احتلالهم أغلب المناصب الإدارية.

أيضا نجد أن إثنية "البان-مان" لديهم قوة ديموغرافية في فرعها المسلم يسمون "البارمبا-كوبي" "Bambaran-kobé" ، فهم يتوزعون عبر باقي دول منطقة الساحل الإفريقي على غرار دول موريتانيا ،السنغال، غينيا ، بوركينافاسو، الكوت ديفوار.[2]

2-الأعراق في دولة النيجر: في النيجر يمكننا الإعتماد على ستة مجموعات إثنية رئيسية و هي "الهوسا" "houssa" 53.5% و التي تشكل أحد أكبر المجموعات الإثنية ، "الدجيرما" "Djerma" 14.7%

[1] -أحمد عبد الحافظ ، **"الدولة و الجماعات العرقية دراسة مقارنة بالسياسة الروسية تجاه الشيشان و تتارستان 1991-2000"**، (القاهرة : مطابع الأهرام ، 2005م)،ص.31.

[2] - علي عيشوي ، **"سياسة الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي"**، رسالة ماجستير في تخصص العلوم السياسية و العلاقات الدولية (جامعة الجزائر : معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 1998م) ، ص ، 11.

"السونغاي" "Soungai" 4% "الطوارق" "Touareg" 10.6 % ، "البولس" "Peuls" 10.4 % "الكانوري" (béribéri et mamga).

kanouri 4.6% ، و إلى جانب تلك التركيبة نصنف : العرب 0.3% "القورمونتشي Gourmantchés 0.3% الطويو 0.5% ، كما أنّ نسبة الأثنية الأجنبية تمثل نسبة 1.8% من إجمالي السكان و في الشمال نجد "الطوارق و العرب" و حتى البولس و بالنسبة للكانوري مثلا أوبيري بيري Béri-Béri يتوزعون غلى ضفاف نهر التشاد ، يمتهنون حرفة الزراعة بأغلبية و يمكننا اعتبار " الزاغما" أو " دجيرما" و " السونغاي" أولاد عمومة ، فالزارما يسكنون الضفاف الغربية لنهر النيجر ، حتى أنّ تلك المنطقة أخذت تسميتها منهم الزارما قائدا و نجدهم كذلك في شمال مالي و دولة البينين[1].

3/الأعراق في جنوب السودان :

يتكون شعب السودان من عدة قبائل و جماعات بشرية و لغوية إثنية متعددة فهو يعرف بالفسيفساء فالسودان يعيش فيه أزيد من 756 قبيلة يتحدثون 114 لغة مكتوبة و منطوقة منها 50 في الجنوب كما أنّ السودان يتميز أيضا بوجود علاقات متداخلة مع القبائل و الشعوب المتجاورة ، الأمر الذي أثر على التركيبة الاجتماعية للسكان حيث نجد أنّ سكان الشمال يقيمون على 75% من مساحة السودان فهي تنقسم إلى مجموعات : الأنقسا و البجة و النوية و الفور و يضم الجنجا يدو المساليت و الزغاوة بينما يقيم في الجنوب 25% و يتكون هذا المجتمع من مجموعتين ، المجموعة الأولى ، النلية التي تعتمد في معيشتها على الزراعة و تشكل ما يقارب 12% من سكان الجنوب و تضم قبائل الدينكا و

[1]- "**les ethnies , les ethnies aux mali"**,12-04-2015:
www.geocities.com/informali/ethnies/bambara.htm.

النوير و الشلك ، أّما المجموعة الثانية فهي قبائل الراندي و الباريا و اللاتوكا و المورلي و البويا و هي قبائل متداخلة مع دول الطوق بالجنوب[1].

بالإضافة لكل هذا نجد تعدد الإثنيات في مناطق عديدة في الساحل الإفريقي كدولة التشاد و بوركينافاسو و غيرها فهي تمتاز بتنوع الإثنيات، مما ساهم في بروز العديد من المشاكل الأمنية خاصة من جانب الأداء الوظيفي لهاته الدول و هذا كلّه لاختلاف و تنوع الإثنيات.

و بالتالي نجد أنّ للمنظمات الإقليمية دور كبير في حلّ النزاعات الإثنية كدور منظمة الإكواس في التدخل لإدارة النزاع في الكوت ديفوار حيث قامت بعقد اجتماع في أكرا 29 سبتمبر 2002 تّم خلاله الاتفاق على تشكيل فريق اتصال بهدف تشجيع الحوار بين أطراف النزاع.

و بالتالي تدخل الإكواس جاء نتيجة مجموعة من الظروف و من أهمها عدم التدخل الخارجي المتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا و التي اعتبرت النزاع في كوت ديفوار شأن إفريقي داخلي.

و منه منظمة الإكواس نجحت في تجنب تصعيد النزاع و هذا بعد توقيع اتفاقيات وقف إطلاق النار حيث نجد أنّ منظمة الإكواس بالتنسيق مع الاتحاد الإفريقي في تكثيف جهود الوساطة من أجل التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار و بالتالي نجد أنّ ممثل الاتحاد شارك في الاجتماعات التي أسفرت عن توقيع اتفاق السلام[2].

و في لجنة مراقبة هذا الاتفاق أيضا اهتّم الاتحاد الإفريقي كمنظمة إقليمية معنية بما يجري في إفريقيا في الإشراف و متابعة المفاوضات بين الحكومة و الحركة الشعبية بشأن توقيع اتفاق سلام و إيقاف الحرب

---

[1] -عمر سلمات ، "**الأزمة السودانية 2001-2005م بين تفاعل العوامل الداخلية و المؤثرات الخارجية** "،مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،(جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية و الإعلام ، 2006) ، ص 58.

[2] - بدر حسن شافعي ، **"تسوية الصراعات في إفريقيا نموذج الإكواس "** ، ط 2،(القاهرة : دار النشر للجامعات ، 2009) ، ص ص 49-50.

بجنوب السودان و ذلك في مؤتمر صيف 1991م خلال مؤتمر القمة الإفريقية الذي انعقد في عام 1999م بأديس أبابا أبدى من خلاله الرئيس النيجيري "ابراهيم بابنجدار" رغبة في التوسط في حلّ النزاع العرقي بجنوب السودان ، فدعى الطرفين المتنازعين للاجتماع في بلاده و بعد أسابيع اجتمع الطرفين بأبوجا و تّم مناقشة قضايا تتعلق بتعليق العمل بالقوانين الإسلامية و استرداد الحريات العامة و تكوين حكومة الوحدة الوطنية.

لكن رد الحكومة السودانية إزاء هذه النقاط ، كان بالرفض و بدأت الجولة تتعثر إلى غاية التوقف و تتم وفق الحرب بجنوب السودان[1].

و منه يمكن القول بأّن المنظمات الإقليمية تسعى جاهدة لحل الأزمات الداخلية التي أصبحت تشكل العديد من المشاكل الأمنية فهي تسعى جاهدة لمنع أيّ تدخل خارجي كون هاته المنظمات الإقليمية تهتم بالقضايا التي تخص هاته الأقاليم و ما ينجم عنها فهي تسعى جاهدة لمواجهة التهديدات و التمردات التي تعود إلى الاختلاف و التنوع في الأثنيات مما يساهم بدوره في حدوث الأزمات كالأزمات التي تطرقنا إليها و كيف تعاملت معها المنظمات الإقليمية فهي تسعى جاهدة للتعامل مع هاته التهديدات و الأزمات.

المطلب الثاني : الأزمات البينية (الأزمة التشادية الليبية)

تعود جذور الصراع أو النزاع بين التشاد و ليبيا على خلفية منقة "أوزو" الحدودية فعرفت العاقات بينهما التوتر و الوصول إلى الحرب و كل هذا يعود إلى سنة 1973م ، حيث طالبت ليبيا بأحقيتها على إقليم "أوزو" و هذا لأّنها كانت ترمي إلى مواجهة النفوذ الفرنسي على طول المحور التشادي و الدول الفرانكفونية على مستوى منطقة الساحل الإفريقي ، مع بداية حكم "معمر القذافي" فلم يكن هذا الأخير

[1] -جميلة سي قدير ،"**الدولة القومية و النزاعات العرقية في إفريقيا – دراسة حالة – السودان**" ، مذكرة الماجستير في العلوم السياسية ، (جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية و الإعلام ، قسم لعلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 2006.) ،ص ص 173-174.

مهتما بتوجيه سياساته الخارجية نحو التشاد و بل كانت نحو دولة النيجر ،و هذا لأّنها كانت داعمة للقضية الفلسطينية على عكس التشاد التي كانت لها علاقات مع إسرائيل و بعد قيام الرئيس التشادي "ترمبالباي" بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل و اعترافه بفلسطين و بالتالي قامت ليبيا بتوجيه استراتيجيتها و سياستها نحو التشاد ،فتم توقيع معاهدة ثنائية بين التشاد و ليبيا تم الاعتراف من خلالها بوجود "منطقة تضامن بينية ليبية تشادية" و هي منطقة أوزو و بالتالي هذه المنطقة تجسيد لعمق استراتيجي ليبي لأنها غنية بالنفط و اليورانيوم ، و بالتالي كانت نظرة ليبيا نحو التشاد و النيجر هي نظرة ذات بعد أمني وطني تحاول من خلالها إيجاد نظام موالي لها[1].

فمنذ وصول "معمر القذافي" إلى الحكم و هو يسعى للسيطرة على التشاد و التأثير عليها ، فقد وصف "روني أوتاييك Rene otayek" غزو ليبيا للتشاد سنة 1973م على أّنه "سياسة الهروب إلى الأمام و هذا لأّن السياسات التكاملية الليبية مع مصر باءت بالفشل و منه فشل المشروع الوحدوي الليبي القومي العربي[2] .

و منه فحالة اللاإستقرار السياسي التي كانت و لازالت تعايشها التشاد وازعا سياسيا خارجيا لليبيا للتدخل في الشؤون الداخلية للتشاد من خلال بناء علاقات قوية بينها و بين النيجر و التشاد و بهذا أصبحت التشاد هي محور تفكير الأجندة السياسية الخارجية الليبية الإفريقية ، و هذا ما أّكدته في العديد من الخطابات ، فعند التمعن في هذه الخطابات نجد أّن ليبيا أوجدت لنفسها حق الانتداب على التشاد كون التشاد كانت مستعمرة من طرف ليبيا ، فمنذ وصول "معمر القذافي" إلى الحكم و هو ينظر إلى التشاد و كأّنها نظام سياسي عميل لفرنسا و بالتالي الرئيس "معمر القذافي" سعى لفك الحصار الذي فرض على

[1] - أماني محمود فهمي "**النزاع الحدودي بين التشاد و ليبيا و الدور المرتقب للقضاء الدولي**" ، السياسة الدولية ، العدد 117 ، (1994)، ص ص 187 _ 192.

[2]-Rene otayek , "**lybie face a la france au tchad : qui perd gague?,** Politique africaine , no (S.D) p.p. 66-85 .

التشاد سنة 1992م و هذا ما جعله يقوم بخلق المنظمة الشعبية العامة لإفريقيا و ذلك بـ 13 سبتمبر 1998م[1]. وبالتالي عرفت ليبيا عدم التوافق السياسي بينها و بين التشاد و ذلك من خلال تلقيها للهزيمة النكراء من طرف القوات التشادية ، و هذا ما أظهر عجز لييبيا عن حسم الصراع لصالحها و هذا ما دفع ليبيا إلى إقامة علاقات دبلوماسية مع "أنجمينا" كخطوة استباقية لإعادة تقييم الوضع ، و قبل ذلك قامت ليبيا بدعم متمردي حركة "CDR" التي كانت بقيادة "الشيخ ابن عمار" لزعزعة "نظام harbé" في التشاد ، ثم بعد ذلك لجأت ليبيا إلى قبائل الطوبو لكي تحصل على الدعم منها ، لكن ظهرت فيما بعد فرصة لليبيا مع مجيء "إدريس ديبي" و لكن هذا الأخير أيضا لا يكن بالولاء التام لليبيا و عقب أحداث طائرة "لوكيربي" و من ثّم العقوبات الأممية التي فرضت على ليبيا و التي كانت بحاجة رعاية تلك الأخيرة للإرهاب و هو ما أدى إلى كبح الأطماع الليبية نحو التشاد و بالتالي كانت ليبيا متخوفة من التدخل الخارجي في صراعها مع التشاد و هذا ما أدى و لو بشكل مؤقت إلى كبح أطماعها.[2]

و منه يمكن القول بأّن الاتحاد الإفريقي كمنظمة إقليمية معينة بالشؤون الإفريقية فهي تسعى جاهدة من خلال العديد من المبادرات و الاتفاقيات لحل الأزمات داخل ليبيا و ذلك من خلال تكثيف الجهود كالوساطة و القيام بمفاوضات لرعاية السلام و إيجاد مخرج للأزمة الليبية، و ذلك من خلال دعم مسار الانفتاح السياسي و الحريات السياسية و الإشراف على العمليات العسكرية إلى غاية الخروج من الأزمة و القضاء على الأزمات البينية التي أصبحت تغزو الساحل الإفريقي و تهدد أمن إقليميه ،و بالتالي فإن أزمة بينية في الساحل الإفريقي تعني تهديدات أمنية تؤثر لا محال على تلك الدول خاصة و على منطقة الساحل الإفريقي عامة و نظرا لوجود العديد من التغيرات التي شملت كل المستويات و خاصة المستوى

[1] - سالم حسين البرناوي ، "**العلاقات العربية الإفريقية ، دراسة حالة العلاقات الليبية الإفريقية 1969-2003** "،(ليبيا: منشورات أكاديمية للدراسات العليا ، 2005) ص ص 81- 82.

2-karine bennafla, " **re de la guerre à la coopération : les dangereuses liaison tchado-libyennes , in olivie pliez (ed) la nouvelle libye – sociétes , espaces et géopolitique au lendemain de l'embargo**", (paris : karthala – iremam , 2004) .p114.

الدولي و الإقليمي فقد أضحت هذه التهديدات بمثابة قلقا و مأزقا و مشكلة أمنية تسعى المنظمات الإقليمية للتخلص منها ، و ذلك وفق العديد من الآليات و الوسائل الممكنة.

المطلب الثالث : الأزمات المنتشرة (أزمة القرن الإفريقي)

تكمن طبيعة المشكلة الأمنية في منطقة القرن الإفريقي في أهمية البحر الأحمر حيث أصبحت هذه المنطقة روافد نزوح للحروب الأهلية التي شهدتها دول ليبيريا ، بورندي و رواندا و حتى السودان ، فقال "ماكيندا ، makinda" في تلخيصه للحالة السياسية في منطقة القرن الإفريقي :

الصحيح أنّ كل دول منطقة القرن الإفريقي قد طورت مؤسسات سياسية أغلبها تشكلت أو هي تعبير لأنظمة شمولية فقط ،جيبوتي هي الدولة الوحيدة التي شهدت فترة من الاستقرار السياسي و لكن الأوضاع تغيرت منذ سنة 1991م و من البديهي أن تستمر حالة اللاإستقرار تلك بسبب تأثير عنصري الديمقراطية و الأحقية السياسية.

و لقد عبر "بطرس بطرس غالي" في وصفه لمنطقة القرن الإفريقي قائلا "إذا كان في حالة كل نزاع إثني ، ديني أو لغوي يتم المطالبة بالحقوق الانفصالية عن الدولة الأم فإنّه لن تكون هنالك حدود لحركيات الشتات و بالتالي فإنّ حالة إدراك أو تحقيق الأمن و السلم و حتى الحوائج الاقتصادية سوف تكون صعبة التحقيق[1].

و بالتالي الدارس لمنطقة القرن الإفريقي يجد نفسه مجبرا على التطرق لدولة الصومال كمدخل لدراسة التهديدات الأمنية النابعة من منطقة القرن الإفريقي بشكل خاص و من بين أهم الصور السياسية التي ظهرت في دولة الصومال، هي المحاكم الإسلامية التي أطاحت بنظام "سيا و بري سنة 1991م" و

1 - Danfulani S.A, "**Regional security and conflict resolution in the horn of arabic somalian reconstruction after the cold war** " internationnal studies no ,36,1999,p p35-61.

بالتالي ظهور المحاكم الإسلامية أدى إلى انهيار الصومال من خلال أخذ هذه المحاكم لمكانة الدولة ووظائفها مما أدى إلى دخولها في حروب على جبهات عديدة منها الحرب الأثيوبية و كذا الرغبة في استعادة منطقة "أنفدي" التي ضمنتها"كينيا" سنة 1963 و عموما تعود أسباب الصراع إلى عدة عوامل:

1- قيام دولة الصومال المستقلة حديثا أنذاك بتوقيع اتفاقية عسكرية مع الاتحاد السوفياتي سنة 1965م.

2- بداية الحركة الانفصالية العسكرية الأريترية المطالبة بالانفصال عن أثيوبيا سنة 1961م.

و منه فدولة كالصومال تعكس أزمة شرعية حادة ، أدت إلى توليد موجات عنف عارمة تعكس مقولة "شارل تريلي charles trilly" و بالتالي ظهر صراع بين المصالح الاستراتيجية لدولة حديثة الاستقلال كان يدعمها المعسكر الشرقي و دولة قديمة النشأة كان يقف وراءها المعسكر الغربي ، كون تلك المنطقة جسر عبور نحو الخليج العربي و الفارسي ، و ما زاد من تعقيد الأمور هو المطالب الإنفصالية الأريتيرية في أثيوبيا و مطالبة الصومال بمنطقتي هود و أوجادين[1].

و منه يمكن القول أنّ منطقة القرن الإفريقي عكست منطقة نفوذ لمصالح عالمية من الدرجة الأولى من خلال العديد من الشراكات كالشراكة الصينية و ذلك في مجالي النفط و المعدات العسكرية و هذا عائد للأهمية الجيوستراتيجية من خلال المنافذ البحرية (البحر الأحمر ، خليج عدن و المحيط الهندي) و هو ما جعل المنطقة جسر وصل لنقل البترول من الخليج العربي إلى أوروبا الغربية و الولايات المتحدة و هذا ما ساهم في جعل العديد من الدول منهارة ،و بالتالي هذا ما استدعى تدخل قوات الاتحاد الإفريقي في الصومال و التي مازالت متواجدة لحد الآن على الأراضي الصومالية بناءا على قرار أصدر من مجلس الأمن تحت رقم "1725" أعلن فيه المجلس عن دعمه لعملية إقليمية لحفظ السلام في الصومال و قد

[1] - نيفين القباح ، "**تطورات الوضع في القرن الإفريقي**" ، السياسة الدولية ، العدد 108 ، (أفريل 1992)، ص 229.

رحبت الحكومة الانتقالية بذلك لأنّ وجود قوات يمكنها من ملئ و لو جزء بسيط من الفراغ الأمني ثم فوضى مجلس الأمن الإتحاد الإفريقي بموجب القرار 1744 سنة 2007م لإنشاء بعثة خاصة في الصومال و هي قوة دعم السلام "الأميسوم IMISOM "تتكون من حوالي 4300 جندي فيما تكون أوغندا أكبر المساهمين في هذه البعثة و لم تضطلع قوات "الأميسيوم" بالصلاحيات اللازمة لمواجهة التحديات التي يفرضها المأزق الصومالي حيث تقتصر مهمتها في حماية الشخصيات المهمة ، كما تقوم بتسيير الدوريات لبناء الثقة داخل مناطق عملياتها و حماية مطار و ميناء مقديشو مما يوفر الأمن و الحماية و السلام .[1]

و منه يمكن القول أنّ التهديّدات التماثلية من أزمات داخلية و أزمات بيّنية و أزمات مّنتشرة ليست هي الوحيدة التي تقوم بتهديد الأمن و السلام إّنما التغيرات و التداعيات التي ظهرت مؤخرا و التي شملت كافة المستويات ساهمت في بروز تداعيات و تهديدات أمنية معاصرة و جديدة والتي أصبحت تهدد الأمن الإقليمي خاصة و الأمن الدولي عامة و هذه التهديدات هي التهديدات اللاتماثلية و هذا ما سيكمن التطرق إليه في المبحث التالي.

المبحث الثاني : المنظمات الإقليمية و مواجهة التهديدات اللاتماثلية

تعتبر التهديدات اللاتماثلية نوع من التهديدات الأمنية المعاصرة و التي تتمثل في الإرهاب و الجريمة المنظمة و الهجرة الغير الشرعية و التي أصبحت تمثل الشغل الشاغل للعديد من المنظمات الإقليمية فهي أصبحت تسعى جاهدة لمواجهتها و التخلص منها و هذا لأّنها تهدد الأمن الإقليمي و بالتالي هذا ما سيتّم التعرف عليه من خلال المطالب التالية :

1-Alin coxon **,** " **l'intervention ethiopienne en somalie : la croix contre le croissant outre terre**, **revue** ", francaise de jeopolitique n° 20 , 2008 , ed : érés , paris, p 490.

المطلب الأول :ظاهرة الإرهاب

يعتبر الإرهاب نوع من التهديدات اللاتماثلية التي باتت تهدد أمن العديد من الدول و هذا راجع للعديد من الأعمال التخريبية التي يقوم بها و منه الإرهاب هو :

لغة :يدل لفظ الإرهاب على معنى الخوف و الترهيب و جاءت مشتقاته في أكثر من موضع في القرآن الكريم.

قال الله تعالى:(يا بني إسرائيل اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم و أوفوا بعهدي أوف بعهدكم و إّياي فارّهبون)[1]

و قوله تعالى: (لا تتخذو إلهين اثنين ، أّنما هو إله واحد فإّياي فارهبون)[2]

وقوله أيضا:(و لما سكت عن موسى الغضب أخذ الألواح في نسختها هدى و رحمة للّذين هم لرّبهم يرهبون)[3]

و بالتالي الإرهاب يشمل كل ما من شأنه أن يتسبب على وجه غير مشروع في قتل شخص أو إحداث ضرر بدني فادح به ، أو خطفه أو محاولة ارتكاب هذا الفعل أو الاشتراك في ارتكابه أو محاولة ارتكاب مثل هذه الجرائم .

اصطلاحا : عرفته الموسوعة السياسية على أّنه استخدام العنف أو التهديد به ،بأشّكاله المختلفة كالإغتيال و التشويه و التعذيب و التخريب و النسف بغية تحقيق هدف سياسي معين مثل كسر روح المقاومة و الالتزام عند الأفراد و هدم المعنويات عند الهيئات و المؤسسات أو كوسيلة من وسائل الحصول على

[1] - القرآن الكريم ، سورة البقرة، آية (405) .
[2] - القرآن الكريم ، سورة النحل، آية(51) .
[3] - القرآن الكريم ، سورة الأعراف ،آية (154) .

معلومات أو تمويل و بشكل عام استخدام الإكراه لإخضاع طرف مناوئ لمشيئة الجهة الإرهابية[1]

أيضا جاء تعريف الإرهاب في "لاروس العالمي الكبير" كالتالي : حركة سياسية عنيفة لأشخاص أو أقليات ضد أشخاص ، ممتلكات أو مؤسسات و مجموع هذه الأعمال العنيفة (الفردية أو الجماعية) تتخذ أساليب إرهابية متعددة ، إغتيالات ، حجز رهائن ، وضع متفجرات ، أعمال تخريبية...الخ ، تهدف إلى احتلال أرض و ممارسة أعمال العنف عليها.[2]

و عرّفه "محمد فتحي" بأنّ الإرهاب هو استخدام العنف أو التهديد باستخدامه من طرف فرد أو جماعة أو دولة أخرى مستخدما في ذلك أساليب متنوعة كخطف الطائرات أو احتجاز رهائن أو التفجيرات أو الاغتيالات ، ساعيا إلى بث رسالة تحمل أهداف إلى جهة معينة.[3]

و منه الإرهاب الدولي ظاهرة من أخطر الظواهر التي يواجهها المجتمع الدولي اليوم و تتضح خطورة الظاهرة في عدد ضحايا الإرهاب من قتلى و معاقين و مشردين و كذلك في الخسائر المادية التي تلحق بوسائل الاتصال و البيانات و المؤسسات و غيرها و في كل ما يمكن أن تمتد إليه سبل الإرهاب الحديثة مادام التخطيط الإرهابي كامنا بصدور أصحابه أو بدمائهم أو حتى في نواياهم كما قامت "محكمة الجرائم الدولية" التابعة لعصبة الأمم الإرهاب على أنه أعمال إجرامية موجهة ضد دولة بقصد خلف حالة من الرعب في نفوس أشخاص محددين ، أو مجموعة من الأشخاص أو عامة الناس.[4]

---

[1] - عبد الوهاب الكيالي و آخرون ، "**الموسوعة السياسية** "، الجزء الأول من "أ" إلى "ن" مادة (الإرهاب) ، (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات و النشر د . ت) ، ص 153.

2 -**grand larousse universal**" , 1997 , p . 10156.

[3] - محمد فتحي عيد ، "**واقع الإرهاب في الوطن العربي**" ، (الرياض : مركز الدراسات و البحوث ،أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، 1999م) ، ص 22.

3-Gani yorons **,** " **defining and – mapping threats of terrorism in africa " in wafula okunw and anneli botha (eds) . understanding terrorism in africa**", (south africa : institute for security studies , 2007) .p17.

و بالتالي الإرهاب يبرز و ينمو حيث تغيب أو تتقلص الديمقراطية السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية بحيث تغيب ثقافة التعايش و التبادل الحر للأفكار و التصورات بحيث يجد الأشخاص أنفسهم مقيدون و هذا ما يدفعهم للقيام بهذه الأعمال العنفية و التخريبية و التي تسمى بالإرهاب .

و لقد صنف الإرهاب في خانة التحديات الأمنية الكبرى بالنسبة لكل دولة خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر و لقد برزت هذه القاهرة أكثر في نهاية الثمانينات و بداية التسعينات و شملت هذه الظاهرة كل العالم حتى أصبح الإرهاب ظاهرة عالمية عابرة للأوطان تتميز بالتشكل على المستويات العقائدية و العملياتية و على مستويات التعبير المادي لأعمالها في دول الساحل الإفريقي ، و منه الإرهاب مسألة رئيسية على أجندة أعمال المنظمات الإقليمية فهي تسعى جاهدة لمحاربة هذه الظاهرة و ذلك ضمن تنسيق و تناغم الجهود الإقليمية في منع و مكافحة الإرهاب[1].

وبالتالي كافة الاتفاقيات الدولية و القارية و الإقليمية تسعى على الصعيد العملي بتكثيف جهود التعاون الإفريقي في مجال منع و مكافحة الإرهاب و ذلك من خلال تسريع بدء العمل باتفاقيات منع و مكافحة الإرهاب و منه فإن هذه الاتفاقيات لم تدخل حيز التنفيذ إلا في 2002م عندما انتهت الدول الإفريقية من صياغة خطة العمل في مواجهة هذه الظاهرة ، حيث تضمنت هذه الخطة تحديد مجالات التعاون بين الدول الإفريقية في مجالات الشرطة و السيطرة على الحدود و الإجراءات التشريعية و القضائية و غير ذلك فقد نص بروتوكول اتفاقية منع و مكافحة الإرهاب في إفريقيا في 2004 الذي تمت الموافقة عليه في ذلك الوقت من قبل القمة العادية الثالثة للإتحاد الإفريقي التي عقدت وقت ذاك في العاصمة الأثيوبية "أديس أبابا" و يتمثل العرض الرئيس من هذا البروتوكول في تعزيز عملية تنفيذ الاتفاقية الإفريقية لمنع و

[1] - خالد المعيني ، **"الصراع الدولي بعد الحرب الباردة"** ، (د م ،دار كيوان للطباعة و النشر و التوزيع ، 2009)، ص 134.

مكافحة الإرهاب بالإضافة إلى وضع آليات تفعيل المادة الثالثة من البروتوكول التي تنص على تنسيق و تناغم الجهود الإقليمية الخاصة بمكافحة الإرهاب.[1]

ومنه فإن ظاهرة الإرهاب ظاهرة عالمية أصبحت تهدد كافة الدول، و بالتالي هذا ما دفع بالعديد من المنظمات الإقليمية أو العالمية أو الدولية لمكافحتها و تعزيز الآليات و تفعيلها في ظلّ التصدي لهذه الظاهرة الفتاكة التي سببت العديد من المشاكل الأمنية خاصة الأمن الإقليمي في منطقة الساحل الإفريقي حيث تنشط هذه الظاهرة بشكل كبير.

المطلب الثاني : ظاهرة الجريمة المنظمة

تثير الجريمة المنظمة قلقا عالميا نظرا لما تمثّله من تهديد للدول و لأمن الشعوب و استقرارها و سلامة نموها. و في ظلّ انتشار العولمة توسع نطاق عمل العديد من المنظمات الإجرامية؛ و الجريمة المنظمة تتمثل فيما يلي:

1-تعريف الجريمة المنظمة :

هي الاصطلاح الذي توصف بها الظاهرة الإجرامية حيث يكون من خلفها جماعة معينة تستخدم العنف أساسا لنشاطها الإجرامي و تهدف إلى الربح.[2]

و منه فإنّ الجريمة المنظمة هي نشاط إجرامي تقوم به مجموعة من الأفراد يجمعها عنصر التنظيم ، غرضها تحقيق مكاسب مالية و ذلك عن طريق القيام بأنشطة إجرامية ، كتهريب الآثار و غسل الأموال و التجارة بالبشر و غيرها.

1 -The african union (au) , **protocol to the OAU ,convention on the perevntion adpted by the third rdinery session of the-anndcombating of terrorism** ,assembly of the african Union-Addis Ababa ,(8July.2004) ,p4.

[2] -محمد الشريف بسيوني ، "**الجريمة المنظمة العبر الوطنية** "' ماهيته ووسائل مكافحتها دوليا و عربيا (مصر : دار الشروق ، 2004م) ص 11.

و منه فإنّ الجريمة المنظمة تشكل تحديا كبيرا للأمن و الذي تزايد بقوة في السنوات الماضية و في جلّ مناطق العالم نتيجة تزايد حركة الأشخاص و الممتلكات، فهو مصدر الفوضى السياسية و يؤدي في أحيان كثيرة للنزاعات ، و غالبية النزاعات الحالية المرتبطة بالخيوط الدولية للإجرام العابرة للقارات ممّا يمكن الأطراف من التزود بالسلاح و قد ساهم التقدم التكنولوجي في تسهيل الاتصالات بين شبكات الإجرام و توسيع نشاطهم ،و بالتالي إنّ خطورة الجريمة المنظمة ليست نابعة من كونها جريمة واحدة أو مركبة و إنّما لكونها منظومة جرائم أو مشروعا إجراميا ضخما ينطوي على عدّة أنشطة إجرامية تقتضي تعدد الأشخاص المساهمين و الاستمرارية في هرمية التنظيم و العدد و حسب صندوق النقد الدولي فإنّ عوائد نشاطات الجريمة المنظمة بلغت 3000 آلاف مليار فرنك فرنسي سنة 2000 أي 2% من الناتج الخام العالمي ، هذا التطور يفسر اتحاد المنظمات الإجرامية .

لذلك نجد أنّ التعاون الدولي قائم في مجال مكافحة الجرائم المختلفة ، سواءا كانت هذه المكافحة تتّم بواسطة منع هذه الجرائم أو بواسطة قمعها و القبض على مرتكبيها و محاكمتهم فقد لجأت الدول إلى هذا النوع من التعاون من خلال إبرامها اتفاقيات دولية ثنائية و متعددة لتحقيق هذا الهدف و هو مكافحة الجرائم و تعقب مرتكبيها أينما وجدوا أو حيثما كانوا.[1]

و هذا ما يوضح بدوره خطورة الجريمة المنظمة نظرا للأنشطة التي تقوم بها كالتجارة بالبشر و المخدرات و الأسلحة حيث أثبتت وكالة الأنباء الدولية "أن 140 مليون شخص يتعاطون القنب الهندي و أن 13 مليون شخص يتعاطون مادة الكوكايين و 8 ملايين شخص يتعاطون الهيروين مشيرا إلى أن 400طن من القنب الهندي يتم حجزه سنويا في إسبانيا و يكون مصدره إحدى الدول المجاورة التي تنتج 2500 طن من القنب الهندي سنويا على مساحة تقدر ما بين 50 و 70 ألف هكتار".

1-Philippe machesin , " **les nouvelles menaces : les relations nord – sud des années 1980 à nos jourés**" , paris : karthala , 2001 , p p 43-44.

و لذلك فإنّ تجارة الكوكايين تنشط بكثير في منطقة الساحل الإفريقي و ذلك من خلال سهولة نقلها إلى الخارج من خلال رشوة المسؤولين المدنيين و العسكريين لتسهيل عمليات نقل المخدرات و تأمّين الممرات لها، سواء البّرية أو البحّرية و حتى الجّوية و كذلك بالنسبة للتجارة بالبشر و تهريب الأسلحة و الآثار و غيرها فهي تتّم على هذا المنوال.[1]

و منه فعلى الدول الإفريقية و خاصة منها دول الساحل الإفريقي تطوير آليات أمنية لمراقبة الحدود و تبادل المعلومات و البحث عن المعلومة الأمنية أيضا في شكل برامج عمل ، أيضا القيام بخلق قاعدة تنموية كفيلة بإنشاء شبكة اقتصادية أمنية تستطيع عبرها على الأقل محاصرة بعض الظواهر التي لها صلة مباشرة بالتهديد الأمني لظاهرة الإجرام المنظم بشكل عام و بشكل خاص ظاهرة المتاجرة بالمخدرات و ما يصاحبها من ظواهر و تهديدات أمنية أخرى كظاهرة تهريب الأسلحة .....الخ [2]

و منه فالمنظمات الإقليمية تسعى جاهدة لمكافحة الجريمة المنظمة وذلك عن طريق تنمية القوى البشرية و تطوير الأساليب القانونية عن طريق تشديد العقوبة على المجرمين و غيرها من التدابير اللازمة التي تتكفل بالقضاء على جذور الجريمة المنظمة و هذا نظرا لما تسببه من خطر و تهديد للأمن خاصة على المستوى الإقليمي ، لذلك فإنّ المنظمات الإقليمية كانت و لازالت تركز من خلال آلياتها على مكافحة و مواجهة هذه الظاهرة الفتاكة نظرا لما تسببه من تداعيات أمنية.

المطلب الثالث : الهجرة الغير الشرعية

[1] - أحمد طالب أبصير ، مرجع سابق ،ص 102.

[2] -المرجع نفسه ، ص 103.

تعتبر الهجرة الغير الشرعية قضية سياسية حاسمة ، صنفت كإحدى المشاكل العليا التي تواجه العديد من الدول حيث اعتبرت مسألة أمنية تحتاج عمليات تعاون و تنسيق على أكثر المستويات مع أكثر الفواعل و بالتالي :

الهجرة الغير الشرعية : هي الانتقال أو الحركة من مكان إلى آخر أو إلى دولة أجنبية بقصد الإقامة فيها دون الحصول على الموافقة من قبل الدول المستقبلة أي بعيدا عن الأطر الرسمية و القانونية المتعارف عليه دوليا.[1]

ومنه فإنّ الهجرة الغير الشرعية تتّم بطرق غير قانونية و ذلك من خلال عدة وسائل كتزوير جوازات السفر و الزواج من أجنبيات و غيرها فهي تتّم بطرق غير قانونية مما يساهم بدوره في بروز العديد من المشكلات الأمنية كتجارة المخدرات مثلا.

و تظهر موجات الهجرة الغير الشرعية من خلال صورتين ، الأولى اقتصادية و الهدف منها تحقيق حياة أفضل و من ثم العودة إلى البلد الأم و ذلك من خلال تحقيق الاستثمار ، أّما الصورة الثانية فتكون بغرض الاستقرار النهائي في البلد المستقبل، و طبعا المهاجر في كلتا الحالتين مدفوع نحو القيام بهذه الهجرة نظرا للعديد من الأسباب سواءا كانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو ثقافية .....الخ.[2]

هناك أسباب سياسية تدفع بالمواطن إلى الهجرة و ذلك كتهميش الحقوق و الأنظمة الديكتاتورية

[1] - غراهام ايفا نز وجيفري لوينهام ، **"قاموس بنغوين للعلاقات الدولية"** ، تر. مركز الخليج للأبحاث مادة (الهجرة الغير الشرعية) ، (الإمارات العربية المتحدة : مركز الخليج للأبحاث ، 2004) ص 336.

2-Maxime tandonnet ,**migration : la nouvelle vagne questions contemporaines**, (paris: l'harmatton, 2003) ,p.6.

أيضا أسباب اجتماعية كإنخفاض الإستقرار السياسي الذي يؤدي بدوره إلى سوء الحياة الإجتماعية [1].

كما تلعب البطالة أيضا دورا كبيرا في عملية الهجرة الغير الشرعية، و ذلك من خلال أنّ ارتفاع نسبة البطالة و الفقر يدفع بالسكان للهجرة بحثا عن ظروف أحسن و هنا تكمن الأسباب الإقتصادية.[2]

و منه فإنّ الهجرة الغير الشرعية تكمن من خلال عوامل تدفع بالسكان للقيام بها و في هذا الصدد نجد "نظرية الدفع و الجذب" ، الدفع يكمن في الأسباب بمعنى أنّ الظروف السيئة تدفع بالسكان إلى الهجرة غير الشرعية و يقابلها الجذب عند الدول المستقبلة و ذلك من خلال الظروف المعيشية الحسنة و الأنظمة الديمقراطية و غيرها.

_ كما قام "القاموس الأمني" بتعريف الهجرة الغير الشرعية على أّنها انتقال مجموعة من السكان من مكان إلى آخر على إثر كارثة سواء كانت طبيعية أو بفعل إنسان كالحروب مثلا أو الانقلابات السياسية[3].

و بالتالي فالهجرة الغير شرعية تختلف مدلولاتها وتتشابك مظاهرها و معاييرها لذلك الغرض منها هو تحسين العيش و الاستقرار ، إلا أّنها تعتمد على شبكات سرية و هي عبارة عن عصابات تنطوي ضمن المنظمات الإجرامية تعمل على تنظيم و تسهيل و استدراج و توجيه المهاجر و بالتالي تبقى الهجرة الغير شرعية محور تهديد أمني.

و منه فالهجرة الغير الشرعية أو الغير النظامية ظاهرة ذات أبعاد عالمية موجودة في كل الدول المتقدمة منها كالولايات المتحدة الأمريكية و الدول الأروبية و في الدول المتخلقة خاصة القارة الإفريقية هذا ما دفع

---

[1] - خالد بكشيط ، "**دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي**"، مذكرة الماجستير، (جامعة الجزائر: كلية العلوم و الإعلام، تخصص العلاقات الدولية . 2011) ص 56.

[2] - محمد لعقاب ، "**الخوف الأروبي من شمال إفريقيا** "، جريدة الشروق اليومي ، العدد 161181 ،16 سبتمبر 2004 الجزائر.

[3] - إبراهيم الكيلاني و آخرون ، "**القاموس الأمني** ": انجليزي عربي (مادة الهجرة)،(الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية، 1997) ص 153.

بالدول إلى الدخول في تجمعات بقصد مكافحة و مواجهة هذه الظاهرة التي أصبحت محور تهديد أساسي في العديد من المناطق في العالم و بالتالي هذه التجمعات التي تشكلت في شكل منظمات إقليمية تسعى لمكافحة و مواجهة هذه الظاهرة و ذلك من خلال :

- تشجيع الإنضمام إلى الإتفاقيات الدولية لمواجهة الهجرة غير الشرعية .
- تطوير تعاون أكثر فاعلية بين السلطات السياسية و الأمنية و القضائية في مجال مكافحة الهجرة الغير الشرعية.
- تجهيز و تطوير وسائل مراقبة الحدود.[1]

و بالتالي فالمنظمات الإقليمية تسعى جاهدة لمكافحة هذه التهديدات التي باتت تشكل عائقا و تهديدا أمنيا و هذا لما تسببه من تداعيات كنقل الأمراض و التجارة بالمخدرات و استعمال العنف بكل أساليبه ، و غيرها.

المبحث الثالث: آليات المنظمات الإقليمية لمواجهة التهديدات المعاصرة

إنّ بروز التهديدات الأمنية و تفاقمها ساهم في دفع المنظمات الإقليمية لمواجهتها و ذلك وفق آليات سياسية و اقتصادية و اجتماعية و هذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المطلب.

المطلب الأول: الآليات السياسية

تهدف الآليات السياسية إلى التنسيق العسكري لرد أيّ تهديد محتمل، و ذلك عن طريق اتخاذ خطوات متدرجة تهدف إلى التنسيق السياسي الدفاعي بين أكثر من طرف وصولا إلى تبني سياسة دفاعية موحدة تقوم على مواجهة مصادر التهديد و الحفاظ على الأمن الإقليمي و ذلك وفق خطوات:

[1] - محمد غربي ، "**التحديات الأمنية للهجرة الغير الشرعية في منطقة البحر الأبيض الجزائر نموذجا** " ، الأكاديمية للدراسات الإنسانية و الاجتماعية، العدد 8، 2012، ص 52.

- الدفاع عن الوحدات المشكلة لهذا الإقليم و ذلك عن طريق تنمية القدرات العسكرية.
- توحيد الإرادة في مواجهة وحدة الخطر.

أيضا تعتبر الوساطة و التفاوض و التحكيم و التدخل من الآليات السياسية التي تقوم بها الدول الأعضاء لمواجهة التهديدات[1]

1/ الوساطة:

و هي جهود تبذلها جهة معينة للتوسط لحل مشكلة ما و هي آلية أساسية في المنظمات الإقليمية كونها تسعى لتوفير التدريب المنتظم و ذلك من خلال:

_ الإعداد الجاري لقائمة بأسماء المبعوثين المحتملين و الخبراء الفنيين في مجال الوساطة.

_ إنشاء نظم فعالة للاتصالات. [2]

و بالتالي الوساطة هي إحدى الطرق الفعالة لفضّ المشاكل الأمنية بعيدا عن التقاضين، و ذلك من خلال إجراءات سوية تكفل الخصوصية و ذلك عن طريق استخدام وسائل و فنون مستحدثة بغية الوصول إلى تحقيق الأمن و التخلص من المشاكل.

2/ التفاوض :

و هو موقف تعبيري حركي قائم بين طرفين أو أكثر حول قضية من القضايا يتّم من خلاله عرض و تبادل و تقريب و موائمة و تكييف وجهات النظر و استخدام كافة أساليب الإقناع للحفاظ على المصالح

[1] - أحمد أبو ناجي ، "**مدى فاعلية الوسائل البديلة لحل النزاعات الدولية و علاقاتها بالقضاء** "(القاهرة : دار النهضة . 1997)،ص68.

[2] - خالد بشكيط ، مرجع سابق، ص .56.

القائمة أو الحصول على منفعة جديدة بإجبار الخصم بالقيام بعمل معين أو الامتناع عن عمل معين في إطار علاقة الارتباط بين أطراف العملية التفاوضية تجاه أنظمتهم أو تجاه الغير[1].

و بالتالي يعتبر التفاوض موقف ديناميكي يقوم على الفعل و رد الفعل و هو موقف يتطلب قدرات هائلة للتكيف السريع و المستمر و للموائمة الكاملة مع المتغيرات المحيطة بالعملية التفاوضية و منه فالمنظمات الإقليمية تعتمد على التفاوض عالية تسعى من خلالها إلى القيام بعمل أو الامتناع عن القيام به – معين يتفق على القيام به مجموعة من الأطراف و بالتالي لا تتم أي عملية تفاوض بدون هدف أساسي تسعى إلى تحقيقه أو الوصول إليه و توضح من أجله المخطط و السياسات[2]، و منه نجد المنظمات الإقليمية تسعى من خلال التفاوض لكي تواجه التهديدات الأمنية بما يكفل تحقيق الأمن الإقليمي.

3/التدخل الدولي:

و هو عمل إرادي تقوم به وحدة دولية سواء كانت دولة أو مجموعة دول ، منظمة عالمية أو منظمة إقليمية ، مستخدمة وسائل الإكراه بجميع أشكالها من أجل تغيير شيء ما دون اعتبار لموافقة الأخير (الطرف الآخر) [3]

و بالتالي المنظمات الأقليمية تعتمد على التدخل الدولي كآلية تمكنها من تحقيق مصالحها إمّا بالتدخل الدولي العسكري أيّ استخدام القوة العسكرية أوالتهديد باستخدامها و هذا طبعا راجع لأهمية الهدف المرجّو و المراد تحقيقه .

---

[1] - "**دروس في علم التفاوض**"، نقلا من موقع مفاتيح المستقبل:12أفريل 2015،الرابط:
http: // www.ssts.com

[2] - المرجع نفسه، ص5.

[3] - نور الدين حتحوت ، "**التدخل الدولي و ضمانات الإلتزام الدولي باحترام حقوق الانسان**" ، أطروحة شهادة دكتوراه في العلوم السياسية ، (جامعة باتنة: كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية.2013) ،ص 84.

ومنه فإنّ التهديّدات الأمنية إنّ فشلت معها الأساليب التفاوضية فإنّ المنظمات الأقليمية تلجأ الى التدخل الدولي حيث تستخدم كافة الوسائل التى تمكنها من الحفاظ و تحقيق على الأمن الاقليمي و الدولي .

المطلب الثاني: الآليات الإقتصادية:

تكمن الآليات الاقتصادية في تحقيق التنمية و التعاون الدولي و الدعم المادي أيضا إنشاء إستثمارات إقتصادية و غيرها.

1/- التنمية:

و منه تلعب التنمية دورا فعالا باعتبارها المفتاح الحقيقي و ذلك كون أنّ التنمية الإقتصادية تكمن في مدى النمو الفعلي و هو القضاء على الأسباب الرئيسية كالفقر و التوزيع الغير عادل للثروات كون تقديم الحاجات الأمنية للفرد لا يكفي، لذلك تضمنت التنمية إجراءات وقائية من التهديدات بما يكفل تحقيق الاستقرار الداخلي و الإقليمي و العالمي، لذلك نجد المنظمات الإقليمية و بالخصوص منظمة الاتحاد الإفريقي تسعى لتحقيق التنمية باعتبارها هي الوسيلة و الطريقة الفّعالة التي تمكن من التخلص من الأزمات ، لذلك منظمة الاتحاد الإفريقي جعلت التخلص من الأزمات شرطا أساسيا لابد منه بحيث أعلن ذلك سنة 2010 فالسلم و الأمن شرطا أساسيا ، و منه فالتنمية الإقتصادية ارتبطت ارتباطا وثيقا بالمشروعات الإقتصادية من مختلف الأحجام و بالتالي النجاح في إدارتها و التغلب على المشكلات التي تواجهها يحقق جانبا إيجابيا[1]

و منه فإنّ التنمية بكافة مقوماتها و آلياتها تعتبر وسيلة فعالة للقضاء على الأسباب المؤدية للمشاكل الأمنية فالقيام بمشاريع اقتصادية و تشجيع الاستثمارات الأجنبية يساهم بدوره في توفير مناصب شغل

[1] - مرسي مشري ، مداخلة بعنوان: **"التحولات السياسية و إشكالية التنمية في الجزائر واقع و تحديات"** ، (مداخلة مقدمة في ملتقى دولي ،جامعة الشلف: كلية العلوم القانونية و الإدارية ، فرع العلوم السياسية، 2008)ص 8.

للبطالين و بالتالي القضاء على الفقر مما يساهم بدوره في دفع عجلة التنمية و رفع معدلات النمو الاقتصادي.

و منه فالمنظمات الإقليمية تعتمد على التنمية كآلّية من الآليات الإقتصادية ،و ذلك من خلال استقطاب تأييد و مساعدات الدول من خلال الدعم المالي و إنشاء شبكات اجتماعية لتقديم المساعدة للأفراد المحتاجين بما يساهم بدوره في سد بعض الثغرات للقضاء على جذور أسباب المشاكل الأمنية.[1]

2/- التعاون الدولي:

يلعب التعاون الدولي دورا كبيرا في الاقتصاد و ذلك من خلال تعاون الدول من أجل تحقيق مصالح مشتركة ،و بالتالي لا يتم التعاون إلا من خلال وجود مصالح عامة متبادلة بين الدول فهي تحاول فحص الظروف التي من خلالها يمكن أن تؤدي هذه المصالح إلى التعاون.[2]

و منه إن الاعتماد المتبادل بين الدول يقود إلى تعزيز حالات السلام و تقليص احتمالات الأزمات و الصراعات بينهم و ذلك من خلال أنّ التعاون يقوي العلاقات بين الدول ويساهم في بناء السلام و حسن الجوار.

ومنه نجد أنّ المنظمات الإقليمية ساهمت في التعاون من أجل القضاء و مكافحة العديد من التهديدات الأمنية كالجريمة المنظمة و الإرهاب و الهجرة الغير الشرعية، و ذلك من خلال دعم المبادرات و التعاون على الصعيد الإقليمي بشأن الحد من هذه المشاكل الأمنية.

---

[1] - مرسي مشري، مرجع لسابق ، ص 13.

[2] - سمير حسام راضي، "**مفهوم التعاون الدولي في المدارس الفكرية للعلاقات الدولية**"، (جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية . د ت) ص 31.

تعزيز قدرات إدارة المخاطر القائمة على المشاركة و تشجيعها على كل من الصعيد المحلي و الوطني و الاقليمي و على الصعيد العملي قطعت جهود التعاون الإفريقي في مجال صنع و مكافحة الارهاب خطوات مهمة حيث ساعدت المتغيرات الافريقية و الدولية على تسريع بدء العمل باتفاقية منع و مكافحة الإرهاب حيث لم تدخل في حيز التنفيذ إلا في ديسمبر 2002.فيما احتل النصاب القانوني لهذه الدول الموافقة على هذه الاتفاقية كما انتهت الدول الافريقية من صياغة خطة العمل الافريقية في مجال منع الإرهاب و التعاون من أجل مكافحته.[1]

و بالتالي هذا مثال على تجمع الدول ضد تهديد خارجي و هذا ما يوضح جليا التعاون الدولي ضد التحديات الأمنية ،و لذلك يجب على الدول المتكتلة في منظمات إقليمية السعي إلى محاربة الأخطار و التهديدات بكل أنواعها كالاحتباس الحراري و النزاعات الإقليمية و الكوارث الإنسانية و غيرها و مكافحة الجرائم بكل أنواعها من خلال إبرام الاتفاقيات و تنظيم المؤتمرات و غيرها.

المطلب الثالث: الآليات الثقافية و الاجتماعية:

تعتبر الآليات الثقافية و الاجتماعية من أهم الركائز التابعة للآليات السياسية و الاقتصادية باعتبارهم آليات للمنظمات الإقليمية ،و بالتالي تكمن الآليات الثقافية و الاجتماعية في استهداف ثغرات التنفيذ و لا سيما مجالات الأسرة و تنظيمها.

_ التنسيق و التعاون بين الوزارات القطاعية.

_ موائمة السياسات السكانية مع السياسات القطاعية خاصة في مجالات التعليم و الصحة.

[1] - بيناها تشيغيان و منى ستوفن ، "**التعاون الاستراتيجي ، كيف يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تزدهر مع تصاعد القوى الأخرى ترجمان الزيتونة للدراسات الاستراتيجية**". فصلية واشنطن ، خريف 2008، ص 33.

و بالتالي تكمن أهمية التعليم في إكساب المعارف للدارسين و محو أميتهم و يقود إلى تنمية الموارد البشرية لتحقيق التنمية الاجتماعية الوطنية و التعليم يضطلع بدور رئيسي في تحقيق التنمية الاجتماعية فهو محفز للتنمية الاجتماعية.

و منه التعليم من أبرز الآليات التي تجعل الفرد واعيا و على دراية بحقوقه و واجباته ممّا يمكنه من عدم التعدي على حرية الغير و بالتالي التعليم يساهم في خلق مجتمع واعي و ذلك من خلال بناء العقل المعرفي للإنسان وفق المنهج التعليمي و التربوي كآلية في تكوين ثقافة معرفية مشتركة.

ومنه فالعديد من المنظمات الأقليمية تسعى من خلال الآليات الثقافية و الاجتماعية إلى تنمية الروح الثقافية لدى الدول مما يساهم بدوره في قلة المشاكل الأمنية و ذلك من خلال القيام بالعديد من المؤتمرات كالمؤتمر الدولي للسكان و التنمية الذي دعى للقيام بتدخلات في قطاع التعليم بهدف تحقيق ثلاث أهداف رئيسية تتمثل في :

- زيادة فرص الحصول على التعليم و التدريب و المشاركة فيها.
- التركيز بصفة أكبر على التكافؤ بين الجنسين و المناطق الجغرافية.
- تحسين نوعية التعليم و تعزيز سبل تقديمه.[1]

و أخيرا يمكن القول بأنّ المنظمات الإقليمية تسعى جاهدة للقضاء على المشاكل الأمنية من خلال توعية الأفراد و تهيئة الظروف الاجتماعية الحسنة خاصة المرافق الصحية و التعليمية ،و ذلك من خلال الاستثمار في التعليم و في البحوث الأساسية و التطوير و الرعاية الصحية الشاملة ، و أيضا زيادة عدد المرافق التعليمية و الصحية مما يكفل للفرد الظروف الحسنة، و بالتالي التخلص من أسباب المشاكل الأمنية.

[1] - "**اللجنة الاقتصادية لإفريقيا**"، مرجع سابق ، ص 29.

خلاصة الفصل الثاني:

تّم التطرق في هذا الفصل إلى دور المنظمات الإقليمية في مواجهة التهديدات الأمنية حيث تّمت دراسته في ثلاث مباحث ،تّم التطرق فيها إلى التهديدات التماثلية و التهديدات اللاتماثلية و أهم الآليات التي إعتمدت عليها المنظمات الإقليمية لمواجهة التهديدات الأمنية .

ومّما سبق تّم استخلاص النتائج التالية :

أنّ المنظمات الإقليمية لها دور كبير في مواجهة التهديدات الأمنية و ذلك من خلال آلياتها التي تسعى من خلالها للحفاظ على الأمن الإقليمي و يمكن تلخيص النتائج المتوصل إليها فيما يلي:

1- أنّ المنظمات الإقليمية تسعى لحلّ و إدارة الأزمات الداخلية التي أصبحت تشكل العديد من المشاكل و ذلك من خلال القضاء على التمردات ،و حلّ و تسوية الأزمات وفق آليات معينة كجهود الإتحاد الإفريقي لحل التهديدات التماثلية.

2- أيضا المنظمات الإقليمية كانت و لا زالت تركز من خلال آلياتها على مكافحة التهديدات اللاتماثلية كالإرهاب و الجريمة و الهجرة الغير الشرعية و ذلك من خلال القيام بمبادرات تسعى لمكافحة هذه التهديدات كمبادرة مكافحة الإرهاب.

3- تفاقم التهديدات و المشاكل الأمنية دفع بالمنظمات الإقليمية إلى تعزيز آلياتها الإقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية و ذلك للقضاء على الجذور الأساسية التي تسبب هذه المشاكل. و تقديم حلول لهذه المشاكل كالتنمية و التعاون الدولي و علاقات حسن الجوار والتعليم و تطوير القدرات البحثية ، كل هذا كفيل بتوعية الأفراد للابتعاد عن هذه الكوارث الإنسانية كتجارة المخدرات و غيرها لذلك تعزيز هذه الآليات هو الحل الأنسب لمواجهة هاته التهديدات.

الفصل الثالث :

الإتحاد الإفريقي كآلية لتحقيق الأمن الإقليمي : أزمة دارفور أنموذجا

سيتم التطرق في هذا الفصل إلى الإتحاد الإفريقي كآلّية لتحقيق الأمن الإقليمي ضمن ثلاث مباحث والذي تـّم من خلاله التطرق إلى نشأة و بوادر ظهور الإتحاد الإفريقي و أهم الأهداف و المبادئ التي يرتكز عليها فالإتحاد الإفريقي ظهر كمنظمة إقليمية مع تزايد حاجة الإقليم إلى التعاون من أجل مواجهة التحدّيات التي تشكل تهديدا للأمن الإقليمي للدول العضوة في المنطقة الإقليمية ،كما سيتّم التطرق في هذا الفصل إلى دور الإتحاد الإفريقي في أزمة دارفور كقضية إقليمية باعتبار السودان دولة عضو في الإتحاد الإفريقي سيتّم دراسة التطور التاريخي للأزّمة وكيفية تدخل الإتحاد الإفريقي لإدارة النزاع في دارفور وأخيرا تقييم عملية إدارة الأزمة وذلك من خلال التطرق لأهم سلبيات و إيجابيات الإتحاد الإفريقي في أزمة دارفور وهذا ما سيتم دراسته وفقا للمباحث التالية .

المبحث الأول : نشأة وتطور الاتحاد الإفريقي

لقد جاء الاتحاد الإفريقي ليحلّ محلّ منظمة الوحدة الإفريقية التي كان إنشاؤها، أمرا حيويا ومرغوبا فيه خاصة في قارة، تعّرضت لظلم الاستعمار وقسوة الجهل والفقر والمرض إذ نهبت ثروتها واستعبدت شعوبها لهذا كان إنشاء المنظمة بمثابة إعادة الأمل إلى تلك الشعوب، والحكومات وذلك عن طريق إنشاء نظام تعاوني، يـُبنى على التضامن والتعاون والمشاركة، بالقدر الذي تسمح به ظروف تلك الدول، وطبيعية العلاقات البينية. وأصبحت المنظمة قوة، تـُظاهر شعوب القارة الأفريقية وحكوماتها، وذلك بإعادة بناء نفسها بالتنمية الاقتصادية في ظل السلام والأمن وهذه المنظمة هي الاتحاد الإفريقي .

المطلب الأول : بوادر ظهور الاتحاد الإفريقي

على الرغم من الانجازات التي استطاعت منظمة الوحدة الإفريقية تحقيقها إلا أّنها فشلت في تحقيق بعض الأهداف التي نص عليها الميثاق ما ولد التفكير من طرف القارة الأفارقة من أجل استبدال المنظمة بأخرى تكون أكثر فاعلية وأكثر تكيف وملائمة للواقع الدولي.

1- التحول إلى الاتحاد الإفريقي: ويمكن الإشارة إلى بروز تيارين في قضية استبدال منظمة الوحدة الإفريقية :

- **التيار الأول :** ويرى بالإبقاء على منظمة الوحدة الإفريقية والعمل على تطوير أجزتها وأهدافها [1].
- **أّما التيار الثاني:** فيرى بضرورة إقامة منظمة جديدة وتحتفظ بالمبادئ الأساسية المتفق عليها في المنظمة القديمة بالإضافة إلى وضع أهداف ومبادئ جديدة تتماشى واحتياجات العصر .

وفي النهاية انتصر الاتجاه الثاني وتّم الاتفاق على إنشاءمنظمة جديدة إلاّ أّن القادة الأفارقة في معظمهم تخوفوا من المشروع ورأوا فيه انتهاكا لسيادة الدول واختراقا صريحا لها مّما أدى في النهاية في النهاية إلى اتفاق على قيام اتحاد أفريقي على غرار الاتحاد الأوروبي له من الأجهزة والمؤسسات ما يمكنه من تنفيذ الأهداف الموكلة إليه.[2]

[1] إدريس الكنبوري، "**الاتحاد الافريقي**" ورحلة البحث عن المسار يوم:30أفريل2015،الرابط:
http:// www.alasr.ws/index.cfm

[2] عطية عيسوي، "**الاتحاد الافريقي**" ، حلم الفقراء،يوم29مارس2015،الرابط:
http:// www.aljazeera.net/books/htm

ومنذ تأسيس الاتحاد الافريقي عام 2001 بديلا لمنظمة الوحدة الإفريقية طرحت الكثير من علامات الاستفهام والتساؤلات حول جدوى تغيير التسمية والاجهزة القائمة في المنظمة السابقة و الجديد الذي أتت به المنظمة الجديدة لصالح الشعوب الإفريقية، و هل يشكل الاتحاد الإفريقي قطيعة مع المنظمة القديمة و تجاوزا لإعطابها أم أّنه سيكون نسخة جديدة مع فارق التسمية . فالإتحاد الجديد رفع شعارات جديدة ووضع برنامجا يساير الحقبة الجديدة التي دخلتها إفريقيا والعالم مع عولمة الاقتصاد والأحادية القطبية الأمريكية، وكذا التنافس الأمريكي الفرنسي بخصوص إفريقيا، مثل قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية والتدبير الجيد للشؤون السياسية والاقتصادية والتقدم التقني والمعلوماتي وفي نهاية التسعينات وبداية الألفية الجديدة فقد حاول الاتحاد الجديد من خلال ميثاقه أن يحمل الآمال الإفريقية أهمية كبيرة للشعوب الإفريقية ومشاركتها ي حلّ مشكلات القارة[1].

حيث أشارت المادة من فقرة (أ) إلى الحاجة لبناء مشاركة بين الحكومة وكافة فئات المجتمع المدني، بالإضافة إلى تركيزه على تعزيز مبدأ السلام بالقارة من خلال محاولة إرساء دعائم سياسية ودفاعية مشتركة، وفي واقع الحال لا يعتبر قيام الاتحاد الإفريقي مجرد تحقيق لحلم رواد القادة الأفارقة بل يتعداه إلى أبعد من ذلك ليدخل في نطاق المطالب الحياتية التي تتطلبها مواجهة التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي فرضتها التحولات الخطيرة على المستوى العالمي وما أفرزته تلك التحولات من ظروف ومتغيرات ألزمت بالتالي الدول

[1] إدريس الكنبوري، مرجع سابق

الإفريقية الانضمام لمسيرة الاتحاد الإفريقي للانتقال من محطات التخلف الاقتصادي والاجتماعي إلى المحطات المتقدمة التي يمكن الوصول إليها واقتحامها بالنظر إلى الإمكانات والثروات الهائلة التي تزخر بها القارة الإفريقية والتي تمكنها من ربط جسور للتواصل الاقتصادي وتحقيق تنمية كبيرة تؤهلها لأخذ مكانها في عالم التكتلات الكبرى والكيانات العملاقة[1].

ففي ظلّ هذه الظروف والمتغيرات وفي خضّم أحداث دولية وإقليمية متتالية كانت إفريقيا تحاول بناء ذاتها في محالة للخروج من المأزق الذي تعيش فيه نتيجة الظروف المتردية رغم ما تزخر به القارة من ثروات وإمكانيات مستنزفة فقد تعرضت القارّة للاستعمار وسلب خيراتها لفترة طويلة من الزمن وتفاديا لعودة الاستعمار مرة أخرى وحرصا على وحدة القارّة جاءت المبادرة لجمع الصف العربي الإفريقي، وتمثّل ذلك في تجمع القادة الأفارقة في الجماهيرية اللّيبية وتحولت المبادرة إلى حقيقة بصدور إعلان الاتحاد الإفريقي في سرّت في 1999 ودخول قانون هذا الاتحاد حيز التنفيذ في 2001 ليصبح هذا الاتحاد واقعا ينطلق نشاطه من قمة دوربان بجنوب إفريقيا في 2002 .[2]

ومنه فإنّ فكرة إنشاء الاتحاد الإفريقي في منتصف التسعينات تحت قيادة زعيم ليبيا السابق " معمر القذافي" ، وقد دعا رؤساء الدول الإفريقية بعد " إعلان سرّت" الذي سمّي على اسم

---

[1] خالد حنفي علي،"**نهاية المنظمة ومولد الاتحاد الافريقي**" يوم20أفريل2015،الرابط:
htttp:// www.islamonline.net/arabic/politics/htm

[2] عبد المطلب عبد الحميد، "**السوق الافريقية المشتركة والاتحاد الافريقي**"، (القاهرة ، مجموعة النيل العربية ، 2004)، ص 11 .

مدينة سرّت الليبية في 9 سبتمبر 1999 إلى إنشاء الاتحاد الإفريقي ، وقد أعقب ذلك الإعلان عن العديد من القمم لانجاز ذلك المشروع ، ففي عام 2000 أقيمت قّمة في " كومي " والتي اعتمد فيها القانون التأسيسي للاتحاد واعتمدت الخطّة لتنفيذ الاتحاد الافريقي في قمة ": لوساكا" في سنة 2001 وفي نفس الوقت، تّم تنفيذ مبادرة إنشاء الشراكة الجديدة من أجل تنّمية إفريقيا **(nepad)**[1] .

وبالتالي تأسس الاتحاد الإفريقي في 9 جويلية 2002 في قّمة مدينة "ديربان "في جنوب إفريقيا وكان أول رئيس للجمعية العامة للاتحاد الأفريقي هو الجنوب أفريقي" ثابو مبيكي".

أّما الدورة الثانية، فقد أقيمت في "مابوتو" في عام 2003، واستضافت أديس أبابا الدورة الثالثة في" 6 جويلية "2004 ، ولقد اختارت مفوضية الاتحاد الإفريقي علما جديدا للاتحاد الافريقي بعد مسابقة قدم فيها 106 تصميما للعمل شارك في اختيار التصميم مجموعة من الخبراء من الخمس المناطق الجغرافية الإفريقية، حيث يمثل اللون الأخضر الأمل الافريقي، يتوسط العلم خريطة القارة من دون حدود داخلية، تشع منها" 53 نجمة ذهبية " تمثل عدد أعضاء الاتحاد وقد اعتمد الاتحاد الإفريقي نشيدا وطنيا باسم "هيا نتحد ونحتفل سويا " أّما لغات الاتحاد هي : العربية، الانجليزية، الفرنسية، البرتغالية، وكذلك اللغات الإفريقية الأخرى.

1عبد المطلب عبد الحميد،مرجع سابق،ص 13.

2-أجهزة الاتحاد الافريقي: الاتحاد الإفريقي شأنه أي منظمة نص قانونه التأسيسي على إنشاء أجهزة تقوم بتحقيق الأهداف التي من اجلها قام الاتحاد وهذه الأجهزة كالتالي :

أ **-مؤتمر الاتحاد :** هو الجهاز الأعلى للاتحاد ويتألف من رؤساء الدول والحكومات أو ممثليهم المعتمدين حسب الأصول ويجتمع المؤتمر مرة في السنة على الأقل في دورة عادية، أو بناء على طلب أية دولة عضو بموافقة أغلبية ثلثي الدول الأعضاء، كما يجتمع المؤتمر أيضا في دورة غير عادية ويتولى رئيس دولة أو حكومة يتم انتخابه بعد مشاورات بين الدول الأعضاء رئاسة المؤتمر رئاسة المؤتمر لمدة سنة واحدة[1] .

حيث يتخذ المؤتمر قراراته بالإجماع وإن تعذر ذلك فبأغلبية ثلثي الدول الأعضاء في الاتحاد وللمؤتمر سلطات كثيرة على باقي الأجهزة المؤسسات بالاتحاد الافريقي ومن سلطات ومهام المؤتمر:

-تحديد السياسات المشتركة للاتحاد .

-استلام وبحث التقارير والتوصيات الصادرة عن الأجهزة الأخرى للاتحاد واتخاذ القرارات بشأنها .

- بحث طلبات الانضمام إلى عضوية الاتحاد .

- إنشاء أيّ أجهزة جديدة للاتحاد .

- مراقبة وتنفيذ سياسات وقرارات الاتحاد وضمان الالتزام من قبل جميع الدول الأعضاء .

[1] عبد الله الأشقر، "**الاتحاد الافريقي والقضايا الإفريقية المعاصرة**"، (القاهرة دار النهضة العربية، 2003)،ص 8.

-اعتماد ميزانية الاتحاد .

-إصدار الأوامر إلى المجلس التنفيذي حول إدارة النزاعات والحروب والحالات الطارئة الأخرى واستعادة السلام .

- تعيين قضاة محكمة العدل وإنهاء مهامهم .

-تعيين رئيس اللّجنة أو نائبه أو نوابه وأعضاء اللّجنة وتحديد مهامهم ومدّة ولايتهم .

-يجوز للمؤتمر تفويض أيّ من سلطاته ومهامه لأيّ جهاز من أجهزّة الاتحاد الافريقي. [1]

وبالتالي هذه أهم مهام مؤتمر الاتحاد.

ب-المجلس التنفيذي : يعتبر الجهاز التنفيذي المؤسسة الثانية من مؤسسات الاتحاد الافريقي والذي يقوم بتنفيذ القرارات والقيام بدراسة وبحث المشاكل العاجلة والهامة، ويتألف المجلس التنفيذي من وزراء الخارجية أو أي وزراء آخرين أو سلطات تعينها حكومات الدول الأعضاء ويجتمع المجلس مرتين في السنة بصفة دورية، كما يجتمع في دورة غير عادية بناء على طلب أي دولة عضو وبموافقة ثلثي الدول الأعضاء وتعقد دورات المجلس التنفيذي في مقر الاتحاد ما لم تدعو دولة عضو لعقد دورته فيه. حيث يجب أن تكون الدولة المضيفة في حالة استقرار ولديه العديد من الاختصاصات كتنسيق السياسات واتخاذ القرارات حيث يكون المجلس مسؤولا أمام المؤتمر ويبحث المسائل التي تحال إليه ويراقب تنفيذ السياسات التي يضعها المؤتمر. [2]

[1] محمد عاشور ، "**دليل المنظمات الإفريقية الدولية**"، (القاهرة : معهد البحوث والدراسات الإفريقية ،2006) ، ص 27.

[2] محمد عاشور، مرجع سابق، ص 28.

ج-برلمان عموم إفريقيا : تعد فكرة إنشاء البرلمانيات الإفريقية فكرة حديثة نسبيا وتعود فكرة برلمان إفريقيا إلى المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية ، حيث نصت المادتان 14/7 من المعاهدة على أنشاء برلمان لعموم أفريقيا تابع للجماعة على أن يتم تحديد تكوينه واختصاصاته في بروتوكول خاص وقد خضع البروتوكول الذي أعدته الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الافريقية لمناقشات مستفيضية من جانب الخبراء والبرلمانيين والدبلوماسيين الأفارقة، حيث عقد اجتماع في أديس أبابا في الفترة من 17 إلى 21 أفريل 2000 وشارك في هذا الاجتماع ممثلون عن 45 دولة افريقية عضو في منظمة الوحدة الإفريقية وترتكز النقاش على ثلاث قضايا محّورية وهي :

- مسألة تمثيل الدول الأعضاء في برلمان عموم إفريقيا .
- طريقة انتخاب الممثلين أو تعيينهم .
- السلطات الممنوحة للبّرلمان الإافريقي .

د-محكمة العدل الإفريقية : نصّت المادة" 18" من القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي على إنشاء محكمة عدل افريقية تابعة للاتحاد على أن يتّم لاحقا من خلال بروتوكول خاص بها وضع النظام الأساسي لهذه المحكمة ومهامها ؛يعتبر إنشاء هذه المحكمة خطوة مهمة فالمنظمات الإقليمية والدولية بحاجة إلى جهاز قضائي ، ينظر في النزاعات والخلافات التي قد تحدث بين الدول الأعضاء ، غير أنّ المحكمة لا تصدر رأي قرارات ملزمة للدول

الأعضاء بالاتحاد وقراراتها مجرد رأي، فواصفي القانون التأسيسي للاتحاد لم ينصّ على إلزامية قرارات هذه المحكمة .[1]

هـ -**اللجنة المفوضية:** نصّت المادة 20 من القانون التأسيسي إلى إنشاء لجنة الاتحاد الافريقي تكون بمثابة الجهاز الإداري للاتحاد وتتكون من رئيسي ونائب واحد له، أو عدد من النواب يساعدهم العدد اللازم من العاملين لتسيير مهام اللجنة ويحدد مؤتمر رؤساء الدول والحكومات هيكل اللجنة ومهامها ونظم العمل بها، وينتخب مؤتمر الاتحاد أعضاء اللجنة العشرة بحيث يكون لكل إقليم من أقاليم إفريقيا الخمسة عضوين في اللجنة .[2]

و -لجنة الممثلين الدائمين : تعتبر هذه اللجنة من الأجهزة المستحدثة في الاتحاد الافريقي حيث نصت المادة 21 من القانون التأسيسي على أنّ يتّم إنشاء لجنة للممثلين الدائمين وهي تتكون من الممثلين الدائمين لدى الاتحاد وغيرهم ومن مفوضي الدول الأعضاء وتكون لجنة الممثلين الدائمين مسؤولة عن التحضير لأعمال المجلس التنفيذي وتعمل بناءا على تعليمات المجلس ويجوز لها تشكيل لجان فرعية أو مجموعة عمل إذا اقتضى الأمر. [3]

ز - **اللجان الفنية المتخصصة :** أنشأ القانون التأسيسي للاتحاد الافريقي في المادة 14 منه مجموعة من اللجان الفنية المتخصصة تكون مسؤولة أمام المجلس التنفيذي وتشمل هذه اللجان الآتي :

[1] عبد الله الأشقر ،مرجع سابق، ص 15 .

[2] محمد عاشور ، مرجع سابق، ص 30

[3] أيمن شبانه، "**مسيرة الاتحاد الافريقي بين قمتين**"، (القاهرة : معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، د ت)، ص 14

لجنة الاقتصاد الريفي والمسائل الزراعية .

-لجنة الشؤون النقدية والمالية .

- لجنة التجارة والجمارك والهجرة .

- لجنة الصناعة والعلوم والتكنولوجيا والطاقة والموارد الطبيعية والبيئية .

-لجنة النقل والمواصلات .

- لجنة الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية .

-لجنة التعليم والثقافة والموارد البشرية .

ومنه فإن كل لجنة من هذه اللجان تختص بالمهمة التي أعطاها لها القانون التأسيسي .[1]

س- مجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي : وهو عبارة عن هيئة استشارية يتكون من مختلف المجموعات المهنية والاجتماعية للدول الأعضاء في الاتحاد الافريقي (المادة 22 فقرة 01) من القانون التأسيسي للاتحاد الافريقي ، أّما مهام المجلس وسلطاته وتشكيله فقد تركت لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات لتحددها .

ش-المؤسسات المالية : نصّت المادة "19" من القانون التأسيسي على أنّ تشمل مؤسسات الاتحاد الإفريقي وأّجهزته المؤسسات المالية التالية :

-المصرف المركزي .

-صندوق النقد الافريقي .

[1] المرجع نفسه ، ص 16

-المصرف الافريقي للاستثمار. [1]

على أن تحدد اختصاصاتها ونظم العمل بها من خلال بروتوكولات خاصة بها .

ع- **مجلس الأمن والسلم الافريقي :** أجازت المادة 15 للمؤتمر إنشاء أّية أجهزة أخرى يرى إضافتها إلى الأجهزة التسعة السابقة حيث أجاز مؤتمر القمة الإفريقية في" ديربان" (جويلية 2002) بروتوكول مجلس الأمن والسلم الافريقي حيث دخل البروتوكول حيز التنفيذ في (ماي 2004) ،حيث تّم تدشين مجلس السلم والأمن ويتضمن هذا البروتوكول 22 مادة تناولت الجوانب المختلفة للمجلس ويتكون المجلس من 15 دولة عضوة يتّم اختيار عشرة منها لمدّة سنتين وخمسة لمدّة ثلاث سنوات لضمان الاستمرار ، ومن آليات مجلس السلم والأمن.

1-هيئة الحكماء:مهمتهم تقديم النصح والمشورة واتخاذ الإجراءات الملائمة لدعم جهود المجلس وتجتمع عند الضرورة.

2- نظام الإنذار المبكر : نصّت المادة 12 من بروتوكول المجلس على إنشاء نظام الإنذار ،المبكر يعمل على تسهيل عملية ترقب النزاعات ومنها ، ويتكون من وحدة مركزية للمراقبة والرصد في العاصمة الأثيوبية أديس أبابا تعرف بفرقة الأوضاع وودات فرعية منتشرة في أقاليم القارة الخمس داخل الآليات الأمنية التابعة للتجمعات الإقليمية الفرعية .

[1] أيمن شبانة، مرجع سابق ،ص 16 .

3.القوة الإفريقية الجاهزة : حدّدت المادة 13 من بروتوكول المجلس مهام هذه القّوة في التدخل في حالة وجود ظروف خطيرة في دولة ما من الدول الأعضاء أو بناء على طلب دولة عضّو من أجل استعادة السلام والأمن والحيلولة دون تدويل الصراعات الإفريقية، والتعامل مع أي من الحروب الأهلية أو النزاعات الحدودية فّور وقوعها، وتقديم المساعدات الإنسانية للسكان المدنيين في مناطق النزاعات.[1]

ومنه فإنّ هذه المؤسسات والأجهزة هي إضافة جديدة وضرورية لمنظمة إقليمية حديثة كالاتحاد الإفريقي والتي من شأنها مساعدته في أداء دوره بشكل ايجابي ، بما يتماشي مع المتغيرات والتطورات السريعة على المستوى القاري والدولي .

المطلب الثاني: أهداف الاتحاد الإفريقي

نصّت المادة الثالثة من بروتوكول المجلس على الأهداف التي من اجلها أنشئ مجلس السلام والأمن الإفريقي، إذا انطوت هذه الأهداف على أهّم الموضوعات ذات الصلّة بالصراعات والسلم والأمن والاستقرار في القاّرة برؤى أعمق من ذي قبل وذلك بربط هذه الأهداف بين تعزيز الممارسات الديمقراطية وتشجيعها والحكم الرشيد وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية واحترام قدسية حياة الإنسان والقانون الإنساني الدولي كجزء من الجهود الرامية إلى منع الصراعات وبني ترقب الصراعات وتسويقها ومنعها .

[1] عبد الله الأشقر ، مرجع سابق، ص 12.

وتنفيذ النشاطات المتعلقة ببناء السلم وإعادة التعمير في مرحلة ما بعد الصراعات ، للحيلولة دون تحد أعمال العنف وتنسيق موائمة الجهود القارية الرامية إلى منع الإرهاب الدولي ومكافحته بجوانبه كلها. [1]

وضع سياسة دفاع مشترك للاتحاد طبق للمادة الرابعة الفقرة (د) من القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي وذلك من اجل تحقيق الهدف الأساسي من إنشاء المجلس وهو تعزيز السلم والأمن والاستقرار لضمان وحماية حياة وممتلكات ورفاهية الشعوب الإفريقية وبيئتها وخلق الظروف المواتية لتحقيق التنمية المستدامة .

وذلك عن طريق الإسراع بتنمية القارّة وخاصة عن طريق البحث في مجال العلم والتكنولوجيا.

-تهيئة الظروف الضرورية التي ستمكن القارة من لعب دورها المناسب في الاقتصاد العالمي والمفاوضات بين الدول .

- توطيد النظام الديمقراطي ومؤسساته وتعزيز المشاركة الشعبية والحكم السديد.

- الدفاع عن السيادة والأراضي والاستقلال لكافة الدول الإفريقية .

- تعزيز السلم والأمن والاستقرار في القارة الإفريقية[2]

[1] عبد العزيز سرحان، "**المنظمات الإقليمية المتخصصةّ**، (القاهرة ، دار الفكر العربي، 1974)، ص 52.

[2] المرجع نفسه، ص ص 53-54.

المطلب الثالث: مبادئ الاتحاد الإفريقي

تتمثل مبدأ الاتحاد الإفريقي بصفة عامة فيما يلي :

1- **مبدأ المساواة بين الدول الأعضاء :** حيث يقوم هذا المبدأ على أساس المساواة التامة بين جميع الدول الأعضاء ، بصرف النظر عن ظروف كل دولة و إمكانياتها ، فمهما بلغت قوة أي دولة أو إقليمها أو مواردها المختلفة فهي تتساوى مع غيرها وهذا يعني أن جميع الدول الأعضاء تتمتع بحقوق وواجبات متساوية ولذلك فلكل دولة عضو يمثل في كافة أجهزة المنظمة و يكون لها صوت واحد، و جميع الأصوات متساوية .

2- **عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء :** وبالتالي يكون الحق للاتحاد في التدخل في الشؤون الداخلية لأيّ دولة عضّو إلاّ عند وقوع ظروف خطيرة مثل جرائم الحرب والإبادة الجماعية .

3- **احترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها :** إذ أوجب الميثاق التأسيسي للاتحاد على كل دولة بضرورة احترام سيادة الدول الأخرى وسلامة أراضيها واستقلالها وذلك يكتسب أهمية خاصة في نطاق الاتحاد الافريقي أيضا بالإضافة إلى كل هذا نجد مبادئ أخرى يقوم عليها الاتحاد كحق الدول في طلب تدخل الآتحاد لإعادة السلام والأمن .

-احترام قدسية الحياة الإنسانية ورفض الإفلات من العقوبة والأعمال الإرهابية والأنشطة التخريبية.[1]

[1] محمد المجذوب، "**النظرية والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة** "، (بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، 2002)، ص ص 347- 348 .

ومنه فإنّ أهّم المبادئ الواردة في بروتوكول المجلس نصّت على التسوية السلّمية للنزاعات واحترام الحدود الموروثة عند الاستقلال واحترام الشؤون الداخلية للدول الأعضاء إلاّ في الحالات الثلاث :

- جرائم الحرب، الإبادة الجماعية والجرائم ضدّ الإنسانية .
- إدانة ورفض التغيرات غير الدستورية للحكومات .
- تعزيز العدالة الاجتماعية لضمان تنمية اقتصادية متوازنة .
- منع استخدام القوة أو التهديد باستخدامها بين الدول الأعضاء وأخيرا احترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الرشيد .

المبحث الثاني: دور الاتحاد الافريقي في أزمة دارفور كقضية اقليمية

تعد أزمة دارفور من أخطر الأزمات التي واجهت الاتحاد الأفريقي بعد إنشائه مباشرة وتعد أيضاً واحدة من أشد الأزمات التي تواجه الدولة السودانية، ولا تتوقف تأثيراتها على إحداث حالة من عدم الاستقرار الداخلي، وإنما تعدى ذلك إلى تهديد كيان الدولة ذاته، ولقد كان للاتحاد الافريقي دور فعال في أزمة دارفور وهذا ما سيتم التطرق إليه :

المطلب الأول: التطور التاريخي لأزمة دارفور

يستمد دارفور اسمه من الجماعة الإفريقية العرقية "فور" الذي يعني "دار" أو "بيت الفو"ر. وتتكون هذه الجماعة العرقية من قبائل سوداء البشرة يتواجدون في جبال " مارة" بوسط السودان ، كان شعب" الفور" عبارة عن مملكة مستقلة، ثم ألحقت بالسودان سنة 1916

وينقسم الجزء الشرقي لدارفور إلى 3 ولايات وهي : دارفور الشمال ودارفور الجنوب ودارفور الغرب ويدين شعب دارفور بالإسلام، لكن العربية هي لغة فئة صغيرة من سكان هذه المنطقة ويطلق على العناصر العربية بالرحل ويتميزون بالنشاط الرعوي في حين تحترف القبائل الإفريقية والتي لا تتكلم العربية ، النشاط الفلاحي، وعلى غرار النزاع العرقي في جنوب السودان فإن النزاع العرقي في دارفور يدل على انعدام شروط تجسيد مفهوم القومية في السودان وأسباب ذلك تعود إلى الاصطدامات العرقية بين القبائل العربية ذات البشرة البيضاء والقبائل الإفريقية ذات البشرة السوداء لانعدام المصالح المشتركة والرغبة ي الحياة المشتركة .

ويعود النزاع القائم في دارفور أيضا إلى المواجهات المستمرة بين الرعاة العرب والفلاحين والأفارقة .[1]

لأسباب اقتصادية وسياسية وعرقية تتجسد في الصراع حول المراعي والمياه ورغبة الأطراف المتنازعة في توطيد الركائز السياسية والعرقية الخاصة بها ، خاصة وأن القبائل الإفريقية القاطنة بدارفور يتهمون الحكومة باستعباد المنطقة التي يقطن بها حوالي 7 ملايين نسمة من السلطة وحرمانها من الموارد وقد طالبت الحركات المتمردة بـ 13% من عائدات النفط وقد أخذ النزاع منحا خطيرا في وسط الثمانينات,بسبب الجفاف والمجاعة حيث أصبح الماء

[1] عيدوس عبد العزيز ،" **مفاوضات انجامينا مهددة بالانهيار بسبب انسحاب أحد أطرافها والأمم المتحدة وتستعد لإرسال بعثة تقصير للمجازر في غرب السودان"** ، جريدة الشرق الأوسط ، العدد 9258 ، 2004/4/3) .

و المراعي من أهّم الرهانات التي تواجه وتحدد سياسات وتعاملات الأطراف المتنازعة وقد اتّهمت الحركات المتمردة الحكومة السودانية بتقديم الدعم للطرف العربي عن طريق تدعيم ميليشيات "الجندويد "وتسليمها وتتكون هذه الميليشيات من 20 ألف عنصر .

استمّرت الحرب الأولى من 1985 إلى غاية 1988 جمعت بين القبائل الفورمساليت والقبائل العربية المسماة "أم جلول" وقد تلقت هذه الأخيرة ,دعما من طرف الجماعة الإسلامية الليبية ، بينما تلقى المحاربون" الفور" دعما من طرف الحركة الشعبية لجون جارانج .

وعادت الحرب من جديد ابتداء من فيفري 2003 ففي 25 فيفري 2003 برز إلى الوجود جبهة تحرير دارفور وقد تمكنت هذه الحركة من الضم إليها كافة القبائل الإفريقية المتواجدة في دارفور وتستعين هذه الحركة أيضا ، بمليشيات الدفاع الذاتي التي تتكون من سكان الريف ونظرا لاتساع رقعة جبهة تحرير دارفور أصبحت تسمى بجيش تحرير السودان التي من بين مطالبها فصل الدين عن الدولة .

أّما الحركة المسلحة الثانية التي برزت في دارفور فهي الحركة من أجل العدل والمساواة ويترأسها وزير الدولة الأسبق وكان رد فعل الحكومة أّنها رفضت الاعتراف بهاتين الحركتين واعتبرت عناصرها قطاع الطرق ولضربها عمدت الحكومة إلى تسليح ميليشيات الجنجويد[1].

[1] أدم إسماعيل ، الخرطوم "**تؤكد مشاركتها في محادثات التشاد حول دارفور، ووفد من الأمم المتحدة يزور الإقليم للوقوف على الأوضاع الإنسانية**" ، جريدة الشرق الأوسط ، العدد 9274 ، 2004/4/19.

ومقابل هذه السياسة القمعية، كانت هناك محاولات الحل السلمي للنزاع ففي 3 سبتمبر 2003، عقد مؤتمر في مدينة أبشي التشادية بين الحكومة ومتمردي دارفور، انتهى باتفاق وقف إطلاق النار بين الطرفان لكنه انهار بعد 3 أشهر من بين أسباب عودة التوتر بالمنطقة عدم مشاركة حركة العدل والمساواة والمطالبة بإبعاد ميليشيات الجنجويد من مفاوضات السلام وكان جيش تحرير السودان المفاوض الوحيد مع الحكومة يتكون من 10 آلاف محارب .[1]

وهناك بعض الصادر التي تشير إلى أنّ حركة وجيش تحرير السودان تتلقى الدعم العسكري من طرف حكومة تشاد تخوض معاركها ضد الحكومة السودانية نظرا لأنّ المعارضة المسلحة تنتمي إلى نفس الجماعة العرقية التي تنتمي إليها الجماعة العرقية الحاكمة بالتشاد وهي الزغاوي ، أيضا لا بد من الإشارة إلى أن الحركة المعارضة في دارفور تعرف انشقاقات تمارس تأثيرا سلبيا على وحدتها ويتعلق الأمر بحركة وجيش تحرير السودان وتعود هذه الانشقاقات إلى أسباب عرقية تتجسد في النزاعات القائمة بين جماعتين عرقنيتين هما الزغاوي والمساليت فالعناصر التي تنشط في إطار هذه الحركة في الشمال ينتمون إلى جماعة الزغاوي، أما تلك التي تنتمي إلى نفس الحركة وتنشأ في الجنوب فهي من جماعتين المساليت والفور .[2]

[1] جميلة سي قدير، مرجع سابق ، ص 126-129

[2] آدم اسماعيل ، مرجع سابق.

إن مثل هذه الأحداث سوف تضعف حتما من وحدة الصفوف داخل الحركة المعارضة كما أنها تقلل من مصداقية الحركة فيما يخص تصريحاتها حول الأهداف السامية التي تتعلق بالعمل من أجل الحصول على الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمناضليها وجماعاتها وفي 8 ديسمبر 2003 بانجامينا (تشاد) تم التوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار بين كلا من الحكومة المعارضة المسلحة وهو ثاني اتفاق تم اتخاذه لكنه انهار كسابقه.

لقد أسفرت هذه الحرب على مقتل ما يزيد عن 30 ألف شخص منذ فيفري 2003 مليون ونصف مليون يعيشون في أوضاع جد متدهورة و 2 ، 1 مليون لاجئ في التشاد ، ومنه فإن إقليم دارفور صورة مصغرة من السودان بما يتضمنه من تنوع عرقي واجتماعي وقبلي (مجتمع دارفور يتكون من قبائل عددها يزيد عن 70 قبيلة وإذا اعتبرنا الباقون ضمن عدد القبائل يكون عددها 145 قبيلة بعضها ذات أصول عربية وبعضها ذات أصول افريقية، مما أدى هذا التنوع إلى سلسلة من الصراعات القبلية التي أدت إلى نشوب معارك دامية بين مختلف القبائل المختلفة في الإقليم وكانت أخطر هذه الصراعات وأكبر تلك التي حدثت أواخر الثمانينات والتي أخذت طابع العرب والزرقة العرب والفور وفي نهاية التسعينات بين المسالميت والرعب[1].

ومنه فإن القبائل الدارفورية لجأت إلى العنف في سبيل انجاز أهدافها وبرامجها .

[1] جميلة سي قدير ، مرجع سابق، ص 129,

المطلب الثاني : تدخل الاتحاد الافريقي في أزّمة دارفور

شهدت أزّمة دارفور العديد من الجهود الرامية لإيجاد تسوية مناسبة لها ومن بين هذه الجهود ما قام به مجلس السلم والأمن الافريقي رقم " 13 " الذي عقد بتاريخ 27 جويلية 2004 وطلب من رئيس مفوضية الاتحاد الافريقي إعداد خطة شاملة لكيفية عمل البعثة لنزع السلاح للأطراف المتصارعة وإحلال السلم والأمن للأطراف المتصارعة في الإقليم وفي اجتماع المجلس رقم 17 الذي عقد بتاريخ 24 أكتوبر 2004 ، قرر المجلس تشكيل قوة لحفظ السلم في الإقليم ومنه فإن أزمة دارفور شكلت اختبارا عمليا لقدرة الاتحاد الافريقي في معالجة النزاعات الإفريقية ولاسيما عقب التغيرات الجذرية التي طرأت على مفاهيم وآليات هذا الاتحاد في التعامل مع القضايا والصراعات الدائرة في القارة وتضمنت آليات عمل الاتحاد حقه في التدخل في لشؤون الداخلية للدول الأعضاء في حالة ارتكاب جرائم حرب والإبادة الجماعية أو ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وبالنسبة لأحداث دارفور فقد خشي الاتحاد تكرار ما حدث في رواندا من إبادة جماعية [1]

ارتفعت الأحداث في دارفور إلى مستوى الأزمة في بداية عام 2003 وعلى هذا الأساس كان الاتحاد الافريقي دور كبير في حل مشكلة دارفور وباعتبار السودان عضو فعال في الاتحاد وقد طلب السودان من الاتحاد الافريقي لحل مشكلة واستخدام الاتحاد الافريقي وسائل سلمية بدءا بالمفاوضات والوساطة والساعي الحميدة إلى جانب الوجود على الأرض

[1] زكي البحيري، "**دارفور، أصول الأزمة وتداعيات المحكمة الجنائية الدولية**،"(القاهرة :مكتبة النهضة المصرية، 2008)، ص 109 .

للمراقبة ، وللإشراف وسعي إلى تقريب وجهات النظر إلى الحكومة والمجموعات المسلحة وعقد العديد من المفاوضات في كل من " أديس أبابا "و " أبوجا". [1]

وقد اهتمّ الاتحاد الافريقي منذ البداية بما يجري في دارفور، حيث اهتمّ بمتابعة المفاوضات التي تجري حول دارفور ، وبعد تأزم الوضع هناك، بدأ الاتحاد الافريقي في خوض أولى تجاربه في فض النزاعات الإفريقية ولعب دور في السودان حيث دار الجدال حول التدخل الدولي أو تدخل الاتحاد الافريقي لمراقبة وقف إطلاق النار وحماية المدنيين في دارفور وبعد الضغوط المتكررة قبلت الحكومة السودانية بتدخل الاتحاد الافريقي رغم أنها كانت تعترض على أي تدخل دولي. [2]

وقد تمثل تدخل الاتحاد الافريقي في مشكلة دارفور في عدة أّوجه منها :

1- **التدخل العسكري لحفظ السلام:** تّم طرح موضوع إرسال قوات افريقية لحماية طرح لحماية مراقيبي وقف إطلاق النار بعد محادثات" انجامينا"، التي قضت بوقف إطلاق النار بين الطرفين وذلك في أفريل 2004 م، وبعد تدهور الأوضاع في دارفور تم تحويل مهمة القوة الإفريقية من قوة حماية المراقبين إلى قوة حفظ السلام في دارفور وزيادة عددها، إلا أن قوات الاتحاد الإفريقي فشلت في حفظ السلم في

[1] مجدي جلال، "**دور مجلس السلم والأمن الافريقي في تعزيز السلم والأمن والاستقرار في إفريقيا ، آفاق افريقية**"، الهيئة العامة للاستعلامات المجلد السادس، العدد 20 ،(القاهرة :ربيع 2006)،ص 20 .

[2] جمال ضلع،" **الصراع في دارفور، في محمود ابو العينين، محررا ، التقريرالاستراتيجي الافريقي** "، (القاهرة :مركز البحوث الافريقية ,الاصدار الرابع جويلية، 2007.) ص150.

دارفور، وذلك بسبب ضعف التمويل وقلة خبرة الاتحاد نفسه في عمليات حفظ السلام إذ إنَّ دارفور هي أول مهمة للاتحاد في هذا الصدد[1].

وقد اعترف الاتحاد الإفريقي بفشله في حفظ السلام في دارفور، ودعا لتدخل دولي لتولي المهمة، وبعد جدال مع السودان توصل المجتمع الدولي إلى إسناد المهمة لقوة هجينة من الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة .

2-**رعاية المفاوضات** :كان الاتحاد الإفريقي حاضرا في المحادثات التي عقدت بين الحكومة والمتمردين بـ"انجامينا"، بعد ذلك تولى الاتحاد الإفريقي رسميا ملف دارفور وتابع رعاية المفاوضات الجارية بين الطرفين، بدءا بالجولة الأولى في "ابوجا "عاصمة نيجيريا في أوت 2004 ، والجولة الثانية في أكتوبر من نفس السنة، وفي جويلية 2005 تم استئناف المفاوضات وتتابعت الجولات في"ابوجا" برعاية إفريقية ودولية حتى تم توقيع" اتفاق ابوجا ."

وكان أهم ما جاء في الاتفاق البروتوكولي الإنساني والدولي حيث تتركز بنودهما على:

-تحسين الوضع الإنساني في إقليم دارفور وتعزيز الوضع الأمني فيه.

-منع طيران الحكومة المعادي فوق إقليم دارفور.

-على الجانبين أن يحددا أماكن وجود قواتهما المراقبين وقف إطلاق النار.

-نزع أسلحة الجنجويد.

غير أن هذه الاتفاقية لم تحل الأزمة خاصة بعد رفض حركة العدل والمساواة التوقيع عليها .

[1] أحمد محمد وهبان ، **"السياسة الأمريكية تجاه مشكلة دارفور بين اعتبارات المصلحة ودعاوي الاخلقية"**، دراسة غير منشورة ، ص 31

لقد كان الاتحاد الإفريقي يشكو من ضعف التمويل وقلة الجنود والخبرة .وبذلت الحكومة السودانية مجهودا كبيرا لكي تستمر قوات الاتحاد الإفريقي، لحل المشكلة في الإطار الإقليمي .وكل ذلك لتجنب نقل المهمة للقوات الأممية التي تخشاها الحكومة .السودانية لِكونها تجعل أجندة خفية وأنها خطيرة على المجتمع السوداني.[1]

وعلى الرغم من الاعتراض الشديد من الحكومة إلا أن الملف تم نقله أخيرا للأمم المتحدة بضغط من الولايات المتحدة وحلفائها بقرار مجلس الأمن 1893 .

وفي الأخير يمكن القول، أن الاتجاه الرئيسي للاتحاد بخصوص أزمة دارفور تمحور حول أولوية الحل الأفريقي، ومع ذلك فقد دعى الاتحاد المجتمع الدولي ممثلا في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والقوى الكبرى، وبالذات الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي، للمشاركة في الجهود المبذولة لإنهاء المأساة الإنسانية في دارفور، والمساعدة في الوصول إلى تسوية السياسية لها.

وهكذا دخل الاتحاد الإفريقي بثقله في مشكلة دارفور سواء عن طريق، تبنيه لمفاوضات السلام في" أديس أبابا "أو في" أبوجا"، أو عن طريق عقد مؤتمرات القمة الأفريقية المصغرة في طرابلس وغيرها، أو في تصديه للقيام بتشكيل قوة عسكرية تابعة له للمراقبة وقف إطلاق النار في الإقليم[2].

[1] "**تقريرالفريقالمشكل من مجلس السلم والأمن الافريقي بشأن دارفور**"، يوم 5أفريل2015،الرابط:
htttp://www.dddc.org/aupd report on darfeur.arabic .pd

[2] المرجع نفسه.

ومنه فإن أزمة دارفور تعد الاختبار الحقيقي لقدرة المجلس على تحقيق أهدافه وتعزيز السلم والأمن والاستقرار في الإقليم وبالتالي الاتحاد الإفريقي نجح في التعامل مع أزمة دارفور إذ قامت قواته مند أكتوبر 2004 إلى مارس 2006 بدور تاريخي مشهود لها به، وبجهد كبير في هذا الشأن، إلا أن التدخلات والضغوط الخارجية التي سعت لتدويل هذه الازمة و قلة عدد بعثة المجلس (Amis) التي كان عددها نحو (7000) فرد يعملون في إقليم تصل مساحته إلى نحو نصف مليون كيلو متر مربع، فضلاً عن نقص الخبرات الميدانية، والقدرات المالية التي راوحت بين 25 و 40 مليون دولار شهرياً ، والقدرات الفنية واللوجستية،

وتأخر الدعم المقدم من الدول الأعضاء، والشركاء الدوليين، رغم طلب المجلس المتكرر منهم تزويده بالدعم اللازم، وتباطؤ أطراف الصراع في التعاون مع البعثة، والهجمات العنيفة التي تعرضت لها البعثة على أيدي الجماعات المتمردة لاعتقادها بانحيازها للحكومة السودانية، فهذه العوامل كلها أدت إلى إضعاف دور المجلس في إنهاء هذا الصراع[1].

وعلى الرغم من ذلك فقد نجح الاتحاد الافريقي في حلّ أزمة دارفور بغض النظر عن المشاكل التي اعترضته .

[1] بدر حسن شافعي، **"أزمة دارفور بين الأفارقة والتدويل"** ، مجلة السياسة الدولية، العدد 16، (القاهرة أفريل، 2006) ، ص 181.

المبحث الثالث : تقييم عمل منظمة الاتحاد الافريقي

تعتبر منظمة الاتحاد الإفريقي كمنظمة إقليمية إحدى الأدوات الفعالة التي تسعى للحفاظ على الأمن الإقليمي وتعزيزه وفق العديد من الآليات والجهود وبالتالي سيتم التطرق في هذا المبحث إلى تقييم منظمة الاتحاد الإفريقي وذلك من خلال تبيان ما توفقت فيه هذه المنظمة وما خفقت في الوصول إليه وهذا ما سيتم دراسته .

المطلب الأول: سلبيات منظمة الاتحاد الإفريقي في أزمة دارفور .

يواجه الاتحاد الافريقي الكثير من التحديات على المستوى الدولي والمستوى الإقليمي فضلا عن المستوى المحلي ، ومن أهم التحديات التي يجابهها الاتحاد الافريقي .يمكن تحديدها فيما يلي :

1- التحديات الأمنية: لا شك أن إمكانيات البلدان الإفريقية من الثروات المعدنية أو المائية تجعلها في مصاف الدول المتقدمة إلا أن عدم الاستقرار الأمني والسياسي سواء كان ذلك بسبب الحروب الأهلية أو سبب الصراع على السلطة هما أكبر خطر يهدد الأمن الإقليمي للبلدان الإفريقية ، فالصراعات القبلية الداخلية [1] والتمرد والصلح والانقلابات والثورات تعد سمة رئيسية في القارة الإفريقية ، وكما تعد القارة من أكثر قارات العالم احتواءا للنزاعات القبلية والعرقية والطائفية،وبالتالي فالقبائل داخل إقليم دارفور تشهد العديد من الحروب الأهلية التي ساهمت في خلق اللإستقرار الأمني و السياسي .

[1] سامية بيبرس ،" **قمة سرت الاستثنائية الخامسة وإعلان الاتحاد الافريقي**"، مجلة السياسة الدولية، العدد 144 ، (القاهرة، أفريل ،2001)، ص 209.

2-التحديات الحدودية : بعد رحيل المستعمر الأوروبي عن القارة الإفريقية ترك وراءه مشكلات عديدة أهمها مشكلات الحدود المصطنعة التي تسببت في حدوث صدامات وخلافات بين الدول الإفريقية المجاورة، كالنزاع بين القبائل في إقليم دارفور.

3-التحديات الخارجية : وهي تحديات متنوعة ثقافية وسياسية واقتصادية وأمنية تمثلها أطراف خارجية ، ولاسيما أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل فالأوروبيون شكلوا تحديا خطيرا لاستقلال افريقيا واستغلال ثرواتها واستعباد مواطنيها ، أما أمريكا وإسرائيل فتعدان حديثا العهد ونسبيا في الهيمنة على إفريقيا، ولقد نجحت إسرائيل وبدعم من الولايات المتحدة الأمريكية بعد عام 1991 من التغلغل في إفريقيا .[1]

2- التحديات الاقتصادية: تعاني معظم الدول الإفريقية من مشكلات اقتصادية كبيرة رغم ما تزخر بهبه هذه البلدان من موارد طبيعية وبشرية هائلة مما جعلها تعد من البلدان الأكثر فقرا في العالم، ففي إفريقيا يوجد بين 150 و 300 مليون إفريقي في القرن الافريقي مهددون بالموت جوعا .وهذا ما جعل سكان دارفور يتصارعون على المياه والأراضي الزراعية ،وهذا ما سبب العديد من المشاكل داخل الإقليم،والتي ساهمت بدورها بالتسبب في زعزعة الأمن الإقليمي.

3- تحديات سياسية: من بين أبرز التحديات والمعوقات السياسية التي تواجه الاتحاد الإفريقي هي :

[1] سامية بيبرس ، مرجع سابق ،ص 210.

أ- التفاوت في الأنظمة السياسية .

ب-عدم استقرار الأوضاع السياسية والأمنية،وهذا مايوجد داخل إقليم دارفور بإعتبارهم مصدرا للكثير من اللأزمات وهذا ما زعزع أمنها و وضعها السياسي.

ج- تباين العلاقات السياسية في التعامل مع الخارج. [1]

بلإضافة إلى أن الاتحاد الإفريقي يشكو من ضعف التمويل وقلة الجنود والخبرة .حيث بذلت الحكومة السودانية مجهودا كبيرا لكي تستمر قوات الاتحاد الإفريقي، لحل المشكلة في الإطار الإقليمي .وكل ذلك لتجنب نقل المهمة للقوات الأممية التي تخشاها الحكومة السودانيةلِكونها تحمل أجندة خفية وخطيرة على المجتمع السوداني.

[1] أحمد حجاج ، "**الحكومات الإفريقية والبرلمان الافريقي هل ستنجح التجربة** "، مجلة السياسة الدولية، العدد 156، (القاهرة، أفريل 2004) ،ص 30 .

وبالتالي مشكلة تمويل الاتحاد وصعوبة توفير الموارد المالية اللازمة بهدف الشروع الفعلي في إنشاء أجهزة الاتحاد مثل البرلمان الإفريقي والمصرف المركزي الإفريقي، ومحكمة العدل الإفريقية هذا في الوقت الذي تعاني فيه معظم بلدان القارة الإفريقية من ديون خارجية متراكمة لم يتم إيجاد الحلول الجذرية بشأنها حتى الوقت الحاضر، مما يمثل عقبة في طريق اضطلاع الاتحاد الإفريقي بمهامه .

أيضا ضعف أداء الاتحاد الإفريقي ، نص القانون التأسيسي للاتحاد 44 في بنوده على إمكانية التدخل في الدول التي تنتهك حقوق الإنسان أو تحدث فيها عمليات إبادة، ولم يتم تطبيق هذا البند حتى الآن في حالات (مثل الكونغو) وعدم فاعلية تدخله في (حالة السودان) لعدم وجود الموارد والإمكانيات من جهة وقصور الإرادة السياسية من جهة أخرى ، وهناك حالات يقف فيها الاتحاد الإفريقي وبقي حائرا في مواجهتها مثل الوضع في زيمبابوي التي انسحبت من " الكومنولث" وبالتالي فإن للاتحاد الإفريقي سلبيات تعيق عمله وذلك لأن أهدافه تحتاج إلى موارد مالية ضخمة ومنه فإن الاتحاد الإفريقي عاجز عن توفير هذه الموارد. [1]

المطلب الثاني: ايجابيات منظمة الاتحاد الإفريقي في أزمة دارفور

قامت إفريقيا بإنشاء شراكة جديدة من أجل تنمية إفريقيا وكان من ضمن نصوصها ما أطلق عليه جهاز مراقبة الزملاء التي سمح للدول التي تنظم إليه طواعيه بان تراقب سير الحكم في

[1] موسى عبده مختار،" **دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى** "،(بيروت، دار العربية للعلوم ، ناشرون، 2004،) ص 190 .

كل منها في تقرير سنوي عنها، ولم ينضّم إلى هذه العملية إلا خمسة عشر دولة حتى الآن وتترد الغالبية في الانضمام إليها خشية أن يستغل للتدخل في الشؤون الداخلية للدول لاسيما أن الدول الغربية تبدي حماسا شديدا غير عادي بهذه الآلية بحجة أن ذلك يضمن قيام أنظمة ديمقراطية على وقف النظام الغربي.[1]

ومنه فإنّ الاتحاد الافريقي لعب دورا ايجابيا وفعالا في حل" أزّمة دارفور وتجسد هذا من خلال المؤتمرات التي قام بها في سبتمبر 2004 كما نجد أيضا أن الاتحاد قام بتقديم مشروع للسلام للأطراف المتنازعة .

ولقد جاء هذا المشروع كحوصلة للعديد من اللقاءات أهمها اللقاء الذي جرى في أديس أبابا ، الذي عقد خلال سنة 2004 .[2]

فالاتحاد الافريقي يسعى لتشجيع مساعي السلام ، حيث قام بتوقيع السلام الإطاري بين الحكومة والحركة الشعبية وبالتالي يمكن القول بأن الاتحاد الافريقي يسعى إلى تحسين الأوضاع السياسة والاقتصادية والاجتماعية والعرقية والثقافية لكافة القوى السياسية وبالتالي فإنّ الاتحاد الافريقي قام بخطوات حثيثة لاحتواء النزاع في دارفور على الرغم من نقص إمكاناته وقدراته واضطراب سلوك الأطراف المتنازعة في دارفور إلاّ أّنه سعى لتحقيق التنمية في دارفور وذلك للتخفيف من مسببات النزاع في هذا الإقليم .

[1] موسى عبده مختار،المرجع نفسه، ص 193 .

[2] جميلة سي قدير،مرجع سابق، ص 127 .

خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل تمّ التطرق إلى الإتحاد الإفريقي و إبراز دوره الكبير والفعال في الحفاظ على الأمن الإقليمي وتحقيقه من خلال دوره الفعال الذي برز في أزمة دارفور كقضية إقليمية ، فبالرغم من التحديات التي واجهت الاتحاد الإفريقي كالتحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية والحدودية وغيرها إلّا انّه ساهم بخطوات كبيرة لبث السلام في إقليم دارفور وذلك من خلال مشاريع السلام الذي آخرها " أبوجا" في 2004 .

وتتلخص أهم نتائج هذا الفصل في النقاط التالية:

- تحقيق وحدة وتضامن أكبر بين الشعوب والبلدان الإفريقية .
- الدفاع عن السيادة والأراضي والاستقلال لكافة الدول الإفريقية .
- تعزيز السلام والأمن والاستقرار في القارة الإفريقية .
- تحقيق الأمن الإقليمي وحلّ الأزمات والصراعات في القارة الإفريقية كأزّمة دارفور.

الخاتمة

بعد الدراسة التحليلية لدور المنظمات الإقليمية في تحقيق الأمن الإقليمي وذلك من خلال التعرف على المنظمات الإقليمية والتي هي تكتلات وتجمعات تنشأها الدول التي يجمعا إقليم واحد وذلك ضمن العديد من الشروط فهي تحتوي على مجموعة من الخصائص والأهذاف وبالتالي المنظمات الإقليمية الذي يمثل بدوره تأمين سلامة الدولة من أخطار داخلية وخارجية قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة خارجية وهذا ماساهم من العديد من المقاربات التي قامت بتفسير الأأمن الإقليمي كالإقليمية والمركبات الأمنية .

وتأكيدا لصحة الفرضيات، تّم التوصل إلى جملة من الاستنتاجات،تمثّلت في:

- تأكيد حقيقة أنّ الأمن الإقليمي هو جّوهر القضايا الأمنية وذلّك من خلال الإجابة عن الإشكالية المطروحة. فالمنظمات الإقلّيمية ساهمت بشكل كبير في تحقيق الأمن الإقليمي وبالتالي فهي تسعى لضّمان استقرار الأقاليم والعمل على حلّ النزاعات الداخلية، والوحدوية وتعزيز التعاون فيما بينها وكذلّك الحدّ من الجريمة المنظمة والأعمال الإرهابية بما يكفل تحقيق الأمن والإستقرار إذا ما توافقت مصالح وغايات وأهداف الدول أو تماثلت التحديات التي تواجهها ،وهذا كلّه ضمن إطار عمل المنظمات الإقليمية التي ساهمت في تحقيق الأمن الإقليمي من خلال الدور الذي لعبه الإتحاد الإفريقي في أزّمة دارفور، فالبرغم من المشاكل التي واجهته إلا أّنه قام بتحقيق الأمن داخل إقليم دارفور .

- أنّ الإتحاد الإفريقي أنشئ لتحقيق الأمن الإقليمي وذلك يتوقف طبعا على الإرادة السياسية لزعماء القارّة.
- أنّ العمل الجماعي المشترك في إطار التنسيق الإقليمي هو كفيل بمعالجة المخاطر والتهديدات التي تعاني منها الأقاليم خاصة أن الكثير من التهديدات مرتبطة أساسا بعجز الدول عن آداء وظائفها بالشكل الصحيح .

- أنّ تفعيل آليات المنظمات الإقليمية التي تستهدف التّنمية وتفعيل الشراكة والتكامل بين مختلف الدول في مختلف المجالات كفيل بالقضاء على التهميش السياسي ،وبناء آليات فّعالة للحكم الراشد والبحث عن الأسباب الحقيقية والجوهرية المؤدّية للإنفلات والقضاء عليها ،أيضا أن من بين آليات المنظمات الإقليمية تنّمية العلاقات الإقتصادية داخل المنطقة والعمل على رفع حجم التبادل التجاري وتنويعه وتشّجيع الإستثمار المشترك بين الدول الأعضاء داخل الإقليم.

ومنه فإنّ المنظمات الإقليمية تسعى جاهدة لتحقيق الأمن الإقليمي وذلّك من خلال ما برز في الفصل الثالث، دور الإتحاد الإفريقي في إدارة أزّمة دارفور فالإتحاد الإفريقي قام باستخدام وسائل سلمية في هذه الأزّمة بدءا بالمفاوضات والوساطة والمساعي الحميدة إلى جانب الوجود على أرض الميدان للمراقبة والإشّراف، وكما سعى إلى تقريب وجهات النظر إلى الحكومة والمجوعات المسلحة وعقد العديد من المفاوضات وذلّك من أجل القضاء على جذور هذه الأزّمة وبالتالي لقد نجح الإتحاد الإفريقي بإعتباره آلية إقليمية في تحقيق الأمن الإقليمي، وذلك من خلال حلّ أزّمة دارفور وتحقيق الأمن الإقليمي داخل إقليمها وذلّك بالرغم من المشاكل التي تواجهه كضعف التمويل وغيرها،وبالرغم من الجهود المبذولة في سبيل تحقيق الأمن الإقليمي إلا أنّ الموضوع مازال يعرف تراجعا وذلك بسبب تصاعد التهديّدات الأمنية بنوعيها سواء كانت تماثلية أو لا تماثلية .

ومنه فالمنظمات الإقليمية كانت ولا زالت تسعى جاهدة لإحتوّاء هاته التهديّدات والقضاء على جذورها ،وذلك من خلال تفّعيل وبلّورة آليات جديدة سواءا كانت سياسية أواقتصادية أو إجتماعية ترتكز أساسا في عملها على تحقيق الأمن الإقليمي .

قائمة

المصادر والمراجع

أ/ المصادر

القرآن الكريم

ب/ المراجع

أولا: باللغة العربية

1-الكتب:

1- أبو ناجي احمد ،"**مدى فاعلية الوسائل البديلة لحل النزاعات الدولية و علاقاتها بالقضاء**"،القاهرة :دار النهضة،1997.

2- إبن خلدون عبد الرحمان ، "**المقدمة**" ، بيروت : دار الفكر ، 2004.

3- الأشقر عبد الله، "**الإتحاد الإفريقي و القضايا الإفريقية المعاصرة**" ، القاهرة : دار النهضة العربية ، 2003.

4-بسيوني محمد الشريف،**الجريمة المنظمة العبر الوطنية،ماهيته ووسائل مكافحته دوليا و عربيا" ،** مصر :دار الشورق،2004.

5- البحيري زكي ، **"دار فور أصول الأزمة و تداعيات المحكمة الجنائية الدولية" ،** القاهرة : مكتبة النهضة المصرية،2008.

6- البشيري محمد الأمين، "**الأمن العربي المقومات ، المعوقات**" ، الرياض : أكادمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2000.

7-البرناوي،سالم حسين،"**العلاقات العربية الافريقية _دراسة حالة العلاقات الليبية الإفريقية 1969 2003**" ،ليبيا:منشورا أكاديمية للدراسات العليا،2007.

8- بوزنادة معمر، "**المنظمات الإقليمية و نظام الأمن الجماعي**" ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1998.

9- حسين خليل ، "**موسوعة المنظمات الإقليمية و القارية**"، ج2 ، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية ، 2013.

10- سرحان عبد العزيز، " **المنظمات الإقليمية المتخصصة** "، القاهرة : دار الفكر العربي ، 1974 .

11- ساعاتي أمين ، "**مجلس التعاون الخليجي و مستقبله**" ، القاهرة : دار الفكر العربي ، 1998.

12- شافعي حسن بدر، " **تسوية الصراعات في افريقيا (نموذج الاكواس)**"، القاهرة:دار النشر للجامعات،2009 .

13- شبانة أيمن ،"**مسيرة الإتحاد الإفريقي ، بين قمتين**"، القاهرة : معهد البحوث والدراسات الإفريقية، دت.

14- صبري مقلد إسماعيل، "**العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول و النظريات**" ، الكويت : مطبوعات جامعة الكويت ، 1984.

15- عاشور محمد، "**دليل المنظمات الإفريقية الدولية**" ، القاهرة : معهد البحوث و الدرسات الإفريقية ، 2006.

16- عبد الحميد عبد المطلب ، "**السوق الإفريقية المشتركة و الإتحاد الإفريقي**" ، القاهرة : مجموعة النيل العربية ، 2004.

17- عبده مختار موسى، "**دار فور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى**" ، بيروت دار العربية للعلوم ناشرون ،2004.

18- علي عبو عبد الله، "**المنظمات الدولية الأحكام العامة و أهم المنظمات العالمية و الإقليمية و المتخصصة**" ، عمان : المملكة الأردنية الهاشمية ،2011.

19- غرهام ايف نزوجيفري لوينهام ، "**قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**" ، تر. مركز الخليج للأبحاث مادة الهجرة الغير الشرعية ، الإمارات العربية المتحدة : مركز الخليج للأبحاث ، 2004.

20- غريفتش مارتن، وتيري ، أوكالاهان. **"المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية"** ، دبي : مركز الخليج للأبحاث ، 2008.

21- مانع جمال عبد الناصر، **"التنظيم الدولي النظرية العامة و المنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة"** ، عنابة : دار العلوم للنشر والتوزيع، 2006.

22- مرشحة محمود ، **"الوجيز في المنظمات الدولية"** ، حلب : منشورات الحلبي ، 2009.

23- مصطفى الصيفي عبد الفتاح ، وأخرون . **"الجريمة المنظمة التعريف و الأنماط و الإتجاهات"** ، الرياض : أكادمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، 1999.

24- المجذوب محمد، **"النظرية والمنظمات العالمية والإقليمية المتخصصة"**، بيروت : منشورات الحلبي الحقوقية،2002.

25- الفتلاوي سهيل حسين ، **"مبادئ المنظمات الدولية و العالمية و الإقليمية"** ، عمان : دار الثقافة للنشر و التوزيع ، 2010.

26-المعيني خالد ،**الصراع الدولي بعد الحرب الباردة**"،دمشق:دار الديوان للطباعة و النشر والتوزيع،2009.

27-راضي سمير حسام، **"مفهوم التعاون الدولي في المدارس الفكرية للعلاقات الدولية"**،جامعة بغداد:كلية العلوم السياسية د.ت.

28-عبد الحافظ أحمد، **"الدولة و الجماعات العرقية (دراسة مقارنة للسياسة الروسية تجاه الشيشان و تتاريستان ، 1991 . 2000)"** ، القاهرة : مطابع الأهرام ، 2005.

29-عيد محمد فتحي،"**واقع الارهاب الوطن العربي اكادمية نايف العربية للعلوم الامنية**"،الرياض:مركز الدراسات و البحوث،1999.

30-محموداحمد ابراهيم،"**تحولات المسألة الصومالية حال الامة العربية 2006.2008 ازمات الداخل و تحديات الخارج**"،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2007.

2- الموسوعات

1- الكيالي عبد الوهاب وأخرون ، "**الموسوعة السياسية**" ، ج2، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، 1979.

2- الكيالي عبد الوهاب و آخرون ، "**الموسوعة السياسية**" ، ج1 ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات و النشر، د ت .

3- الكيلاني إبراهيم وآخرون، "**القاموس الأمني انجليزي عربي** ،الرياض: أكاديمية نايف القريبة للعلوم الأمنية، 1997 .

4- غراهام ايف نزوجيفري لوينهام ، "**قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**" ، تر. مركز الخليج للأبحاث مادة الهجرة الغير الشرعية ، الإمارات العربية المتحدة : مركز الخليج للأبحاث ، 2004.

3-المجلات

1-إسماعيل أدم ، " **الخرطوم تؤكد مشاركتها في محادثات التشاد حولدارفور ووفد من الأمم المتحدة يزور الإقليم للوقوف على الأوضاع الإنسانية**" ، جريدة الشرق الأوسط ، العدد 9274 ، 2004.

2-بيبرس سامية ، " **قمة سرت الإستثنائية الخامسة و إعلان الإتحاد الإفريقي**"، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة : العدد 144 ، أفريل 2001.

3-تشيغيان بيناها و ستوفن منى ،" **التعاون الاستراتيجي ، كيف يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تزدهر مع تصاعد القوى الأخرى ترجمان الزيتونة للدراسات الاستراتيجية**". فصلية واشنطن : خريف 2008.

4-حجاج أحمد، " **الحكومات الإفريقية و البرلمان الإفريقي هل ستنجح التجربة** " ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة : العدد 165 ، أفريل 2004.

5-حسن الشافعي بدر ، " **أزمة دارفور بين الأفارقة و التدويل** " ، القاهرة : السياسة الدولية ، العدد 16، أفريل 2006.

6-عبد الله الحربي سليمان ، " **مفهوم الأمن و مستوياته و صيغته و تهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر)**"، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 19 ، 2008.

7-علاوي محمد لحسن ،" **الإقليمية الجديدة، المنهج المعاصر للتكامل الإقتصادي الإقليمي** " ، مجلة الباحث ، العدد 7 ، 2009/ 2010.

8-عيدوس عبد العزيز ، " **مفاوضات إنجامينا مهددة بالإنهيار بسبب إنسحاب أحد أطرافها و الأمم المتحدة تستعد لإرسال بعثة تقصي للمجازر في غرب السودان** "، جريدة الشرق الأوسط ، العدد 9258، أفريل 2004.

9-غربي محمد، "**التحديات الأمنية للهجرة الغير الشرعية في منطقة البحر الأبيض الجزائر نموذجا**" ، الأكاديمية للدراسات الإنسانية و الاجتماعية، العدد ، 8، 2012.

10-القباح نيفين ، "**تطورات الوضع في القرن الإفريقي**" ، السياسة الدولية ، العدد 108 ، أفريل 1992 .

11- لعقاب محمد ، "**الخوف الأوروبي من شمال إفريقيا**" ، جريدة الشروق اليومي ، الجزائر ، العدد 161181 ،16 سبتمبر 2004.

12-مجدي جلال، "**دور مجلس السلم و الامن الإفريقي في تعزيز السلم و الامن و الإستقرار في إفريقيا أفاق إفريقية**" ، القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات المجلد السادس ، العدد 20 ، ربيع 2006.

4-الدراسات المنشورة

1-شلبي محمد، "**الأمن الوطني في ظل التحولات الدولية الراهنة**" ، أعمال الملتقى الدولي : حول الدولة الوطنية و التحولات الدولية الراهنة ، جامعة الجزائر ، 2004.

2-مشري مرسي ، "**مداخلة بعنوان: التحولات السياسية و إشكالية التنمية في الجزائر واقع و تحديات**" ، جامعة الشلف : كلية العلوم القانونية و الإدارية ، فرع العلوم السياسية، 2008

5-الدراسات لغير منشورة

1-أبصير أحمد طالب، " **المشكلة الامنية في منطقة الساحل الإفريقي** " ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الجزائر: تخصص إستراتيجية و مستقبليات ، 2010.

2-إيدابير أحمد، " **التعددية الإثنية و الامن المجتمعي – دراسة حالة مالي –**" ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،جامعة الجزائر: تخصص دراسات أمنية و إستراتيجية ، 2011.

3- بكشيط خالد، "**دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي**" مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر: كلية العلوم و الإعلام تخصص العلاقات الدولية ، 2011.

4- تباني و هيبة ، "**الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة : ظاهرة الإرهاب** " ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية جامعة تيزي وزو: تخصص دراسات متوسطية و مغاربية ، 2014.

5-جويدة حمزاوي ، " **التصور الأمني نحو بنية امنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط** " ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة باتنة :تخصص دراسات مغاربية متوسطية في التعاون و الامن ، 2011.

6- حتحوت نور الدين ، "**التدخل الدولي و ضمانات الإلتزام الدولي باحترام حقوق الانسان** "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية ، جامعة باتنة: كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية،2013.

7- زنودة منى، " **الإقليمية** " ، محاضرة مقدمة لطلبة السنة الثانية ماستر علوم سياسية ، جامعة بسكرة : 2012.

7- سلمات عمر، "**الأزمة السودانية 2001-2005م بين تفاعل العوامل الداخلية و المؤثرات الخارجية**" مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،الجزائر : كلية العلوم السياسية والإعلام ، 2006 .

8- سمير حسام راضي، "**مفهوم التعاون الدولي في المدارس الفكرية للعلاقات الدولية**"، جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية . د ت) .

9- سي قدير جميلة ،" **الدولة القومية و النزاعات العرقية في إفريقيا – دراسة حالة – السودان**" ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية و الإعلام ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 2006.

10-سامي بخوش ، " **دور المنظمات الإقليمية في إدارة النزاع في غرب إفريقيا أنموذج منظمة الإكواس في ليبيريا و الكوت ديفوار** " ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة باتنة:كلية العلوم السياسية،تخصص علاقات دولية، 2012.

11-سليم قسوم. **" الإتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية دراسة تطور مفهوم الأمن عبر المنظورات العلاقات الدولية** " ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر: تخصص الإستراتيجية و المستقبليات ، 2010.

12- عطية إدريس، **" المركبات الأمنية** "، محاضرة مقدمة لطلبة السنة الثانية ماستر علوم سياسية ، جامعة تبسة : قسم العلوم السياسية، تخصص دراسات إستراتيجية ، 2015.

13- عيشوي علي، "**سياسة الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي**" ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،جامعة الجزائر : تخصص العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 1998.

14 -عكروم ليندة ، **" تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات الدولية بين دول الشمال و الجنوب** " ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة بسكرة: تخصص سياسات مقارنة ، 2010.

15-فراني إبراهيم سعد شاكر، " **العلاقات بين الإتحاد الأوروبي و حلف الشمال الأطلسي في مجال الأمن و الدفاع** " ، رسالة ماجستير جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 2000.

16-محمد و هبان أحمد ،" **السياسة الأمريكية تجاه مشكلة دارفور بين إعتبارات المصلحة ودعاوى أخلاقية**" ، دراسة غير منشورة ، دت.

6-الإنترنيت

1-كنبوري إدريس، "**الإتحاد الإفريقي و رحلة البحث عن المسار**" ، أنظر الموقع التالي :

http://www.alasr.ws/index.cfm

2-"**بحث في الجريمة المنظمة**" ، من الموقع :

www.arab dvocate amlamontada.net/t.2161.topic

http://www.alasr.ws/index.cfm

3- "تقرير الفريق المشكل من مجلس السلم و الأمن الإفريقي بشأن دار فور" ، من الموقع :

http://www.dddc.org/aupd reporton darfeur. arabic. pdf.

4-حنفي علي خالد ،" **نهاية المنظمة و مولد الإتحاد الإفريقي** "، من الموقع :

http://www.islamonline.net/arabic/politics/htm

5- "**دروس في علم التفاوض**"، نقلا من موقع مفاتيح المستقبل المصدر:

http: // www.ssts.com

6-عيساوي عطية ، "**الإتحاد الإفريقي ، حلم الفقراء** "، من الموقع :

http://www.aljazera.net/books/htm.

7- ياماورا تاكايوكي،"**مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية ، تر : عادل زقاع**" ، من الموقع :

http://www.geoctities.com/adel leggagh/ sepect . htm.

ثانيا: بالغة الفرنسية:

1- Les ouvrages:

1- bennafla Karine " re de la guerre à la coopération : les dangereusesliaison tchado libyennes , in olivie pliez (ed) la nouvelle libye – sociétes , espaces et géopolitique au lendemain de l'embarga (paris : karthalla – iremam 2014) .p.114.

2- coxon alin**, l'intervention ethiopienne en somalie : la croix contre le croissan toutre terre , revue francaise de jeopolitique n° 20** , 2008 , ed : érés , paris.

3- otayek Rene , "**lybie face a la France au Tchad : qui perd gagne? Politique africaine** , no (S . D).

4- tandonnet maxime **. magration : la nouvelle vagne questions contemparaines** , paris.= l'harmatton, 2003 .

5- machesin philippe, " **les nouvelles menaces : les relations nord – sud des années 1980 à nos jourés**" , paris : karthala , 2001.

6-Philippe , marchesin**. Les nouvelles menances : les relations nor – sud des année 1980 à nos jours**: karthola , 2001.

2- Les Dictionnaires:

-**grand larousse universal** : 1997.

3-l'internet :

-**les ethnies , les ethnies aux mali** :

"www.geocities.com/informali/ethnies/bambara.htm.

ثالثا:باللغة الإنجليزية:

1 - danfulani s.a**,"regional securety and conflict resolution in the horn of arabic "somalian reconsteuction after the cold war** " internationnal studies no ,36,1999.

2-gani yorons **,définition and – mapping threats of terrorism in africa " in wafula okunw and annely bolha (eds) . inde standing terrorisme in africa south africain** : institute for securety studies , 2007.

3-the african union (au) **, protocol to the oav convetion on the perevention adopted by the third ordinery session of the and combating of terrorisme** , assembly of the african union-adissa baba 8 july 2004.

فهرس الموضوعات

مقدمة .....ا-و
الفصل الأول : الإطار المفاهيمي و النظري للمنظمات الإقليمية والأمن الإقليمي.....1-32
المبحث الأول : ماهية المنظمات الإقليمية 2
المطلب الأول : التعريف بالمنظمات الإقليمية 2
المطلب الثاني : خصائص المنظمات الإقليمية 10
المطلب الثالث : أهداف المنظمات الإقليمية 12
المبحث الثاني : الأمن الإقليمي – دراسة مفاهيمية 14
المطلب الأول : تطور مفهوم الأمن الإقليمي 15
المطلب الثاني : تعريف الأمن الإقليمي 16
المطلب الثالث : سمات الأمن الإقليمي 24
المبحث الثالث : المقاربات النظرية المفسرة للأمن الإقليمي 25
المطلب الأول : الإقليمية الجديدة 26
المطلب الثاني : المركبات الأمنية 28
الفصل الثاني : دور المنظمات الإقليمية في مواجهة التهديدات الأمنية 34
المبحث الأول : التهديدات التماثلية 34
المطلب الأول : الأزمات الداخلية 34
المطلب الثاني : الأزمات البينية 38
المطلب الثالث : الأزمات المنتشرة 41
المبحث الثاني : التهديدات اللا تماثلية 43
المطلب الأول : ظاهرة الإرهاب 44
المطلب الثاني : ظاهرة الجريمة المنظمة 47
المطلب الثالث : ظاهرة الهجرة غير الشرعية 50
المبحث الثالث : آليات المنظمات الإقليمية لمواجهة التهديدات الأمنية 52
المطلب الأول : الآليات السياسية 52
المطلب الثاني : الآليات الإقتصادية 55
المطلب الثالث : الآليات الاجتماعية 57
الفصل الثالث : الإتحاد الإفريقي كآلية لتحقيق الأمن الإقليمي : أزمة دار فور انموذجا.....61-90
المبحث الأول : نشأة و تطور الإتحاد الإفريقي 61
المطلب الأول : بوادر ظهور الإتحاد الإفريقي 62
المطلب الثاني : أهداف الإتحاد الإفريقي 73

المطلب الثالث : مبادئ الإتحاد الأفريقي 75
المبحث الثاني : دور الإتحاد الإفريقي في أزمة دارفور كقضية إقليمية 75
المطلب الأول : التطور التاريخي لأزمة دار فور 80
المطلب الثاني : تدخل الإتحاد الإفريقي في أزمة دار فور 85
المبحث الثالث : تقييم عملية إدارة الأزمة في دار فور 85
المطلب الأول : سلبيات الإتحاد الإفريقي في أزمة دار فور 88
المطلب الثاني : إيجابيات الإتحاد الإفريقي في أزمة دار فور 90
الخاتمة.....92
قائمة المصادر والمراجع 95